

ماهية التمويل الدولي

السنة أولى ماستر الأستاذ: غربي ناصر صلاح الدين

ماهية التمويل الدولي

يعني التمويل الدولي كافة انتقالات و حركات الأموال بين الدول سواء من اجل الحصول على عائد أو ،امتلاك اصول (عينة او نقدية)، عقارات ، مشروعات ، اسهم ، سندات ، ودائع....

فانتقال رؤوس الأموال يمكن أن يتضمن مايلي :

1-اشترك مواطنين في دولة معينة في مشروعات خاصة أو حكومية في دولة أخرى من خلال اشترك صريح في المشروعات أو عن طريق شراء أسهم المشروعات.

2- تصدير مواطني دولة معينة سلع أو خدمات و إبقاء حصيلة التصدير هذا في الدولة الأخرى بشكل ودائع.

3- انتقال الأموال من دولة إلى دولة أخرى و إيداعها في الدولة الأخرى بهدف الحصول على عائد أكبر.

4- إبقاء مواطني دولة معينة الإرباح التي تحققها مشروعات يملكونها في دولة أخرى من اجل إعادة استخدامها في تلك الدولة و إيداعها للحصول على عائد أكبر و امتلاك أصول فيها.

5- حركات انتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى سواء كانت فورية أو أجلة و التي ترافق و ترتبط بحركة السلع و الأشخاص بين الدول.

6- انتقالات رؤوس الأموال بين الدول من طرف واحد مثل المساعدات و الهبات و المنح خاصة .

و بهذا فان التمويل الدولي يتضمن كافة تحركات و انتقالات رؤوس الأموال بين الدول، و بالتالي فانه يتضمن طرفين يكون احدهما في دولة معينة ، و الاخر في دولة اخرى ، سواء كان هذين الطرفين شخص معنوي او طبيعي ، و سواء كان جهة حكومية او جهة خاصة ، او هيئة او منظمة دولية او اقليمية ، وهذا ما يميز بين التمويل الدولي عن التمويل المحلي الذي يتم بين اطراف محلية.

أهمية التمويل الدولي

● تبرز أهمية التمويل الدولي بشكل واضح في الوقت الراهن الذي يتميز بوجود علاقات اقتصادية دولية واسعة ومتزايدة، وباعتبار ان التمويل الدولي يمثل عنصر أساسي للنشاطات الاقتصادية المعاصرة في جانبها العيني لأنه يشكل الجانب النقدي لها إذ بدون توفر التمويل لهذه النشاطات فإنه لا يمكن القيام بها ، و استمرارها و توسعها .

فالقيام بالنشاطات الاقتصادية جديدة ، وتوسيع المشروعات القائمة ، إضافة الى تجديد و تحديث راس المال المستخدم في هذه المشروعات من اجل القيام بالنشاطات الاقتصادية يتطلب وجود ادخارات و هذه الادخارات تتكون من مايلي :

أ- ادخارات عينية : تتمثل بالموارد العينية التي ينبغي ان تتاح لعملية الاستثمار اللازم للنشاطات الاقتصادية ، و بدون هذه الادخارات العينية لا يمكن القيام بالاستثمار ، و الادخارات العينية هي الجزء من الناتج القومي العيني الذي لا يتم استخدامه لاغراض الاستهلاك ، ويتم ادخاره من اجل استخدامه لاغراض الاستثمار ، ومثال ذلك السلع و الخدمات الرسمانية او الانتاجية التي تتطلبها عملية الاستثمار الانتاجي.

ب - ادخارات نقدية : هي الجزء من الدخل القومي النقدي الذي لا يستخدم لاغراض الاستهلاك ، و الذي يتم ادخاره من اجل استخدامه في تمويل الاستثمار الانتاجي، أي تمويل استخدام المدخرات العينية التي تتمثل بالموارد الحقيقية التي يتطلبها الاستثمار.

و إن من الضروري توفر كل من الادخارات العينية و الادخارات النقدية حتى يتحقق الاستثمار المطلوب من اجل القيام بالنشاطات الاقتصادية و استمرارها و توسعها .

و ذلك لان توفر الادخار العينية بدون توفر الادخار النقدي لا يمكن أن يتحقق معه استخدام الموارد العينية التي يتم ادخالها في الاستثمار أي أنها تبقي بدون استخدام و خارج إطار الانتفاع الاقتصادي وهذا ما يدعي بحالة الركود الاقتصادي ، في حين ان توفر الموارد النقدية بدون توفر القدر الكافي من الموارد العينة يؤدي إلى ارتفاع الاسعار او ما يدعي بحالة التضخم في الاقتصاد ، و لذلك فان القيام بالاستثمار الانتاجي يتطلب قدر مناسب من الادخارات و الموارد النقدية و العينية في ان واحد حتي يتم تجنب حصول ركود او تضخم في الاقتصاد.

● في الدول المتقدمة تقل الحاجة لاستثمار و تزداد القدرة على الادخار بسبب توافر القدرات الإنتاجية الواسعة لديها و التي تتمثل بالعدد الكبير و المتنوع من المشروعات ذات الإنتاج الضخم في مختلف المجالات الإنتاجية ، لذلك فان حاجتها لاستثمار تقل ، خاصة اذا تم الاخذ بالاعتبار ارتفاع راس المال الانتاجي لديها ، و ارتفاع الدخل الفردي للمواطن او الفرد ، مع تسجيل نمو سكاني منخفض ، و بذلك يتحقق فيها فائض نقدي مهم ، فلهذا تعتبر المصدر الاساسي للتمويل الدولي .

● أما في الدول النامية فان الحاجة للاستثمار اكبر بسبب انخفاض قدرتها الإنتاجية المرتبطة بضعف درجة تطورها ، بحيث لا يوجد فيها قدر كافي من المشروعات الانتاجية ، ولهذا تبرز الحاجة الماسة و الكبيرة لادخار جدا لاستثمار في الدول النامية.

كما أنها تسجل نقص كبيرة في قدرتها على الادخار و هذا لانخفاض أنتجاها القومي و انخفاض دخل الفردي فيها.

يتم الاعتماد على التمويل الدولي في الدول النامية بشكل أساسي و هذا لأنها تعاني من وجود فجوتين لتمويل وهما :

أولا فجوة التمويل الداخلية (المحلية):

و هذه الفجوة تتمثل بالفرق بين الادخارات و الاستثمارات أي عجز الادخارات المحلية عن توفير التمويل اللازم لاستثمارات المطلوبة بسبب محدودية الادخارات من ناحية ، وعدم توجه ما متاح من هذه المدخرات نحو تمويل الاستثمارات الانتاجية من ناحية اخرى.

● **ثانيا : فجوة التمويل الخارجي :** و تتمثل هذه الفجوة في اقتصاد مفتوح يرتبط بعلاقات اقتصادية مع العالم الخارجي ، حيث ان الدخل القومي يتم انفاقه على شراء سلع استهلاكية و سلع استثمارية منتجة و على شراء السلع المستوردة من الخارج ، وعلى هذا الاساس فان الاستيراد يجب ان يتساوى مع التصدير حتي تستمر النشاطات الاقتصادية بنفس مستواها أي بدون توسع او انكماش

إلا أن واقع الحال في معظم الدول و بالذات النامية منها يحدث فيها فجوة بين الصادرات و الواردات أي فجوة التمويل خارجية وترتبط بعجز حصيلة الصادرات عن تلبية عجز متطلبات الاستيراد ، بحكم ان القدرة على الاستيراد محكومة اساسا بالقدرة على التصدير نظرا لحاجة الاستيراد للنقد الاجنبي الذي يتم الحصول عليه من خلال الصادرات.

نشأة التمويل الدولي و تطوره

● مر التمويل الدولي بعديد المراحل ارتباطا بالتطور الاقتصادي في الدول العالم و يمكن أن نبرز أهم المراحل و المحطات التي شهدها فيما يلي :

● المرحلة الأولى: التمويل الدولي في بدايات التطور

مثلت الثورة الصناعية بدايات التطور الحديث والواسع في اقتصاديات الدول و بالذات الأوروبية منها ، ففي هذه المرحلة لم تبرز الحاجة ملموسة للتمويل الدولي لاسباب عديدة من بينها مايلي :

1- اعتماد الدول المتقدمة أي التي استطاعت تحقيق تطور نسبي فيها على ما توفر لديها من موارد محلية خاصة إن المشاريع التي كانت تقام آنذاك لا تتطلب موارد مالية كبيرة بسبب أن حجمها كان صغير في البدايات الأولى لثورة الصناعية.

2- أسهمت الموارد التي تم استنزفها و سحبها من المستعمرات آنذاك في تمويل التطور النسبي التي عرفت في هذه الفترة الدول المستعمرة وعلى رأسها بريطانيا فرنسا وغيرها

3- لم تتوفر لدى الدول المتقدمة في تلك الفترة فوائض مالية تزيد عن حاجتها ، لأنها كانت مستخدمة محليا من اجل ضمان تحقيق تطور و توسيع اقتصادها وبالتالي عدم القدرة على توفير التمويل الدولي نتيجة ذلك.

● المرحلة الثانية : التمويل الدولي حتي الحرب العالمية الاوول

كما تبين أنفا لم تكن هناك حاجة للتمويل الدولي أهمية واضحة و دور يذكر في العلاقات الاقتصادية بين الدول ، حيث لم تكن هناك حاجة و اسعة لرؤوس الاموال و كذلك عدم وجود القدرة على توفير العرض الكافي منها بداية القرن التاسع عشر ، الا ان حركة رؤوس الاموال وبالذات من خلال الاستثمارات الاجنبية برزت بعد ذلك و اتسعت لاسباب عديدة من بينها ما ياتي :

1-إن تحقق التطور النسبي في بعض الدول و الحاجة لاستمراره وتوسيعه يقتضي البحث عن مستلزمات المطلوبة لضمان الاستمرارية و التوسع لعملية التطور هذه ، وهذا يقتضي التوجه نحو الاستثمار في الدول الاخرى من اجل الحصول على مستلزمات الانتاج من المواد الاولية و هنا يعني بروز دور التمويل الدولي.

2- تراكم مدخرات لدى الطبقات و الفئات الجديدة التي استفادة من حركة التطور الذي شهدتها اقتصاديات هذه الدول.

3- ظهور و نمو أسواق رؤوس الأموال الدولية و التي كان من أهمها الصفقات المالية و التجارية الخارجية في بريطانيا التي كانت آنذاك اكبر قوة اقتصادية .

4- ظهور و نمو أدوات مالية تسير و تسهل حركة رؤوس الأموال بين الدول ومن بينها النقود الائتمانية و الأسهم والسندات و قد بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية باعتبارها كانت تمثل الشكل الرئيسي للتمويل الدولي في منتصف القرن التاسع عشر 1850 مبلغ 2050 مليون دولار، وقد وصلت سنة 1870 إلى ثلاثة أضعاف و صلت حدها الأقصى عام 1900 حيث بلغت 23 ألف مليون دولار ثم أصبحت سنة 1914 حوالي 43 ألف مليون دولار.

كانت بريطانيا الدولة الرئيسية المصدرة لاستثمارات الخارجية حيث كانت تكون ما نسبته 43% من إجمالي الاستثمارات الخارجية، ثم تلتها فرنسا 20%، بلجيكا و هولندا 12% وأمريكا 7%.

و أما اتجاه الاستثمار فكان نحو المناطق الجديدة بالذات أمريكا الشمالية و استمرار اتجاه نسبة مهمة اتجاه الدول النامية من اجل توفير مستلزمات الإنتاج، ولإسهام في توسيع سوق المنتجات الدول المتقدمة اتجهت إلى أوروبا نسبة 27%، أمريكا الشمالية 24%، أمريكا اللاتينية 19%، واسيا 16%، إفريقيا 9%.

المرحلة الثالثة : الاستثمارات الخارجية لفترة ما بين الحربين

أفرزت هذه المرحلة نتائج اقتصادية هامة تمثلت في الآتي :

- 1- بروز أمريكا كأكبر دولة مصدرة لاستثمارات الخارجية نتيجة نمو قوتها الإنتاجية وعدم تأثيرها بالحرب العالمية الأولى ، و كان توجه اقراض حلفائها المتضررين من الحرب ، حيث بلغت هذه الاستثمارات عام 1930 17 الف مليون دولار كان حصة اوروبا منها 40% ، وكندا 29% وامريكا اللاتينية 22% ، وحوالي 9% الى اسيا ، في لم تحصل افريقيا الا على الاقل 1% لان نفوذ امريكا لم يكن قد وصل بعد الى هذه القارة.

2- ترجع بريطانيا إلى المركز الثاني و تلتها فرنسا نتيجة تأثيرات الحرب و تحول اغلب الدول الأوروبية إلى دول مدينة.

المرحلة الرابعة : التمويل الدولي لفترة مابعد الحرب العالمية الثانية

تراجع التمويل الدولي بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية بسبب الأوضاع التي سادت خلال تلك الفترة و التي اتسمت بآثار سلبية بالغة على الدول التي اشتركت في الحرب بصورة مباشرة وقد تميز التمويل الدولي لفترة ما بعد الحرب بمايلي:

1-تركز معظم الجوانب التمويل الدولي على إعادة ما دمرته الحرب العالمية الثانية و بالذات في الدول الأوروبية، و كان مصدره أمريكا بالذات مشروع مارشال .

2- أصبح الاستثمار الأجنبي في الدول النامية اقل أهمية لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وهذا لعدة أسباب نذكر منها :

محدودية الموارد

توجه معظم التمويل إلى أوروبا .

رغبة اغلب الدول النامية بتعزيز استقلالها السياسي باستقلال الاقتصادي و الابتعاد عن مصادر التمويل الأجنبي .

3- حدوث تطور هائل في أمريكا (اتساع كبير في حجم اقتصادها)

ميزان المدفوعات

تعريف ميزان المدفوعات

يعرف ميزان المدفوعات بأنه السجل الأساسي المنظم و الموجز الذي تدون فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات و مواطنين و مؤسسات محلية لبلد ما مع مثيلاتها لبلد أجنبي خلال فترة معينة عادة سنة واحدة.

و هو عبارة أيضا عن تقدير مالي لجميع المعاملات التجارية و المالية التي تتم بين الدولة و العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة .

كما أنه في الإمكان تعريفه بأنه سجل لحقوق الدولة و ديونها خلال فترة معينة.

و يقوم إعداد ميزان المدفوعات على مبدأ القيد المزدوج ، مما يجعله من الناحية المحاسبية متوازنا أي جانب دائن (إيجابي) تدرج تحته كافة المعاملات التي تحصل الدولة من خلالها على إيرادات من العالم الخارجي ، و جانب مدين تنطوي تحته جميع المعاملات التي تؤدي الدولة من خلالها مدفوعات العالم الخارجي و تواجه عملية تسجيل العمليات الاقتصادية على ميزان المدفوعات صعوبات مثل مشكلة التفريق بين المقيم و الغير مقيم ، و اختلاف أسس حساب القيم الدولية و مشكلة التوقيت.....إلخ.

أهمية ميزان المدفوعات

إن لبيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني و ذلك للأسباب التالية:

✓ إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني و قابليته و درجة تكييفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي لأنه يعكس حجم و هيكل كل من الصادرات و المنتجات ، بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات و درجة التوظيف ، و مستوى الأسعار و التكاليف.... إلخ.

✓ إن ميزان المدفوعات يظهر القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب و عرض العملات الأجنبية و يبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات و نوع سلع التبادل ، الشيء الذي يؤدي إلى متابعة و معرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة و نتائج سياساتها الاقتصادية .

✓ يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط و توجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع ، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي و الجغرافي أو عند وضع السياسات المالية و النقدية ، و لذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك و المؤسسات و الأشخاص ضمن مجالات التمويل و التجارة الخارجية .

✓ إن المعاملات الاقتصادية التي تربط البلد مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الدولي و بذلك فهي تقيس الموقف الدولي للقطر .

عناصر ميزان المدفوعات

● نظرا لطبيعة المعاملات الاقتصادية المتشعبة و المتشابكة لأي بلد مع بقية العالم الخارجي ، فإنه من الصعوبة حصرها و تدوينها بصورة منفردة في ميزان المدفوعات و لذلك يمكنه إعطاء بيان موجز لهذا الحكم من المعاملات و تدوينها في فترات و أقسام مستقلة يضم كل منها نوعا متميزا من المعاملات ذات الطبيعة المتشابهة و المتقاربة الأهداف، لذلك فإن ميزان المدفوعات يتركب من خمسة حسابات هي:

1 الحساب الجاري :

يمثل هذا الحساب على جميع المبادلات من السلع و الخدمات و الذي يتألف من عنصرين:

أ/الميزان التجاري :

يتعلق بتجارة السلع أي صادرات السلع و وارداتها خلال الفترة محل الحساب ، و هو الفرق بين قيمة الصادرات و قيمة الواردات و سمي أيضا ميزان التجارة.

ب/ميزان الخدمات : تسجل فيه جميع المعاملات الخدمية مثل خدمات النقل و التأمين و السياحة و الملاحة و الخدمات المالية إلخ و يسمى بميزان التجارة الغير منظورة (تجدر الملاحظة أن 70% من التجارة الدولية هي تجارة خدمات).

2 حساب التحويلات من طرف واحد :

يتعلق هذا الحساب بمبادلات تمت بين الدولة و الخارج بدون مقابل أي أنها عمليات غير تبادلية ، أي من جانب واحد و تشمل الهبات و المنح و الهدايا و المساعدات و أية تحويلات أخرى لا ترد سواء كانت رسمية أو خاصة.

2 حساب رأس المال : (العمليات الرأسمالية)

تدخل في هذا الحساب جميع العمليات التي تمثل تغيرا في مراكز الدائنية و المديونية للدولة لأن معاملات الدولة مع الخارج لا تقتصر على تجارة السلع و الخدمات فقط ، بل هناك حركات رؤوس الأموال التي تنتقل من بلد إلى آخر ، و التي تنقسم إلى نوعين:

أ/ رؤوس الأموال الطويلة الأجل : و هي التي تتجاوز السنة كالقروض الطويلة الأجل ، و الاستثمارات المباشرة ، و الأوراق المالية (أسهم و سندات) أي بيعها و شرائها من و إلى الخارج.

ب/ رؤوس الأموال القصيرة الأجل: و التي لا تتجاوز السنة مثل الودائع المصرفية و العملات الأجنبية و الأوراق المالية القصيرة الأجل ، و القروض القصيرة الأجل.... إلخ

و تتم حركة رؤوس الأموال القصيرة الأجل لتسوية ما يحصل بين المقيمين من عمليات في حساب العمليات الجارية و حساب رأس المال الطويل الأجل

و تعد هذه الأشكال من التحويلات الرأسمالية بالنتيجة حقا أو دينا للقطر على الخارج أو العكس، أي أنها قد تضيق أو تنقص تلك الحقوق أو الديون للبلد على العالم الخارجي .

ملاحظة:

عادة ما يطلق على ميزان العمليات الجارية و ميزان التحويلات من طرف واحد و حركة رؤوس الأموال الطويلة الأجل مجتمعة لميزان المدفوعات الأساسي و لقد أخذنا بالتقييم السابق فقط من أجل التوضيح و التبسيط.

4* ميزان حركة الذهب و النقد الأجنبي:

تقيم تسوية المدفوعات عن طريق التعاملات الأجنبية أو الذهب، و الذي كان من وسائل الدفع الأكثر قبولاً في الوفاء بالالتزامات الدولية ، فتسوي الدولة عجز ميزان مدفوعاتها بتصدير الذهب إلى الخارج ، كما يمكنها في حالة وجود فائض بشراء كمية من الذهب من الخارج وفقاً لقيمة هذا الفائض.

و الذهب الذي يسوي العجز و الفائض هو الذي يحتفظ به البنك المركزي أو السلطات النقدية كغطاء أو احتياطي، و هذا الميزان لديه جانب دائن و جانب مدين تقيدهما حركة الذهب و النقد الأجنبي.

5/ فترة السهو و الخطأ:

تستعمل هذه الفقرة من أجل موازنة ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية (أي تساوي جانب المدين مع جانب الدائن)، لأن تسهيل العمليات يكون تبعاً لطريقة القيد المزدوج ، و تستخدم هذه الفقرة أيضا في الحالات التالية :

– الخطأ في تقسيم السلع و الخدمات محل التبادل نتيجة اختلاف أسعار صرف العملات.

– قد تؤدي ضرورات الأمن القومي للبلد إلى عدم الإفصاح عن مشترياته العسكرية من أسلحة و عتاد لذلك تم إدراجها بفقرة السهو و الخطأ.

طريقة التسجيل:

كما قلنا سابقا أن تسجيل العمليات في ميزان المدفوعات يكون طبقا لطريقة القيد المزدوج أي تسجل مرتين في الجانب الدائن و في الجانب المدين .

بالنسبة للجانب المدين : يأخذ الإشارة السالبة (-) و يشمل :

- الاستيرادات من السلع و الخدمات
- الهدايا و المنح و المساعدات المقدمة للأجانب (التحويلات من طرف واحد)
- رؤوس الأموال الطويلة و القصيرة الأجل المتجهة نحو الخارج
- فهذا الجانب يأخذ إما زيادة الأصول الوطنية في الخارج أو تقليل الأصول الأجنبية في الداخل .

أما الجانب الدائن : يأخذ إشارة موجبة (+) و يشمل:

- الصادرات من السلع و الخدمات
- الهدايا و المنح و المساعدات المقدمة من الخارج (التحويلات من طرف واحد)
- رؤوس الأموال القادمة من الخارج.

مفهوم توازن ميزان المدفوعات و أنواعه

هناك نوعان من توازن ميزان المدفوعات ، توازن محاسبي و توازن اقتصادي

1-التوازن المحاسبي :

يقوم ميزان المدفوعات على أساس محاسبي بسيط هو مبدأ ضرورة التوازن بين جانبيه إلا أن هذا لا يعني ضرورة توازن بنوده (حساباته) المختلفة ، فقد يكون حساب العمليات الجارية أو حساب رأس المال غير متوازن ، و هكذا إذا حدث عجز أو فائض في إحدى حسابات ميزان المدفوعات ، فلا بد أن ينعكس ذلك على حساب آخر من حساباته .

فعلى سبيل المثال إذا زادت واردات بلد ما عن صادراته أو أدى هذا إلى عجز الحساب التجاري فانه لا بد من سداد هذا العجز بالحصول على قروض أجنبية فائضا في حساب العمليات الرأسمالية .

و اذا حدث و كان مجموع حسابات الجانب الدائن يختلف عن مجموع حسابات الجانب المدين فان هذا يعني أن الدولة استلمت شيئاً دون أن تحدث تسوية له أو أن تكون هناك عملية حدثت فعلاً و لم تدرج في الحسابات ، و هكذا عملياً يحدث هذا الاختلاف عادة و يوضع الفرق تحت حساب السهو و الخطأ و ينشأ هذا الأخير من عدم قدرة المسؤولين على تتبع جميع العمليات التي تحدث في التجارة الخارجية.

التوازن الاقتصادي :

إذا كان التوازن المحاسبي هو تساوي مجموع الحسابات الدائنة مع مجموع الحسابات المستقلة فان التوازن الاقتصادي يركز على حسابات معينة دون أخرى . كما يعني هذا التوازن الحالة التي يتساوى فيها الجانب الدائن بالجانب المدين في العمليات المستقلة . و يقصد بالعمليات المستقلة كل المعاملات الاقتصادية التي تتم مع الخارج دون النظر إلى حالة ميزان المدفوعات أو توجهيه في اتجاه ، كالسعي وراء تحقيق التوازن فيه ، و تشمل هذه العمليات :

جميع أنواع الصادرات و الواردات المنظورة و غير المنظورة ، قصد تحقيق رغبات المستهلكين .

التحويلات من جانب واحد للتقليل من التفاوت في مستويات الدخل
حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل التي تهدف إلى التملك و تحقيق الأرباح و
نسب الفائدة المرتفعة .

بعض رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تبحث عن المضاربة أو تهريبها بدافع
الحيطة و الحذر .

أما باقي العمليات فهي عمليات تسوية (موازنة) مشتقة من العمليات المستقلة
الهدف منها هو توازن الجانب الدائن مع الجانب المدين و نذكر منها :
حركات الذهب لتسوية الميزان التجاري ، وزيادة الاحتياطي من العملات الأجنبية
أو استعمالها حركة رأس المال قصير الأجل في شكل قروض أو تغير في طبيعة
الأرصدة الأجنبية و في حركة للأغراض النقدية .

أسباب اختلال ميزان المدفوعات :

توجد أسباب عديدة تؤدي إلى حدوث هذا الخلل و لعل أهمها:

1- التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية :

توجد علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات و سعر صرف العملة للبلد فإذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية ، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها و بالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات .

إما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه سيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي أيضا إلى حدوث اختلال في الميزان ، لذلك هذه الإختلالات غالبا ما ينتج عنها ضغوط تضخمية و التي تساهم في استمرارية الإختلال في الميزان.

2- أسباب هيكلية :

و هي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للإقتصاد الوطني و خاصة هيكل التجارة الخارجية (سواء الصادرات أو الواردات) ، إضافة إلى قدرتها الإنتاجية و بأساليب فنية متقدمة ، و هذا ما ينطبق تماما على حالة الدول النامية التي يتسم هيكل صادراتها بالتركيز السلعي أي اعتمادها على سلعة أسلعتين أساسيتين (زراعية أو معدنية أو بترولية) حيث عادة ما تتأثر هذه الصادرات بالعوامل الخارجية المتجسدة في مرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية كتغير أذواق المستهلكين و انصرافهم عن هذه السلع أو عند حدوث تقدم فني في الخارج يؤدي إلى خفض أثمان السلع المماثلة لصادرات هذه الدول في الخارج.

3- أسباب دورية :

و هي أسباب تتعلق بالتقلبات الاقتصادية التي تصيب النظام الاقتصادي الرأسمالي ، ففي فترات الانكماش ينخفض الإنتاج و الدخل و الأثمان و تزداد معدلات البطالة، فتكتمش الواردات مما قد يؤدي إلى حدوث فائض ، و في فترات التضخم يزيد الإنتاج و ترتفع الأثمان و الأجور و الدخل فتقل قدرة البلد على التصدير و تزيد وارداته مما قد يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات و يلاحظ أن التقلبات لا تبدأ في نفس الوقت في كافة الدول ، كما تتفاوت حدتها من دولة إلى أخرى و تنتقل هذه التقلبات الدورية عن الدول ذات الوزن في الاقتصاد العالمي إلى الدول الأخرى (الشركاء التجاريين) عن طريق مضاعف التجارة الخارجية ، و تتأثر بالتالي موازين مدفوعات هذه الدول عن طريق ما يصيب مستويات الأسعار و الدخل فيها

4- الظروف الطارئة :

قد تحصل أسباب عرضية لا يمكن التنبؤ بها و قد تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان مدفوعات القطر كما في حالة الكوارث الطبيعية و اندلاع الحروب و التغيير المفاجيء في أذواق المستهلكين محليا و دوليا فهذه الحالات ستؤثر عفي صادرات القطر المعني الشيء الذي ينجر عنه انخفاض في حصيلة هذه الصادرات المقدرة بالنقد الأجنبي خصوصا قد يصاحب ذلك تحويلات رأسمالية إلى خارج القطر مما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

5- أسباب أخرى :

من الأسباب الأخرى التي قد ينشأ عنها اختلال في ميزان المدفوعات كانخفاض الإنتاجية في الدول النامية نتيجة قلة أدوات الإنتاج لذلك تقدم هذه الدول على برامج للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية يزداد فيها استيرادها من الآلات و التجهيزات الفنية و مستلزمات الإنتاج و غيرها من سلع التنمية لفترة طويلة و تهدف هذه البلدان من هذا إلى رفع مستوى الاستثمار الذي غالبا ما يتجاوز طاقتها من الادخار الاختياري ، و يترتب عن هذا التفاوت بين مستوى الاستثمار و مستوى الادخار اتجاه نحو التضخم ، و هو اتجاه مزمن إذ أنه سنة بعد سنة و نتيجة لهذا التضخم و نظرا لزيادة واردات هذه الدول المتطورة فإنها تعاني عجزا دائما أو مزمنا في ميزان مدفوعاتها و تمول هذه الواردات بقروض طويلة الأجل.

الأدوات الاستثمارية الدولية

السنة أولى ماستر

الأستاذ غربي ناصر صلاح الدين

شهادات الإيداع الدولية

- تعريف شهادات الإيداع :

شهادة الإيداع هي وثيقة دين تصدرها المصارف و المؤسسات المالية الدولية ، يثبت فيها قيام المستثمر بإيداع مبلغ معين لديها ، لاجل معين معين يبدأ من تاريخ اصدار الشهادة، و ينتهي عند تاريخ الاستحقاق و بسعر فائدة معين ، انها شهادة لحاملها أي انها قابل لتداول من شخص لآخر ، التعامل فيها يتم عن طريق المصارف الكبرى فقط و هي التزام على المصارف المصدرة لها بالنسبة لقيمتها و الفوائد المستحقة عليها.

• نشأة سوق شهادات الإيداع الدولية :

كان أول إصدار لشهادات الإيداع القابلة لتداول في سوق نيويورك عام 1961 ، ثم تطور التعامل في مثل هذه الشهادات و امتد الى سوق ا، لدولار الاوربي (اورو دولار) و نتيجة للنجاح الذي حققته مثل هذه الإصدارات في نيويورك، تم إصدارها في سوق لندن بعد ذلك ، ومن ذلك الحين اخذ سوق هذه الشهادات يتقدم بخطى اسرع و أكبر حجم وفي عام 1968 صدرت شهادات الإيداع بالجنيه الإسترليني ، وصدرت بعدها شهادات الايداع في اسواق مالية اخري و بعملات مختلفة .

● شروط شهادات الإيداع :

عملية الإيداع (الاستثمار) تتم على اساس اتفاق يبرم بين المدخر (المستثمر)، وبين المصرف الذي يصدر هذه الشهادة ، بحيث تكتب جميع الشروط المتفق عليها خلف الشهادة ، اضافة الى طريقة احتساب و دفع الفوائد المترتبة عند استحقاقها .

و غالبا ما تكون القيمة الاسمية لشهادات الإيداع في الأسواق الدولية حوالي مليون دولار ، و لكن يمكن استثمار مبلغ اقل من ذلك يصل الى مائة الف دولار ، وعلما ان حجم العائد يزيد وينقص تبع لحجم المبلغ المستثمر ، واما الفوائد فتدفع عند تاريخ الاستحقاق ادا كانت قصيرة الاجل ، وتدفع بشكل سنوي ادا كانت شهادات الايداع طويلة الاجل.

• مزايا شهادات الإيداع الدولية:

السيولة: تتميز شهادات الإيداع بسرعة قابليتها لصرف أو التداول ، و درجة السيولة مرتبطة بسمعة المصرف الذي اصدر الشهادة من جهة ، و بفترة استحقاق الشهادة نفسها من جهة ثانية ، فشهادات الإيداع القصيرة و المتوسطة الاجل تكون أكثر سيولة و اسهل في التداول .

الضمان: الشهادة هي التزام مالي من قبل المصرف الذي اصدرها ، فيما يخص القيمة الاسمية لها و الفوائد المستحقة عليها .

المرونة: شهادات الإيداع يمكن اصدارها وفقا لرغبة المستثمر و ادارة المصرف ، ويتحدد سعرالفائدة عليها حسب اسعار الفائدة السائدة في الاسواق المالية الدولية.

تعدد الآجال : يتم إصدار شهادات الإيداع لأجل مختلف ، تتناسب و رغبة المستثمر وتعتبر شهادات الصادرة لمدة سنة او اقل قصيرة الاجل ، بينما تعتبر الشهادات الصادرة لاكثر من سنة و اقل من خمس سنوات متوسطة الاجل.

التسليم : عند شراء شهادة الايداع يتم دفع قيمتها لمصرف المصدر لها في موعد المتفق عليها بداية الوديعة ، و يمكن للمشتري ان يستلم الشهادة عند الدفع ، او يحتفظ بها لدى المصرف المصدر لها لحسابه و بدون عمولة ، ويتم تسليه له عند الطلب ، كما يقوم المصرف المصدر لها باعادة دفع قيمتها عند موعد الاستحقاق للمالك او الطرف الحامل لها.

تنوع الإصدارات : يمكن إصدارها شهادات الإيداع اما حسب رغبة وطلب المشتري او بشكل اصادات دورية (الإصدارات المعلنة).

● الأهمية الاقتصادية لشهادات الإيداع الدولية: تعتبر درجة السيولة العالية ، وامكانية التداول قبل موعد الاستحقاق ، من اهم المزايا الاقتصادية لشهادات الايداع : يمكن للمستثمر بيع شهادات الايداع عند الحاجة وقبل موعد الاستحقاق ، او عندما يجد فرصة جديدة لاستثمار تعود عليه بعائد اكبر ، او في حالة ما تكون الاوضاع في الاسواق النقدية والمالية غير مستقرة ، كما ان عدم استقرار اسعار الفوائد على الوائح لاجل و الحسابات تحت الطلب الخاصة بالعملات الاجنبية يشجع على الاستثمار في شهادات الايداع ويجنب الكثير من الخسائر.

● أنواع شهادات الإيداع حسب طريقة الإصدار :

1- طريقة إصدار الشهادة بناء على طلب المستثمر : و تصدر الشهادة من المصرف حسب الشروط المتفق عليها بين الطرفين (المستثمر و المصرف) و المتعلقة بالمبلغ و الفترة الزمنية و سعر الفائدة.

2- طريقة الإصدار المعلن : و يقوم المصرف بالإعلان عن إصدار الشهادات ، ويدعو الجمهور لاكتتاب بها خلال فترة تسبق موعد الاصدار ، و غالبا ما تصدر شهادات الايداع لاجال مختلفة : شهر ، ثلاثة اشهر ، ستة اشهر ، او سنة واحدة.

السندات الدولية

- تعريف السند : السند هو مستند قانوني تعترف به الجهة التي اصدرته وتلتزم بموجبه بدفع مبلغ معين مقابل اقراض قيمة السند المكتوبة عليه (الاسمية)، كما تلتزم بدفع الفوائد المنصوص عليها في السند، وبصورة عامة تتفرع السندات الى نوعين : سندات اسمية (باسم المقرض / الدائن) ، وسندات لحاملها تباع وتشتري في الاسواق المالية ويتم طرح السندات للبيع او الاكتتاب عن طريق المصارف و شركات التامين و المؤسسات المالية الوسيطة.

● نشأة سوق السندات الدولية:

لقد كانت السندات تطرح في الأسواق المحلية و بالعملة المحلية و لا يتعدى تداولها نطاق الدولة الواحدة ، و لكن مع مطلع القعد السادس (الستينات) من القرن الماضي اتسع التعامل بها و اصبحت تشكل اداة لقروض الدولية طويلة الاجل و بالعملات الدولية المختلفة ، وبدات السندات الدولية تحتل موقعها كوسيلة استثمارية على نطاق الدولي و اصبحت خلال فترة زمنية قصيرة تشكل جزءا هاما في تكوين المحافظ المالية الاستثمارية.

• و قد استخدمت الدول الصناعة المتقدمة سوق السندات الدولية بصورة أكبر من الدول النامية التي لجأت إليها مؤخرًا ، والسبب في لذلك يرجع الى المركز الاقتصادي القوي ن اضافة الى عوامل الثقة و الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي في الدول الغربية التي تعتبر افضل الضمانات بالنسبة للدائنين في حين ان الدول النامية تفتقر لمثل هذه الضمانات الاساسية للنمو الاقتصادي و الاجتماعي.

و كانت الغالبية العظمى للمقترضين بواسطة السندات الدولية مؤسسات أمريكية و ذلك عن طريق فروعها في أوروبا حني 1969 و مع بداية العقد السابع بدأت المؤسسات غير الأمريكية تدخل هذه السوق المالية ، وكانت الحكومات و البلديات و شركات القطاع العام في اوروبا هي السبابة الى استخدام السندات الدولية ، بالضافة الى مؤسسات التنمية الدولية.

● تصنيف السندات الدولية : تختلف السندات من حيث جهة الاصدار (المقرض او المدين) ، من حيث الجهة المانحة للقرض (المقرض او الدائن) ، ومن حيث فترة الاستحقاق (قصية الاجل ، متوسطة الاجل ، طويلة الاجل) .

1- تصنيف السندات حسب الجهة المصدرة للسند (المقترض): يمكن ان تكون الجهات التي تطلب القرض مقاب سندات على مستويات مختلفة من حيث الموقع في السلم الاداري ، ومن حيث الاهمية السياسية او الاقتصادية ، والجهات التي لها الحق في طلب القروض مقابل سندات هي الخزانة العامة و البلدية ، اضافة الى مؤسسات القطاع العام و مؤسسات التمنية الدولية التي لها صفة اعتبارية ، والمؤسسات المالية و المصرفية المعروفة دوليا .

الخزينة العمومية (الخزانة العامة): تقوم الخزينة العمومية بطلب القروض الخارجية مقابل السندات دولية ، فادا كان الاقتصاد الوطني يمر بمرحلة انكماش (ركود) فان الطلب على قروض في شكل سندات دولية سوف يحرك الاقتصاد و هذا من شأنه ان يولد ايرادات اضافة ادا ما استخدم السندات في اغراض استثمارية انتاجية و ليس لاغراض استهلاكية .

● **البلديات** : استنادا الى النظام اللامركزي في بعض الدول ، ونظرا لتمتع البلديات و الادارات المحلية بموازات شبه مستقلة ، فقد اجازت القوانين للبلديات التمويل عن طريق القروض مقابل سندات عند الحاجة.

● **المؤسسات و الشركات و المصالح العامة** : يحق لبعض المؤسسات و الشركات العامة و الهيئات طلب القروض مقابل اصدار سندات ، ولكن هذه العملية خاضعة لموافقة الجهات الرسمية ، والتي تحدد نوع و حجم القرض ، وكيفية طرح السندات و شكل هذه السندات.

● **2- تصنيف السندات حسب الجهة المانحة للقرض (المقرض / الدائن):**

المؤسسات المالية والمصرفية ، صناديق الادخار شركاتن تامين و المؤسسات التمويلية التي يسمح لها استثمار اموالها في شراء السندات الدولية والتعامل بها. و أفراد وشركات.

مزايا السندات الدولية : السندات الدولية تتميز بالنقاط التالية :

تعدد عملات الإصدار : تصدر السندات بعملات دولية مختلفة و يبقى الدولار الامريكي هو العملة المفضلة لاصدارها هذه السندات الدولية و الجدير بالذكر ان اهتمام المقترضين و المستثمرين في هذا السوق عند اختيارهم لعملة القرض او عند شراء المستثمرين لاصدارات معينة تنصب على التوقعات المستقبلية لاسعار الصرف

• جمع المدخرات و إعادة توزيعها على نطاق الدولي : تقوم السندات الدولية بتجميع

المدخرات على اختلاف احجامها و اعادة توزيعها على نطاق دولي و اسع بين مختلف فئات المقترضين ، ومن الذين يفضلون هذا النوع من الاقتراض او الذين تجبرهم

السياسة النقدية المحلية السائدة على الجوء الى الاقتراض من هذا السوق .

• السيولة الدولية العالية : تمتاز السندات الدولية بالسيولة النقدية العالية ، وامكانية تحويلها

الى نقود عن طريق بيعها عند الحاجة و تكون السندات مكفولة ومضمونة من قبل جهة الاصدار .

• انعدام المراقبة و الإشراف: المقترض ملزم بصرف القروض في أوجه محددة ، و للجهة التي

منحت القرض حق المراقبة اوجه الصرف ، و طريقة العمل و التنفيذ ، ومدى نجاح المشروع المراد تمويله اما بالنسبة للسندات الدولية فان الجهة التي اصدرت السندات لا تلتزم باوجه استثمار محددة ، كما لا تسمح بالمراقبة او الاشراف على المشاريع المزمع تنفيذها .

● مخاطر التعامل بالسندات الدولية : تقوم السندات الدولية بالعملات الدولية المختلفة (عملة الإصدار) أي ان سوف السندات الدولية مرتبط ارتباطا وثيقا بأسواق العملات و ما يسودها من اضطرابات و تقلبات مستمرة ، تؤدي في النهاية الى التأثير على قرارات المستثمرين من جهة .

● أضف إلى ذلك أن المستثمر في السندات الدولية قد يتحمل خسارة غير متوقعة عندما يقوم بتسديد قيمة القرض مع الفوائد خلال مرحلة زمنية يمر فيها الاقتصاد الدولي بحالة تضخم النقدي و انخفاض القوة الشرائية للنقود و هكذا يتضرر المقرض ذلك لأنه شارك في الاكتاب بنقود ذات قوة شرائية عالية ، ولكنه يستلم عند استحقاق سند القرض نقود ذات قوة شرائية منخفضة .

القروض المصرفية المشتركة (بالعملات الدولية)

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، عرف التمويل الدولي تطورا كبيرا و سريعا في نفس الوقت ، فالحاجة الى مصادر جديدة للتمويل التي فرضتها ضرورة اعادة بناء و التنمية الاقتصادية لما بعد الحرب ، اجبرت العديد من المصارف المحلية على التوسع في نطاق اعمالها و مدى نشاطها الى خارج حدود الدولة الواحدة حيث اتسمت نشاطاتها بالشمولية الدولية.

تعريف القروض المشتركة : في الحالة التي يتعذر فيها على مصرف واحد تقديم قيمة القرض بالكامل ، فانه يطلب من مجموعة من المصارف و المؤسسات المالية المشاركة او المساهمة في تقديم القرض و ينشا لهذا الغرض اتحاد مصرفي لمدة محدودة ينتهي بعد انتهاء فترة القرض ، فالقرض المشترك هو تجمع كبير الحجم نيابة عن المقرض و ينتهي هذا التجمع او الاتحاد مع نهاية استحقاق القرض .

- تطور سوق القروض المصرفية المشتركة : تطور هذا السوق بصورة اكبر و اسرع خلال فترة السبعينات و بخاصة بعد ارتفاع اسعار النفط ، وتضخم عوائد النفط بالنسبة للدول المصدرة للنفط وزيادة حجم ودائعها لدى المصارف الاوربية بصورة و لهذا السبب فقد تضخم حجم القروض المطلوبة من المصارف ، كما امتد اجال الودائع والقروض وتنوعت العملة الدولية ، بعدما كانت محصورة في الدولار فقط و ازدا عددا الشركات و المؤسسات الخاصة والحكومية المستفيدة من هذا النوع من القروض ، ويكم ان نلخص فيما يلي الالباب التي دفعت ال ارتفاع الطلب على القروض:
- تطور و توسع الشركات المتعددة الجنسيات و قيماتها بتنفيذ مشاريع كبرى ، لا تستطيع أي سوق محلية تمويلها كمثل عن مشروع حصل على هذا النوع من التمويل : مشروع الغاز الطبيعي من سيبيريا في روسيا الى غرب اوربا .
- انخفاض تكلفة القرض المشترك مقارنة بالقروض المحلية و انعدم القيود التي تفرضها السلطات النقدية المحلية.

● مزايا القروض الدولية المشتركة :

طلب القروض بأكثر من عملة : ان عمليات الاقتراض المشتركة تكون غالبا باليور و دولار ، وبنسبة اقل بالعملات الدولية الرئيسية الاخرى ، ويحق للمقترض ان يطلب القرض بالعملة التي يرغب الحصول عليها (كما كما سمحت اخيرا المصارف بطلب القرض بعملتين او اكثر شرط تكون العملة المطلوبة متوفرة لدي المصارف المشاركة في منح القرض .

توثيق العلاقات المصرفية الدولية : القروض الدولية المشتركة تمنح المقترض فرصة الحصول على علاقات مصرفية دولية جديدة ، قد لا تتوفر له اذا اعتمد على الاقتراض من السوق المحلية.

سرعة الحصول على القرض : نتجية لسرعة الاتصالات و خبرة العاملين في الجهاز المصرفي وسرعة استقطاب المؤسسات المالية للمشاركة في تقديم القرض ، يمكن الحصول على مبالغ ضخمة خلال فترة وجيزة .

- الاتفاقية الموحدة : من اهم مزايا القروض المشتركة ان المقترض يحصل على قيمة القرض من المصارف و مؤسسات مالية مختلفة ، وبغض النظر عن جنسيتها او موقعها الجغرافي ، ولكن ضمن اتفاقية و شروط موحدة ، مما يجنب المقترض دفع فوائد و تحمل نفقات زائدة .

اشكال التمويل الدولي السنة أولي ماستر

الأستاذ : غربي ناصر صلاح الدين

أشكال التمويل الدولي : الاستثمار الأجنبي

⊙ يعد الاستثمار الأجنبي الشكل الأهم في حركة التمويل الدولي ، حيث بدأت أهميته منذ بداية حركة التمويل الدولي واستمرت إلى يومنا هذا ، وقد اخذ الاستثمار الأجنبي أشكال عديدة ومتعددة سوف نحاول إبرازها فيما يلي :

⊙ الاستثمار الأجنبي المباشر :

⊙ _ هو الاستثمار الذي يتم الحصول من خلاله على مصالح مستمرة في مشروع معين في اقتصاد غير اقتصاد الجهة المستثمرة ، وذلك من خلال الدور الفعال في ملكية المشروع.

◉ و يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر دولياً، وفقاً لدليل إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي عام 1993م، على أنه ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر. ويشار إلى الكيان المقيم باصطلاح «المستثمر المباشر»، وإلى المؤسسة باصطلاح «مؤسسة الاستثمار المباشر».

وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة.

⦿ ومنه يمكننا تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتهما.

⦿ ويتحمل المستثمر الأجنبي فيه مخاطر المشروع وأعباء عدم نجاحه، وفي حالة نجاحه يتحمل الاقتصاد المستقبل لاستثمار أعباء تحويل الأرباح التي تمثل في اغلب الحالات أضعاف حجم الاستثمارات التي ساهمت في توليد هذه الأرباح، وكذلك تحويل جزء من مرتبات العاملين إلى الدول التي تعود إليها رؤوس الأموال المستثمرة في المشروع وهذا كله يساهم في زيادة العبء على ميزان المدفوعات، ونقول هذا بالرغم مما يساهم به الاستثمار الأجنبي المباشر من التقدم التكنولوجي، وتكوين بعض القدرات والخبرات، وزيادة القدرة الإنتاجية، لان كلها مساهمات محدودة.

صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية

السنوات	المبلغ (مليون دولار)
1970	8631
1975	13509
1980	5493
1985	13225
1990	26725
1995	95370

⦿ من الجدول يتبين:

⦿ إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة كانت محدودة ضمن حركة التمويل الدولي من خلال انخفاض حجمها بسبب الموقف السلبي تجاه هذه الاستثمارات وبالذات من قبل الدول الدولة النامية بعد توجهها نحو التخلص من الاستثمارات عن طريق التأميم من جانب، وعن طريق عدم السماح بعملها و في هذه الدول ضمن إطار توجهها لتحقيق تحررها واستقلالها السياسي و الاقتصادي.

⦿ إن هذا الموقف أدي إلى انخفاض كبير في الاستثمار المباشر، وخاصة في الفترة ما بين 1975 و 1985، واعتماد الدول النامية على القروض الخارجية أكثر من اعتمادها على الاستثمار الأجنبي المباشر.

⦿ أدت عوامل عديدة إلى تزايد الاستثمار الأجنبي المباشر بعد سنة 1995 وبالذات خلال التسعينيات ، من بينها نذكر عجز الدول النامية عن تسديد ديونها وتحويلها نتيجة لذلك إلى اعتماد أكبر على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التوجهات العالمية نحو العولمة وما تفرضه من تخفيف أو القضاء عن القيود التي تحد من حركة رؤوس الأموال

مزايا الاستثمارات المباشرة للدول المضيئة

- ⊙ يمكن أن تساهم مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق العديد من المزايا للدول التي يتحقق فيها هذا الاستثمار :
- ⊙ تمكن من توفير عمل أكبر، وهو الأمر الذي تشتد الحاجة إليه في الدول النامية خاصة نظر لمحدودية النشاطات الاقتصادية التي تستوعب اليد العاملة المؤهلة ، وتساعد على التقليل من البطالة الظاهرة والمقنعة .
- ⊙ الإسهام في تحقيق قيمة مضافة أكبر من خلال استخدام موارد محلية ، بسبب وجود قدر واسع من الموارد الطاقات الإنتاجية غير المستخدمة، و التي باستخدامها تتحقق قيمة مضافة أكبر للدول النامية.

⊙ يمكن ان تساهم مشروعات الاستثمار الأجنبي هذه في توفير عملات أجنبية للدول النامية التي تشتد حاجتها إليها، من خلال إقامة مشروعات إنتاجية يوجه إنتاجها لأغراض التصدير او تحل محل الواردات وتخفض الحاجة لاستخدام العملات الأجنبية لتمويل الواردات واستخدامها لتمويل واردات جديدة يمكن إن تساهم في تلبية المستلزمات الرأسمالية المستوردة التي تزيد من القدرة الإنتاجية في الاقتصاد من استخدامها خلال إقامة المشروعات الجديدة او وتوسيع المشروعات القائمة منها.

⊙ وقد تساعد في بعض الحالات على اكتساب مهارات لعاملين وقدرات إدارية وتنظيمية، وخاصة أن عمل هؤلاء يرتبط بأساليب ووسائل احدث وأكثر تطوراً في العمل وفي الإدارة .

⊙ وإنها و نتجة لما سبق تحقق إنتاج اكبر ودخول اعلي ، وهو الأمر الذي يمكن ان يوفر مستوى معيشي أفضل ، ودرجة رفاهية أعلى.



عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر:

- ⊙ يجمع الكثير من الاقتصاديين أن المزايا التي تحققها الدول النامية من وراء استضافة الاستثمار الأجنبي كلها أو أغلبها يتعلق بالمدى القصير ،وان في المدى الطويل يؤدي إلى إعاقة التطور فيها بسبب العيوب التي تصاحبه.:
- ⊙ الاستثمار الأجنبي المباشر يجني الكثير من الأرباح يتم تحويلها إلى الخارج وبذلك تنخفض الموارد المحلية التي يمكن أن توجه لتنمية الاقتصاد وتطويره.
- ⊙ في حالات كثيرة لوحظ أن الشركات الأجنبية تقوم بتخفيض الأرباح المسجلة في سجلاتها من أجل التهرب الضريبي ، كما تقوم برفع كلفة براءات الاختراع و الخدمات الإدارية أو العلامات التجارية أو تكاليف البحث والتطوير التي تحصل عليها الشركات الو المشروعات التابعة لها.

- ⊙ كما أن الكثير من الدراسات الميدانية توضح بان ما يخرج من الدول المضيفة من موارد وعملات أجنبية أي تدفقات خارجية يفوق بكثير ما يدخل .
- ⊙ يتم انتقاد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر على الأساس أنها لا تساهم بدرجة ملموسة في توفير فرص العمل التي يمكن أن تحد من البطالة لأنها تستخدم في الغالب أساليب إنتاج مكثفة لرأس المال .
- ⊙ لا توفر المشروعات الاستثمارية الأجنبية المعرفة والخبرة الفنية والصناعية بالذات للجهات الأخرى في الدول المستقبلية للاستثمار ، لأنها تعتبره أسرار الصناعة التي ينبغي عدم الاطلاع الآخرين عليها وعدم معرفتهم بها، وحتى إذا قامت بتوفيرها للجهات محلية فإنها تغالي في ثمنها وتعمل على باستمرار على تغييرها على طريق ما يطلق عليه بالتحديث والتطوير والتحسين وتفرض على الدول المستخدمة كلفة اعلي واعلي باستمرار.

- ⊙ إنها لا توفر الفرصة الكافية لتطوير مهارات وخبرات العاملين وتطوير القدرات الإدارية والنظرية نظرا لاعتمادها على العنصر العمل الأجنبي في هذا المجال بحجة عدم توفر عنصر العمل المحلي الذي يقوم بهذا العمل.
- ⊙ يمكن أن تنافس مشروعات الاستثمار الأجنبي المستثمرين والمشروعات المحلية في الحصول على رؤوس الأموال المحلية.
- ⊙ كما توصلت الدراسات الكمية على إن الكمية التراكمية أو التجميعية للاستثمار الأجنبي المباشر ترتبط بعلاقة سلبية مع معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، أي انه يؤدي إلى إعاقة النمو الاقتصادي في الدول النامية بدلا أن تساهم في تطورها.

أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

⦿ - الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية:

تسعى العديد من الشركات المتعددة الجنسية نحو الاستفادة من الموارد الطبيعية والخاصة في مجالات البترول والغاز والعديد من الصناعات الاستخراجية الأخرى، ويشجع هذا النوع زيادة الصادرات من المواد الأولية وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الوسيطة والمواد الاستهلاكية ويعتبر هذا الشكل غير عادل باعتبار أن النسبة الأكبر من أرباحه تذهب للشركات المستثمرة.

⊙ - الاستثمار الباحث عن الأسواق:

ساد هذا النوع من الاستثمار قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية في أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات، كما أن وجوده في البلد المضيف سببه القيود المفروضة على الواردات. كما أن هناك أسباباً أخرى للقيام بهذا الاستثمار، منها تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها، وله آثار إيجابية على الاستهلاك وآثار إيجابية غير مباشرة على التجارة. ومن شأن هذا النوع من الاستثمار أن يساهم في ارتفاع معدلات النمو في الدول المضيفة للاستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها، كما أن له آثاراً توسعية على التجارة في مجال الإنتاج والاستهلاك، وذلك بزيادة صادرات الدولة المضيفة وزيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليها من الدول المصدرة للاستثمار.



◉ - الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء:

يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات المتعددة الجنسية بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية من خلال الأيدي العاملة الماهرة والرخيصة، وهذا ما تفتقر إليه البلدان المتخلفة وإن امتلكت هذه البلدان الأيدي العاملة الماهرة فلا تشكل سوى نسبة ضئيلة مما تحتاجه هذه الاستثمارات، ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بآثاره التوسعية على تجارة الدولة المضيفة، كما يؤدي إلى تنوع صادراتها فضلاً عن آثاره التوسعية على الاستهلاك عن طريق استيراد كثير من مدخلات الإنتاج. وقد يأخذ هذا النوع من الاستثمار أشكالاً عدة، منها تحويل الشركات المتعددة الجنسية جزءاً من عملياتها الإنتاجية كثيفة العمالة إلى الدولة المضيفة لتقوم بها شركات وطنية وفقاً لتعاقدٍ ثنائي. وثمة شكلٌ آخر من هذا النوع، وهو تصنيع بعض المكونات في الخارج بسبب ارتفاع الأجور في البلد الأم أو ارتفاع سعر صرف عملته. إلا أن هذه العملية تتطلب إنتاجية ومهارة وتقنية عاليتين في الدول المضيفة للاستثمار، وبالتالي فإنها تتركز حالياً في بعض الدول الحديثة التصنيع.

⦿ الاستثمار الباحث عن أصول إستراتيجية:

يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركة بالاستثمار في مجال البحوث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية. ويعتبر هذا النوع من الاستثمار ذا أثر توسعي على التجارة من زاويتي الإنتاج والاستهلاك، كما أنه يعتبر بمثابة تصدير للعمالة الماهرة من قبل الدول النامية ويزيد من صادرات الخدمات والمعدات من البلد المصدر للاستثمار

الواقع الحالي للاستثمار الأجنبي المباشر:

- ◉ تركز ما يقارب ثلاث أرباع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الصناعية رغم التباين ذلك من سنة إلى أخرى.
- ◉ تركز ما تبقي من الاستثمار الأجنبي المباشر 25% منه في عدد قليل من الدول النامية وهي غالب دول مرتفعة الدخل مثل شرق آسيا ، أمريكا الجنوبية حيث إن البرازيل والمكسيك تتلقي حجوم كبيرة من الاستثمارات الأجنبية وكذلك الفلبين وسنغافورة وماليزيا وهي تعتبر هذه الدول أكبر الدول المستقبلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وبرزت الصين في الفترة الأخيرة كمستقبل رئيسي للاستثمارات.
- ◉ تلقت الدول المنخفضة الدخل مقدر ضئيل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وهذا راجع لحجم أسواقها الصغير و وضعف البنية التحتية وعدم توفر المهارات البشرية.

⊙ استمر تركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي اتجهت إلى الدول النامية نحو الصناعات الاستخراجية بدرجة أساسية .

⊙ يلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة ارتبطت في توجهها بجوانب جغرافية وسياسية وتاريخية في الغالب ، حيث استثمرت أمريكا نحو أمريكا الجنوبية ، وبريطانيا نحو مستعمراتها السابقة ، وفرنسا نحو إفريقيا ، ومعظم الاستثمارات اليابان نحو دول الجوار.

الاستثمار الأجنبي من خلال المشروعات المشتركة:

- ⊙ يتم هذا الاستثمار من خلال اتفاق جهات أجنبية وجهات محلية على ممارسة نشاط اقتصادي داخل الدول المضييفة ، إذ أن المشروع المشترك هو المشروع الذي يشترك في الاستثمار فيه طرفين أو أكثر من دولتين أو أكثر ويمكن أن تتحقق المشاركة هذه إضافة إلى ماسبق عن طريق:
- ⊙ شراء جهة أجنبية حصة من شركة محلية وهو ما يؤدي إلى تحويل المشروعات مشتركة تشارك فيه الجهة أو الجهات الأجنبية مع الجهة أو الجهات المحلية.
- ⊙ مشاركة جهة محلية في شركة أجنبية تعمل داخل الاقتصاد المحلي وبالشكل الذي يحولها من شركة أجنبية بالكامل الى المشروع مشترك محلي وأجنبي.

⊙ تأمين حصة من الشركات الأجنبية التي تعمل داخل الاقتصاد المحلي عن طريق سيطرة الدولة على هذه الحصة .

⊙ والعنصر الأساسي الحاسم في للاستثمار المشترك هو المشاركة في إدارة المشروع ، إضافة المشاركة في رأس مالها ، وهو الأمر الذي يميزها عن عقود الإدارة ، أو اتفاقيات التصنيع.

الاستثمار في محفظة الأوراق المالية

يمكن أن يشكل هذا النوع من الاستثمار الأجنبي مصدر مهم للتمويل الدولي ، حيث انه يتضمن قدر تقل فيه من السيطرة الأجنبية مقارنة بأنواع الاستثمار الأجنبي الأخرى سواء الاستثمار الأجنبي المباشر أو من خلال المشروعات المشتركة ، لان الممول الأجنبي تكون لديه حصة ملكية فقط ، وبالتالي فان نشاط المشروع و استمراريته لا يتأثر باستمرارية أو عدم استمرارية هذا النوع من التمويل ، كما يعني كذلك هذا النوع من التمويل انه يمكن لدول النامية الحصول على التمويل بفضل اصدرا سندات ذات قيمة معينة وبأسعار فائدة في أسواق رأس المال العالمية وهذا لعدم توفر أسواق مالية فيها أو لعدم إقبال الاجانب لتعامل فيها.

- ⊙ إلا أن ما يلاحظ أن هذا المصدر التمويلي الدولي محدود الأهمية في الدول النامية ، لأنه لا يتضمن الحصول على قدر مهم من التمويل الدولي عن طريق الأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى لأسباب عدة:
- ⊙ عدم وجود قدر كافي من الجهات والمؤسسات والمشروعات التي يمكن أن تقوم بإصدار الأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى .
- ⊙ ضعف درجة التنوع في الأوراق المالية التي يمكن أن تقوم بإصدارها هذه الجهات والحجم المنخفض لأصدارها.
- ⊙ ضعف الثقة في الجهات التي تقوم بإصدار الأوراق المالية نتيجة عوامل منها صغر حجم المشروعات وضعف قدراتها المالية ، وضعف كفاءة أدائها ، بالإضافة إلى ضعف درجة الاستقرار السياسي والاقتصادي في الدول النامية التي تعمل هذه الجهات فيها.
- ⊙ المنافسة القوية التي تواجه تصريف الأوراق المالية التي تطرحها الدول النامية ومشروعاتها في الأسواق المالية وبالذات في الدول المتقدمة.

حجم الاستثمار في المحفظة الأوراق المالية بـ 100 مليون دولار

1993	1992	1991	1990	1989	الاستثمار في الأوراق المالية
13.2	13.1	7.6	3.8	3.5	الاستثمار في الأسهم
39.2	21.2	10.2	4.7	3.5	الاستثمار في السندات
1.6	0.9	1.4	0.2	0.3	الأوراق التجارية
1.8	1.6	1.1	0.6	0.2	شهادات الإيداع
55.8	36.8	20.3	9.3	7.5	المجموع

○ يتضح التطور الكبير في حجم الاستثمار في محفظة الأوراق المالية ، حيث تضاعف عدة مرات في السنوات الأخيرة ، وبالذات مع بداية التسعينيات مقارنة مع نهاية الثمانينات ، حيث انه ارتفع من 7.5 إلى 55.8 وهذا يؤشر أهمية التطورات الحاصلة مثل التوجه نحو العملة وما تضمنته من تطور الأسواق المالية والنقدية وترابطها من خلال تحركات روس الأموال وانتقالها بين الدول.

الشركات متعددة الجنسيات:

تلعب الشركات متعددة الجنسيات دورا مهما في التمويل الدولي ، نظرا لان معظم هذا التمويل الذي يتم من خلال الاستثمار الأجنبي وبالذات المباشر منه يتحقق عن طريق هذه الشركات، توجد العديد من التسميات التي تطلق على هذه الشركات حيث يطلق عليها الشركات العابرة للوطن وكذلك العابرة القارات، وكذا الشركات دولية النشاط ، والشركات متعددة الجنسيات .

⊙ وهي تلك الشركات التي تزيد أعمالها ومبيعاتها عن رقم معين ، وتمتلك عدة دول، بالذات النشاط الإنتاجي، وتتمتع بقدر من الحرية في ممارسة نشاطها هذا خارج حدود الدولة الأم.

⊙ وهناك من يعرفها أنها الشركات التي تمتلك وتدير مشروعات استثمارية في أكثر من دولة.

⊙ سوف سنحاول عرض بعض وجهات النظر حول أهمية وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

⊙ أ- النظرية الكلاسيكية .

⊙ يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع، التي تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات وتعتبر الاستثمارات الأجنبية من وجهة نظرهم بمثابة مباراة من طرف واحد الفائز بنتيجتها هي الشركات متعددة الجنسيات ولعل أهم ما قدموه من مبررات ما يلي:

⊙ - صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرر فتح الباب لهذا النوع من الاستثمارات؛

⊙ تميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح الناتجة عن نشاطها إلى الدول الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدول المضيفة؛

◉ - إن ما تنتجه الشركات المتعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلاءم ومتطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول؛

◉ - قد يترتب عن وجود الشركات المتعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يتعلق بهيكل توزيع الدخل وذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة بالمقارنة بنظيرتها من الشركات الوطنية ويترتب على ذلك خلق الطبقة الاجتماعية؛

◉ قيام الشركات متعددة الجنسية بنقل التكنولوجيات التي لا تناسب مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول المضيفة؛

◉ - إن وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر مباشرة على سيادة الدولة المضيفة واستغلالها وخلق التبعية الاقتصادية والاجتماعية ؛

◉ الأعباء والتكاليف التي تتحملها الدول النامية في سبيل جذب الشركات عبر القارات من بينها تخفيض الضرائب، الحماية الجمركية... الخ؛

◉ - السلوك الاحتكاري الذي ينشأ وما يترتب عليه من آثار؛

- ⊙ عادة ما يتجه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاعات ذات الربحية العالية دون ا لاهتمام بالأولويات الإنمائية للأقطار المضيفة؛
- ⊙ - للاستثمار الأجنبي المباشر آثار سلبية على ميزان المدفوعات، وذلك نتيجة لتحويل الدخل والأرباح المحققة إلى بلدانها الأم دون استفادة الدول المضيفة منها.
- ⊙ ب- النظرية الحديثة.
- ⊙ يرى رواد هذه النظرية أن كلا من طرفي الاستثمار (الشركات متعددة الجنسية، الدول المضيفة)، تربطهم علاقة المصلحة المشتركة، أي أن كل طرف في هذه العلاقة يحصل على الكثير من العوائد والتي تتوقف إلى حد كبير على سياسات واستراتيجيات وممارسات الطرف الآخر بشأن الاستثمار الذي يمثل جوهر العلاقة بينهما.
- ⊙ ويرى أصحاب هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة يساعد على تحقيق الأهداف التالية:

⊙ الاستفادة من استغلال الموارد المادية والمحلية المتاحة والمتوفرة لدى هذه الدول؛

⊙ - المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المعنية مما يساعد على تحقيق التكامل الاقتصادي بها؛

⊙ - خلق أسواق جديدة للتصدير، وبالتالي خلق وتنمية علاقات اقتصادية مع دول أخرى أجنبية

⊙ - تقليل الواردات؛

⊙ - يترتب على المنافع السابقة تحسين ميزان مدفوعات الدولة المضيفة؛

⊙ - تدفق رؤوس الأموال الأجنبية؛

⊙ - المساهمة في تدريب القوى العاملة المحلية وتوفير فرص التوظيف. مما يسهم في تنمية رأس المال البشري في الدول المضيفة؛

⊙ - نقل التقنيات والتطورات التكنولوجية في مجالات الإنتاج والتسويق وممارسة الأنشطة والوظائف الإدارية وغيرها؛

⊙ يترتب على قيام الشركات متعددة الجنسيات إنتاج كميات أكبر ونوعية أجود من السلع والخدمات. وزيادة إيرادات الحكومات نتيجة لزيادة نشاط تلك الشركات؛

⊙ - تسهم الأرباح التي يحققها الاستثمار الأجنبي المباشر في إيرادات ضرائب الشركات في البلد المضيف. إلا أنه عادة ما تختار الدول التخلي عن بعض من هذه العوائد عندما تخفض أسعار ضرائب الشركات في محاولة منها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

⊙ II- استثمار المحفظة المالية:

⊙ يقصد باستثمارات المحفظة المالية تلك الاستثمارات المالية التي تظهر في شكل شراء أسهم أو سندات لشركات خارج الحدود الوطنية، و أذونات أو عملة الدولة المضيضة وهذا النوع من الاستثمار مرتبط بأسواق الأوراق المالية باعتبارها القنوات التي تتم من خلالها تنفيذ عمليات الاستثمار.

⊙ وتعتبر هنا العملات والأوراق المالية وحصص رأس المال صناعة التمويل التي تجذب رؤوس الأموال الدولية وتعتبر الضرائب المباشرة على أرباح الأسهم والسندات وحصص رأس المال ذات تأثير كبير على حجم الطلب على الاستثمارات غير المباشرة الأجنبية في الدولة المضيفة، وبالتالي فإن عملاً تنسيقياً في مجال الضرائب يعتبر من قبيل الضرورة لتنشيط جانب الطلب على الأوراق المالية بأسواق المال بالدول المشاركة ضمن التنسيق. وفي ظل هذا النوع من الاستثمار لا يكون المستثمر الأجنبي مالكا لجزء أوكل مشروع الاستثمار وأحيانا لا يتحكم المستثمر الأجنبي إلا جزئياً في إدارة وتنظيم المشروع.

⊙ وعموماً يتجه هذا المصدر للتمويل إلى البلدان التي تملك أسواقاً مالية متطورة نسبياً، وأجهزة وأدوات للوساطة المالية وأنظمة متحررة للاستثمار، كما يترتب عن الاستثمار في الأوراق المالية حيازة المستثمر لأصل مالي غير حقيقي يتخذ شكل ورقة مالية (أسهم، سندات).

⊙ وتعتبر هنا العملات والأوراق المالية وحصص رأس المال صناعة التمويل التي تجذب رؤوس الأموال الدولية وتعتبر الضرائب المباشرة على أرباح الأسهم والسندات وحصص رأس المال ذات تأثير كبير على حجم الطلب على الاستثمارات غير المباشرة الأجنبية في الدولة المضيفة، وبالتالي فإن عملا تنسيقيا في مجال الضرائب يعتبر من قبيل الضرورة لتنشيط جانب الطلب على الأوراق المالية بأسواق المال بالدول المشاركة ضمن التنسيق. وفي ظل هذا النوع من الاستثمار لا يكون المستثمر الأجنبي مالكا لجزء أوكل مشروع الاستثمار وأحيانا لا يتحكم المستثمر الأجنبي إلا جزئيا في إدارة وتنظيم المشروع.

⊙ وعموما يتجه هذا المصدر للتمويل إلى البلدان التي تملك أسواقا مالية متطورة نسبيا، وأجهزة وأدوات للوساطة المالية وأنظمة متحررة للاستثمار، كما يترتب عن الاستثمار في الأوراق المالية حيازة المستثمر لأصل مالي غير حقيقي يتخذ شكل ورقة مالية (أسهم ، سندات).

- ◉ و يتميز الاستثمار في محفظة الأوراق المالية بما يلي:
- ◉ - تتمتع بنوع من التجانس، لذا فهي لا تحتاج إلى خبرة وتخصص عكس الاستثمارات الأخرى كما أنها تتميز بوجود أسواق متطورة للأوراق المالية وباستطاعة المستثمر شراء أو بيع تلك الأوراق عبر وسطاء وسماسة تبعاً لأوامر الوكيل؛
- ◉ - تتمتع بأسواق منظمة على درجة عالية من الخبرة والتطور ويطلق عليها بالأسواق الثانوية (البورصات) وأهمها سوق (نيويورك، لندن، طوكيو، باريس، فرانكفورت، زيوريخ). بالإضافة إلى أسواق أولية يطلق عليها اسم أسواق الإصدار؛
- ◉ - تتمتع بدرجة مخاطرة عالية وذلك نتيجة لتذبذب أسعارها في الأسواق المالية؛
- ◉ - لا تحتاج إلى مصاريف كثيرة (عكس الاستثمارات المباشرة) مثل: مصاريف النقل والتخزين.

⊙ ويمكن للبلدان النامية أن تحصل على رأس المال الأجنبي الخاص عن طريق إصدار السندات في أسواق رأس المال في الدول المتقدمة، حيث تقوم الدولة التي ترغب في الاقتراض بطرح سندات ذات قيمة معينة وبسعر فائدة معين وتستهلك بعد حلول أجل محدد، يكتب فيها المستثمرون والأفراد والهيئات الخاصة في هذه الدول.

⊙ وتواجه إصدارات البلدان النامية من السندات منافسة شديدة من جانب البلاد الصناعية المتقدمة التي تقوم أيضا بالإصدار في هذه الأسواق المالية العالمية، وبطبيعة الحال تعتبر هذه المنافسة غير متكافئة إذ يفضل أغلب المستثمرين الاستثمار في الأسهم والسندات المصدرة من جانب الدول الصناعية المتقدمة لما تتمتع به هذه الدول من استقرار في أحوالها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وبالتالي تتوافر فيها الثقة على الوفاء بالتزاماتها بينما قد يعزف المستثمر عن شراء سندات الدول النامية لانعدام ثقته بها فيما يتعلق باستقرار ظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

⦿ ولهذا فإن البنوك الأجنبية التي تقوم بإدارة وضمّان الإصدارات الخاصة بسندات البلدان النامية غالباً ما لا تجازف في السماح بإصدارات لمقترضين غير مألوفين للمستثمر الأوربي أو الأمريكي أو الياباني أو يكون مركزهم المالي والاقتصادي ضعيف على النطاق العالمي

حركة رأس المال في ظل العولمة المالية.

○ مفهوم العولمة الاقتصادية ومظاهرها

يمكن النظر إلى مفهوم العولمة باعتباره مفهوما اقتصاديا في المقام الأول ولعل مرد ذلك إلى أن العولمة الاقتصادية تعد بمثابة القاطرة التي تجر خلفها قطار العولمة.

ومن ناحية أخرى يمكن القول أن البعد الاقتصادي للعولمة يمثل البعد الأكثر تحققا واكتمالا على أرض الواقع، إذا ما قورن بالبعدين الثقافي والسياسي للعولمة. وبالتالي فقد هيمن الطابع الاقتصادي على ظاهرة العولمة وطفى على أبعادها الأخرى. غير أن ظاهرة العولمة لا تقتصر على البعد الاقتصادي فحسب. وإنما تتعداه لتشمل كافة الأبعاد الحياتية للإنسان في عالم اليوم. تلك الأبعاد التي تتداخل فيما بينها وتتكامل مع بعضها البعض وصولا إلى الغاية العليا المتمثلة في عالم موحد بلا حدود

⊙ يمكننا القول أن العولمة الاقتصادية ظاهرة حديثة، كانت نتيجة تطور اقتصادي سياسي إعلامي ومعلوماتي وعالمي، بدأت معالمها الكبرى في النضوج بسرعة أكبر بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وسقوط مصداقية الفكر الاقتصادي الماركسي في الاتحاد السوفيتي سابقا وفي دول شرق أوروبا وفي العديد من دول الجنوب وهو ما أتاح دمج اقتصاديات هذه الدول في منظومة النظام الرأسمالي العالمي، وإلى القضاء على الثنائية الإيديولوجية التي ظلت لعدة عقود تقسم الاقتصاد العالمي إلى شطرين متعادلين.

⊙ وقد انعكست هذه التحولات منذ مطلع التسعينيات فيما اصطلح على تسميته بالتحول إلى نظام آليات السوق. أما بدورها الأساسية فقد بدأت مع ظهور مؤسسات "بريتون وودز"، وأولى مظاهرها عولمة أسعار الصرف وأسعار الكثير من المنتجات الأولية من خلال البورصات العالمية. ثم عولمة الإنتاج المادي وأسعاره من خلال الشركات العابرة للقارات، وعولمة رؤوس الأموال والاستثمارات. ولعل أهم مظاهر العولمة والتي تتعلق بالجانب الاقتصادي تحديدا تتمثل في:

1- النمو السريع للتجارة الخارجية.

تميزت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بتزايد حجم المبادلات الدولية بشكل ملحوظ، وساعدها على ذلك الاتفاقيات المبرمة بشأن تحرير التجارة الخارجية (الاتفاقيات العامة للتعريف الجمركية "GATT"، واتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة مؤخرًا). وتعتبر اتفاقيات دورة أوجواي خطوة كبيرة نحو تحرير التجارة العالمية بمختلف جوانبها (الصناعة، الزراعة، الخدمات، المتعلقة بالاستثمار، الملكية الفكرية..). وقد ترتب عن ذلك زيادة كبيرة في حجم الصادرات العالمية.

وبما أن معظم الاقتصاديين يستخدمون التغير في معدل التجارة العالمية بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي للعالم كمقياس لدرجة الانفتاح الاقتصادي والتكامل العالمي. فإننا نجد أنه في أوائل التسعينات كان ثلث الإنتاج العالمي يتم تداوله بين الدول اليوم والجدول التالي يوضح ذلك:

1993	1990	1985	1980	1970	السنة
%31.10	%33.30	%31.30	%37.60	%23	درجة الانفتاح الاقتصادي

أما بالنسبة لتجارة الخدمات، فقد تم تحرير عدد من أنشطتها، وخضعت لتغيرات في الإجراءات المنظمة لها، بالإضافة إلى العوامل الأخرى التي ترتب عليها دخول بعض الخدمات في مجال التجارة الدولية

⊙ 2-حرية وسرعة انتقال رأس المال :

⊙ لقد اكتسبت السوق المالية مباشرة بعد تصحيح أسعار النفط سنة 1973 سيولة كبيرة سميت بـ:بترو- دولار، وللتخلص من هذه السيولة تم تقديم قروض كثيرة للدول النامية وقد تعاضمت الكتلة المالية في السوق الدولية، التي اكسبتها التطورات التقنية على صعيد الاتصالات قدرة حركية أكبر على صعيد التنقل والنشاط.

⊙ ويمكننا تفسير ظاهرة تزايد حركة تدفق رؤوس الأموال بالعديد من الأسباب نذكر منها :

- ① - تزايد عدد البلدان التي شرعت في إصلاح اقتصادياتها وفتحها أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- ② - اتجاه دول جنوب شرق آسيا إلى إتباع إستراتيجية اقتصادية ذات طابع انفتاحي.
- ③ ومع هذا فإن مظاهر العولمة لا تقتصر على التجارة وحركة رأس المال فحسب، فالعولمة ظاهرة شمولية لها أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية إلا أن عقد التسعينيات أبرز ميلاد ما يمكن أن نسميه بالعولمة المالية والتي يرى البعض أنها من أبرز تجليات العولمة إذ تعتبر العولمة المالية الوجه الأساسي لظاهرة العولمة وأساس العولمة الاقتصادية في الوقت الراهن، فما هي العولمة المالية ؟ وما هي أسبابها وآثارها؟

مفهوم العولمة المالية

⊙ إن جوهر العولمة الاقتصادية هو العولمة المالية، فقد زادت في الآونة الأخيرة درجة ترابط الأسواق المالية العالمية بحيث أصبح العالم بحق قرية مالية واحدة، فإذا كانت العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية ظاهرة قديمة قدم التجارة الدولية، وتمثلت في تدويل السلع والخدمات والمعلومات والأفكار والقيم، فإن العولمة المالية حديثة النشأة، وتتمثل في تدويل مصادر التمويل والسيطرة على الادخار العالمي.

⊙ إن العولمة المالية تتمثل في ذلك الترابط والتشابك شبه الكامل للأنظمة النقدية والمالية لمختلف الدول والذي بدأ يتجسد أكثر فأكثر مع تطبيق إجراءات التحرير المالي ورفع الحواجز في الولايات المتحدة وبريطانيا ما بين 1979 و1982 ثم في باقي الدول الصناعية الرئيسية الأخرى بعد ذلك، وتطبيق أسعار الصرف المرنة وتحويل الديون العمومية إلى أوراق مالية.

◉ وبالتالي فإن العولمة المالية هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى " بالاندماج المالي " مما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود إلى الأسواق العالمية. ويمكن الاستدلال على العولمة المالية بمؤشرين هما:

◉ المؤشر الأول: يتمثل في نمو حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات في الدول المتقدمة، حيث تشير البيانات إلى أن المعاملات الخارجية والأسهم والسندات كانت تمثل أقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول عام 1980 بينما وصلت إلى ما يزيد عن 100% في كل من و.م.أ، وألمانيا عام 1996 وعلى ما يزيد عن 200% في فرنسا وإيطاليا وكندا في نفس العام.

○ المؤشر الثاني: هو تطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي، إذ تشير الإحصائيات إلى ارتفاع متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي من 200 مليار دولار أمريكي في منتصف الثمانينيات إلى حوالي 1,2 ملين دولار عام 1995 وهو ما يزيد عن 84% من الاحتياطات الدولية لجميع بلدان العالم في نفس العام

○ نشأة وتطور العولمة المالية:

○ إذا كانت للعولمة الاقتصادية جذور تمتد إلى القرن الخامس عشر حسب العديد من الدراسات، مع زيادة تبادل السلع بين الأمم آنذاك، فإن العولمة المالية حديثة النشأة نسبيًا، فعملها لا يتجاوز الأربعين سنة على أكثر تقدير، ومهما يكن فقد مرت العولمة المالية بالمراحل التالية: 1- مرحلة تدويل التمويل غير المباشر:

○ استمرت هذه المرحلة من 1960 حتى سنة 1979 وتميزت بما يلي:

○ - تعايش الأنظمة النقدية والمالية الوطنية المغلقة، بصورة مستقلة؛

○ - ظهور وتوسع أسواق "الأورودولار"، بدءًا من لندن ثم في بقية الدول الأوروبية؛

○ - سيطرت البنوك على تمويل الاقتصاديات الوطنية، أي التمويل بواسطة شكلية أو التمويل غير مباشر؛

○ - انهيار نظام الصرف الثابت، مع نهاية عشرية الستينيات لسبب عودة المضاربة

على العملات، القيمة آنذاك كانت الأجنبيات من الدول...

- انهيار نظام) برتن وودز (في أوت 1971 وإنهاء ربط الدولار والعملات الأخرى بالذهب، مما مهد لتطبيق نظام أسعار الصرف العائمة أو المرنة، وبذلك ظهرت أسواق الصرف المعروفة اليوم؛
- وكنتيجة مباشرة لتطبيق أسعار الصرف المرنة دخل العالم في حالة عدم الاستقرار النقدي، بسبب التقلبات في أسعار العملات أثناء إجراء التسويات الدولية، وبذلك دخلت سوق الصرف دوامة العولمة المالية؛
- إدماج "البترو ودولارات" في الاقتصاد العالمي بعد ارتفاع أسعار البترول وتجمع مبالغ ضخمة لدى الدول المصدرة للبترول فاقت احتياجاتها من التمويل؛
- انتشار البنوك الأمريكية في كافة أنحاء العالم، والتي منحت العديد من القروض الدولية؛
- بداية المديونية الخارجية لدول العالم الثالث؛
- ظهور أسواق الأدوات المالية المشتقة كالمستقبليات والاختيارات على العملات وأسعار الفائدة؛
- ارتفاع العجز في موازين المدفوعات والميزانيات العمومية للدول المتقدمة لا سيما الولايات المتحدة.

2-مرحلة التحرير المالي:

- وامتدت هذه المرحلة من 1980 إلى 1985 وتميزت بما يلي:
- - المرور إلى مالية السوق أو اقتصاد السوق المالية، على غرار اقتصاد السوق. وقد صاحب ذلك ربط الأنظمة المالية والنقدية الوطنية ببعضها البعض وتحرير القطاع المالي؛
- - رفع الرقابة على حركة رؤوس الأموال من وإلى و.م.أ والمملكة المتحدة، وبذلك رفعت كافة الحواجز في وجهها دخولا وخروجاً، اعتبرت هذه الإجراءات بمثابة الخطوة الأولى لعملية انتشار واسعة للتحرير المالي والنقدي على المستوى العالمي؛
- - التوسع الكبير في أسواق السندات (30% من مجموع الأصول المالية المصدرة عالمياً) وارتباطها على المستوى الدولي وتحريرها من كافة القيود الشيء الذي جعل الدول الصناعية الكبرى تمول العجز في ميزانياتها عن طريق إصدار وتسويق تلك الأدوات المالية في الأسواق المالية العالمية لا سيما سندات الخزينة، إنها مرحلة تغطية الدين العام بالأوراق المالية؛

⊙ توسيع وتعميق الإبداعات المالية بصفة عامة والتي سمحت بجمع كميات ضخمة من الادخار العالمي، وإجراء عمليات المراجعة الدولية في أسواق السندات والنمو السريع في الأصول المالية المشتقة بصفة خاصة؛

⊙ - توسيع صناديق المعاشات والصناديق الأخرى المتخصصة في جمع الادخار وهي صناديق تتوفر على أموال ضخمة، هدفها الأساسي هو تعظيم إيراداتها في مختلف الأسواق العالمية.

⊙ 3 - مرحلة تعميم المراجعة وضم الأسواق المالية الناشئة :

امتدت هذه المرحلة من 1986 حتى الآن، وتميزت بما يلي :

- تحرير أسواق الأسهم، فقد كانت الانطلاقة من بورصة لندن في 1986 بعد إجراء الإصلاحات البريطانية المعروفة باسم (الانفجار الكبير) وتبعتها بعد ذلك بقية البورصات العالمية بتحرير أسواق أسهمها مما يسمح بربطها ببعضها البعض وعولمتها على غرار أسواق السندات؛

ضم العديد من الأسواق الناشئة ابتداء من أوائل التسعينيات وربطها بالأسواق المالية العالمية مما شكل الحدث الهام والأخير في مشوار العولمة المالية ؛

- الانهيارات الضخمة التي شهدتها البورصات العالمية، والتي كلفت الاقتصاد العالمي آلاف الملايين من الدولارات من الخسائر وتسببت في إفلاس الكثير من البنوك والمؤسسات المالية لاسيما الولايات المتحدة؛

- زيادة الارتباط بين الأسواق المالية العالمية بمختلف أجنحتها إلى درجة أنها أصبحت تشبه السوق الواحدة، وذلك باستعمال وسائل الاتصال الحديثة وربطها بشبكة التعامل العالمية، بحيث أصبح بإمكان المستثمر الياباني شراء الأدوات المالية التي يرغب في الاستثمار فيها من و.م.أ باستعمال أطراف الحاسوب الموجودة في اليابان بكل سهولة، أكثر من هذا قد تكون تلك الأدوات مدرجة في البورصات اليابانية، وهكذا بالنسبة للمستثمر الأمريكي أو البريطاني أو الألماني؛
- زيادة حجم التعامل في أسواق الصرف؛
- تحرير أسواق المواد الأولية وزيادة حجم التعامل فيها؛
- توسيع التمويل المباشر باللجوء إلى الأسواق المالية، وتغطية الدين العام بواسطة الأوراق المالية،

■ العوامل المساعدة على ظهور العولمة المالية:

- هناك مجموعة من العوامل التي ساعدت على تطور النشاط المالي و اندماج الأسواق نلخص أهمها فيما يلي:

○ إزالة القيود على حركة رؤوس الأموال :

إن انضمام دولة ما إلى صندوق النقد الدولي يعني قبولها بأن يكون أحد أهدافها إيجاد نظام للمدفوعات محررا من أية قيود على الأقل بالنسبة للمعاملات الجارية.

ولقد تم إزالة القيود على المدفوعات بالنسبة للحساب الجاري للدول الأوربية سنة 1958. كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ الخطوات المتعلقة بإلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال سنة 1959 ثم تبعت الدول الأخرى هذا النظام وهكذا تضاعف عدد الدول التي عمدت إلى إلغاء القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال وهذا العامل أدى إلى اندماج الأسواق المالية بحيث أصبح أداء بعض أسواق الدول النامية أكثر جاذبية من الاقتصاديات المتقدمة وخاصة من حيث تنويع المحفظة المالية للمستثمرين.

2- التطور الصناعي في بعض الدول النامية واندماجها في

السوق المالي:

تعتبر الدول النامية إحدى القوى الدافعة للعولمة حيث زاد نصيب التجارة (الصادرات و الواردات) من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول زيادة سريعة من حوالي 33% في منتصف الثمانينيات إلى حوالي 43% في منتصف التسعينيات , ويتوقع أن ترتفع إلى أكثر من 50% خلال العشرية القادمة

⊙ ويعود تكامل الدول النامية في الاقتصاد العالمي إلى برامج الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها واتجاهها نحو تحرير القطاع المالي المصرفي، كما عمدت كثير من هذه الدول إلى توسيع مدى تحرك أسعار الفائدة وخفضت من نسب الاحتياطي القانوني وعملت على خصوصية البنوك وشركات التأمين، وإلغاء الحواجز التي تفصل بين السوق المحلي والدولي للأوراق المالية، مما أدى إلى إدماج السوق المالية المحلية في الأسواق المالية العالمية وتسارع حركية العولمة.

⊙ 3-تطور أسواق عملات الأورو دولار الدولية:

وهي سوق للعملات خارج حدودها الوطنية ولا تخضع للقيود والضوابط التي تفرضها السلطات النقدية الوطنية ومن أهمها سوق "الأورو-دولار" التي تطورت تطورا كبيرا بعد إيداع الدول النفطية لفوائضها في البنوك العالمية في هذا السوق بسبب ارتفاع سعر النفط سنة 1973 .

⊙ 4-تطور سوق السندات الأوروبية الدولية.

تعتبر هذه السوق من أكثر أسواق رأس المال تحررا وسهولة في الوصول إليها من أجل الحصول على قروض طويلة الأجل من جانب المقترضين الدوليين.

5 -تطور وسائل الوقاية من المخاطر.

عرفت سنوات السبعينيات والثمانينيات ظهور العديد من الأدوات المالية الجديدة التي تسمى الابتكارات أو المشتقات المالية وهي من الأدوات الاستثمارية التي تمنح لمستخدميها حق بيع وشراء الأسهم والعملات الأجنبية بسعر متفق عليه، أو إجراء تسويات نقدية عندما تحدث تغيرات في أسعار الفائدة أو الأسهم أو أسعار صرف العملات الرئيسية، وللوقاية من هذه المخاطر يتم استخدام أنواعا من المشتقات المالية أهمها :

➤ الخيارات

➤ العقود المستقبلية

➤ المقايضات



5- التطور التكنولوجي وانخفاض تكاليف النقل والاتصالات

- لقد توافقت العولمة مع عصر التكنولوجيا الفائقة، الأمر الذي هيا لتوظيف التكنولوجيا المتطورة ومجال خدمة المصالح والمكاسب الرأسمالية وتعظيمها، فانطلاقاً من النصف الثاني من السبعينيات شهد العالم ثورة تكنولوجية عارمة ساعدت على تطوير الاندماج بين أسواق المال الدولية وتسارع حركة العولمة وحدوث انخفاض كبير في تكلفة النقل والاتصالات، كما كان لظهور الفاكس وشبكات الكمبيوتر المساهمة في تذليل عقبات الحدود الجغرافية فأصبح بالإمكان لملايين الدولارات أو أي من العملات الأخرى أن تتجاوز الحدود في دقائق معدودة وهكذا فإن التطور التكنولوجي المذهل رفع من سيولة الأسواق المالية وسهولة تدفق رؤوس الأموال والحصول عليها بسرعة كبيرة.

6- تكامل أسواق المال الدولية .

- تعتبر الحركة الدولية لرأس المال، مظهرا أساسيا من مظاهر التكامل المالي الدولي باعتبارها ترتبط ارتباطا وثيقا بكفاءة الأسواق المالية الدولية التي تعد القناة الأساسية التي تتدفق من خلالها الوفورات المالية المختلفة عبر مختلف دول العالم .
- لقد نتج عن تحرير الأسواق المالية للدول المتلقية والدول المصدرة لرأس المال تزايد في تكامل الدول النامية مع النظام المالي الدولي، فقد بلغ حجم التدفقات الرأسمالية والأسواق المالية الدولية الناشئة وبصفة خاصة دول جنوب وشرق آسيا وأمريكية اللاتينية خلال الفترة (1973 - 1983) حوالي 163 مليار دولار ثم انخفضت بعد ذلك إلى 103 مليار

المنح و المساعدات

السنة أولي ماستر

الأستاذ : غربي ناصر صلاح الدين

أشكال التمويل الدولي: المنح والمساعدات الرسمية

◉ تعني المنح والمساعدات الرسمية تلك التي تمنحها هيئات حكومية التي هيئات حكومية أخرى ، وكذلك تلك التي تمنحها المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية ، وتشمل هذه المؤسسات الدولية و الإقليمية في المنح والمساعدات التي يقدمها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي وصناديق التنمية الإقليمية في دول الأوبك والاتحاد الأوروبي ، وبعض وكالات الأمم المتحدة.

◉ وقد تطورت أشكال الوسائل والأساليب التي يتم استخدامها في توفير المنح والمساعدات الاقتصادية إلى الدول النامية ، حيث تراوحت بين المنح والقروض المسيرة بدرجة كبيرة ، والقروض التي تقترب في شروطها من القروض التجارية ، وزاد عدد الجهات المانحة للمعونة والمساعدات بحيث شملت الدول المتقدمة والدول الأوبك خلال ارتفاع أسعار النفط، وكذا الدول الاشتراكية التي تمنح مساعدات سابقا حيث كانت تمنح مساعدات لدول النامية لتكسبها لجنبها

مبررات المنح والمساعدات الرسمية:

- ◉ توجد العديد من المبررات للمنح والمعونات والمساعدات الرسمية من أهمها:
- ◉ تحقيق الكفاءة حيث ان تدفق المساعدات الى الدول النامية يسهم في تحسين كفاءة تخصيص الموارد على نطاق العالم ككل ، حيث ان تزويد الدول النامية بالموارد المالية وبشروط ميسرة يمكن ان يولد دخلا اعلى مستقبلا ليس لدول النامية المتلقية لهذا المورد وانما لكل العالم.
- ◉ تحقيق العدالة نظرا لكون ان اسواق راس المال الخاص زودت الدول النامية براس المال بصورة غير عادلة من خلال التركيز

○ على الجوانب والاعتبارات الاقتصادية البحثية ، حيث حصلت الدول النامية الأكثر دخلا على جزء مهم من رؤوس الأموال هذه حين لم تحصل معظم الدول النامية الأخرى وهي الدول المنخفضة الدخل إلا على جزء محدود من رؤوس الأموال هذه ، وبالذات من خلال توفير البنية الأساسية ومدى كفاية المعلومات والتركيز على التمويل القصير الأجل الذي لا يسهم بدرجة ملموسة في تطوير القدرات الإنتاجية وهذه الأسباب جعلت التمويل الخاص يقل إلى الدول النامية المحدودة الدخل ، لذلك يأتي التمويل الرسمي من اجل أن يساهم في تحقيق عدالة أكثر عن طريق المساعدات التي تكون المصدر الرئيسي لتدفق التمويل الدولي إلى الدول النامية منخفضة الدخل ، حيث شكلت المنح والمساعدات الرسمية هذه أكثر من 80% من اجمالي التدفقات المالية لهذه الدول ، وقد بلغت 44 مليار دولار عام 1986 ووصلت عام 1992 إلى 546 مليار دولار

دوافع و أهداف المنح والمساعدات الرسمية

✘ بدأت الدول النامية تطالب بالحصول على معونات مالية وفنية من الدول المتقدمة وتسند في ذلك على وجهة نظر القائلة يجب استرداد بعض الموارد التي استنزفتها الدول المتقدمة منها ولفترات طويلة خلال سيطرتها على الدول النامية ، كما أن الدول المتقدمة تقوم بأعضاء هذه المساعدات من شعورها بالخطر التي يمكن في وجود هوة أو فجوة واسعة بينها في غناها ورفاهيتها وتطورها وقوتها وبين الدول النامية في حرمانها وتخلفها وضعفها وهو الأمر الذي يمكن أن يشكل مصدر خطر كبير على الاستقرار الدولي.

× وبصورة عامة فان دوافع وأهداف المنح والمساعدات الرسمية تتمثل فيما ياي :

× تعزيز المصالح التجارية و السياسية والإستراتيجية بين الدول المانحة للمعونة والدول المتلقية لها، ويعتبر هذا الدافع من أبرز الدوافع التي تدفع الدول المانحة نحو توفير المعونات والمساعدات.

× الحفاظ على الروابط التاريخية والقافية و روابط الجوار .

× تعزيز قدرة الدول النامية على الاستيراد من الدول المتقدمة وهو ما يشجع إنتاج الدول المتقدمة على التوسع من خلال تصريف هذا الإنتاج، حيث غالبا ما تكون هذه المساعدات مشروطة بشراء السلع والخدمات من الدول المانحة لها حيث تصل نسبة المساعدات المشروطة حوالي 43 % ومشروطة جزئيا إلى حوالي 11%

- ✘ الدوافع الإنسانية التي تدفع بعض الدول والهيئات الدولية الى تقديم المنح والمعونات والمساعدات الرسمية لمعالجة ظروف وأوضاع خاصة تعيشها بعض الدول النامية ، كمجاعات وحالات الجفاف والحروب وما ذلك .
- ✘ توفير المساعدات للدول النامية الأقل دخلا بسبب ضعف قدرة هذه الدول في الحصول على التمويل الدولي من خلال الإشكال الأخرى .

أشكال المنح والمساعدات الرسمية:

- × يمكن أن تتخذ المنح والمساعدات والمعونات الرسمية العديد من الأشكال والتي من أهمها :
- × المساعدات الإنمائية الرسمية وتتمثل بالقروض والمنح المقدمة بشروط ميسرة وبهدف تحقيق أو تشجيع التنمية الاقتصادية.
- × التدفقات المسيرة وتتمثل في القروض الدولية التي تمنحها بشروط أكثر ملائمة ويسرا من تلك التي تم الحصول عليها بشروط السوق العادي ، وذلك فهي تختلف عن التدفقات غير المسيرة التي يتم الاقتراض بها بشروط السوق
- × المنحة وهو تمويل مالي برأس مال أو سلعة أو خدمات إلى بلد آخر لا يقابله التزام حالي أو مستقبلي بإجراء تحويل مماثل من البلد المتلقي للمنحة إلى البلد صاحب المنحة.

الانتقادات والآثار السلبية للمنح والمساعدات:

✘ إن الجزء الأكبر من المساعدات التمنية والمنح والمعونات تقدم بموجب اتفاقيات تنائيه ، وهي في معظمها محكومة باعتبارات سياسة تتضمن في واقع الحال خضوع سياسات العديد من الدول التي تلقتها إلى الضغط عليها بصورة مباشرة أو غير مباشرة من اجل إتباع سياسات داخلية وخارجية أو إدخالها في تجمعات وتحالفات سياسية أو عسكرية أو اقتصادية من اجل ضمان توجيه سياسات الدول النامية بالشكل الذي يحقق مصالح الدول المتقدمة المانحة للمعونة.

✘ تتضمن المساعدات والمعونات الرسمية عادة شروط مقيدة ضمنية أو

صريحة ومنها مثلا شرط الشراء من البائع مانح المعونة ومن خلال ذلك تيم تصريف إنتاج الدول المتقدمة.

✘ إن المعونات والمنح والمساعدات من وجهة نظر البعض يمكن إن تؤدي إلى توسيع دور الحكومة بالاعتماد عليها، وهذا يؤدي إلى تشويه السوق ومؤشراته وما يمكن إن يشكله هذا من خلال الإعاقة التي تتحقق للنشاطات الاقتصادية التي تقوم بها الجهات الخاصة .

✘ إن التجربة تثبت إن هذه المساعدات قد تسهم في تحقيق بعض التطور النسبي في الدول النامية ، إلا أن هذا التطور سرعان ما يتجه نحو الانحصار و الانخفاض وبالذات بعد انتهاء تدفقات المعونة هذه والبدء بسداد الالتزامات التي تمثل أعباء على الاقتصاد.

✘ فرض أنواع التكنولوجيا ومواصفات معينة للآلات والمعدات التي يمكن ان تتضمنها المعونات والمساعدات الرسمية والتي لا تتناسب مع درجة تطور السائدة في الدول المستقبلية لمنحة مما يهدد بعدم الاستفادة بشكل جيد.

الآثار الايجابية للمنح والمساعدات الرسمية:

✘ مساعدة الدول النامية في حالات ليست بالقليلة على تطوير البنية التحتية التي تعتبر ضروريا ومهما للقيام بالنشاطات الاقتصادية وبالذات الإنتاجية منها ، وقد مثل هذا الدور الأكثر أهمية ضمن المساعدات الرسمية من خلال توجه جزء مهم منها نحو هذا الجانب.

✘ تمويل الواردات والصادرات وبالشكل الذي يساعد على تحري تجارة الدول من القيود التي توجهها ، وفي تحسين وضعية ميزان المدفوعات عن طريق معالجة العجز المزمن فيه والمساعدة على تمويل الواردات الاستهلاكية الضرورية وخاصة الغذائية منها.

✘ إن المساعدات وفرت بعض الاحتياجات الضرورية في العديد من الحالات وبالذات الاستثنائية والطارئة منها كما هو الحال في المجاعات والجفاف والحروب وما ال ذلك ، وهذا يعني إنها أسهمت في علاج مشكلة أساسية عانت منها الدول النامية .

السيولة الدولية

- × السيولة الدولية تعني القدرة على تسديد الالتزامات في مواعييدها المحددة والمتفق عليها، والسيولة الدولية الدولية تشمل جميع الأدوات والعناصر التي يمكن بواسطتها تسديد الالتزامات الدولية: وهي بالدرجة الأولى مجموع الاحتياطات النقدية (ذهب ، حقوق السحب الخاصة ، عملات دولية قابلة لتحويل)
- × والجدير بالذكر أن الدول ذات العملات الدولية الرئيسية هي وحدها التي بمقدورها إصدار سيولة دولية ، لان عملاتها هي الأكثر قبولا في العالم ، وهذه العملات يمكن اعتبارها احتياطي دولي بالنسبة لجميع الدول، ماعدا الدول التي أصدرت تلك العملة.

- ✘ فالدولار لا يعتبر احتياطي دولي بالنسبة الى الولاية المتحدة، فلا بد ان يكون احتياطي الدول ذات العملات الصعبة تلك من الذهب ، او العملات الدولية الاخري غير العملة المصدرة من طرفها، اما العملات غير القابلة لتحويل ، هي العملات التي تصدرها الدول التي تتبع نظام الرقابة على الصرف وبالتالي فهي لا تعتبر من عناصر السيولة الدولية.
- ✘ وتستخدم إحدى العملات كوسيلة مقبولة للدفع وكاحتياطي دولي في حالة توفر الشروط التالية :

✘ أن تكون العملة صادرة من قبل دولة لها مكانتها في التجارة الدولية.

✘ أن تكون العملة محلا للعرض والطلب في الاسواق المالية والنقدية الدولية.

✘ أن تكون أسعار صرف العملة مستقرة مقارنة بالعملات الأخرى.

✘ أن يوجد لذي الدولة المصدرة للعملة جهاز مصرفي كبير وكفؤ وذو خبرة في تسوية المعاملات الدولية.

✘ وهكذا يتضح أن صفة الاحتياطي الدولي تلصق بعملة ما عندما ترغب دولة أو دول أخرى في الحصول عليها والاحتفاظ بها لأجل تسوية المعاملات الدولية.

✘ وتتولد الأهمية الاقتصادية للسيولة الدولية مع
زيادة حجم النشاطات الاقتصادية وزيادة قيمة
المعاملات التجارية مع الخارج .

حقوق السحب الخاصة

- ✘ عند الكلام عن مشكلة السيولة الدولية ، يتبين وجود نقص شديد في الاحتياطات الدولية وكانت الطريقة الوحيدة لتوسيع السيولة الدولية تعتمد على عجز ميزان المدفوعات الأمريكي.
- ✘ وقد تقدمت دول السوق الأوروبية المشتركة بمقترح الى مجلس المحافظين للصندوق النقد الدولي ، المنعقد في أكتوبر 1969 بضرورة خلق سيولة دولية جديدة ، فتم الموافقة على المقترح وتم تسميتها حقوق السحب الخاصة.

تعريف حقوق السحب الخاصة:

✘ تعرف حقوق السحب الخاصة بأنها قروض دفترية يستعملها صندوق النقد الدولي لمساعدة أعضائه المنضمين إلى هذا النظام الجديد بصورة اختيارية ، فحقوق السحب الخاصة هي ليست عملة معدنية ، أو ورقية ، بل وحدات حسابية لها قاعدة قانونية تستند عليها وعليه فان الالتزام القانوني لدول الأعضاء هو الذي يستند عليه صندوق النقد الدولي في إصدار حقوق السحب الخاصة وبذلك فهي تشبه العملة المحلية من حيث قوة النفوذ القانونية.

كيفية استخدام حقوق السحب الخاصة:

✘ اذا كان احد أعضاء صندوق النقد الدولي بحاجة إلى تمويل خارجي لسد العجز في ميزان مدفوعاته، فإنه يطلب من الصندوق مساعدته وهذا الأخير بدوره يتوسط لدى عضو آخر يكون عنده فائض في ميزان المدفوعات ويطلب منه تحويل حقوق السحب الخاصة بالعضو الأول الذي هو في حالة عجز إلى عملة حقيقية دولار أو أورو ... عملات دولية قابلة لتحويل، وهكذا تعتبر حقوق السحب الخاصة عملية تحويل للقوة الشرائية يحصل عليها العضو ليس بناءً على ما تم تصديره من سلع وخدمات بل لحصوله على قروض دفترية من الصندوق.

✘ يفرض الصندوق رسوما عند استخدام حقوق السحب الخاصة ، كما يدفع فوائد، ادا زادات ارصدت حقوق السحب الخاصة عن مخصصات الصافية للعضو الواحد.

✘ ومع إصدار حقوق السحب الخاصة وجد صندوق النقد الدولي نفسه ومن غير قصد منه يجسد فكرة كنز الذي دعي إليها مؤتمر بريتن وذر.

خصائص حقوق السحب الخاصة:

- ✘ تستخدم حقوق السحب الخاصة للحصول على عملات قابلة التحويل ولا يمكن استخدامها للحصول على ذهب.
- ✘ لا تستخدم حقوق السحب الخاصة في المعاملات بين الأطراف ذات الصلة الخاصة ولا يجوز حيازتها إلا من قبل الحكومات ومجموعة محدودة من المؤسسات الرسمية مثل المصارف المركزية وعند الضرورة، ولكن بعد عام 1987 سمح باستخدامها في المعاملات والاتفاقيات الثنائية وفي تسوية الالتزامات المالية ومنح القروض والمساعدات الخارجية ودون الحاجة لأخذ موافقة صندوق النقد الدولي ، كما سمح لبعض المؤسسات النقدية و الاقليمية والدولية ومصارف التنمية بحيازتها والتعامل بها ولكن مع ذلك ليس لها الحق في الحصول على عملات قابلة للتحويل مقابل التنازل عنها.

× حددت قيمة وحدة السحب الخاصة بوزن معين من الذهب 0.888671 بحيث تكون مساوية لقيمة الدولار الأمريكي المقوم بالذهب ولكن نتيجة لتخفيض الدولار مرتين عام 71 و73 وسبب إلغاء ارتباط الدولار بالذهب ، فقد استخدمت منذ عام 1974 سلة عملات لتحديد قيمة وحدة السحب الخاصة بالنسبة لدولار في الأسواق المالية العالمية يوميا.

× تستخدم حقوق السحب الخاصة في تمويل العجز في ميزان المدفوعات وليس لتغيير مكونات احتياطي الدولة، وهذه السمة ألغيت أيضا مع مرور الزمن إذ أصبحت حقوق السحب الخاصة من أهم أصول العملة المصدرة غطاء العملة لكثير من دول العالم.

✘ العضو المستخدم لحقوق السحب الخاصة غير مقيد في استخدامك الموارد الأخرى للصندوق طبقا لطرق المعتادة.

✘ لا يجوز استعمال حقوق السحب الخاصة في الأسواق المالية الدولية مباشرة ، وذلك منعا للمضاربات ، بل لا بد من تحويلها إلى عملات دولية أولا ، فهي بهذا تشبه الذهب إذ في غالب يحول إلى عملات قابلة للتحويل قبل استخدامه كوسيلة في المدفوعات الدولية.

✘ تعتبر حقوق السحب الخاصة وسيلة دفع دولية مكتملة للاحتياجات الأخرى.

✘ ورغم الأهمية والخصائص التي تتمتع بها حقوق السحب الخاصة إلى أنها وجهت لها الكثير من الانتقادات أهمها:

✘ توزيع الحصص على الدول الأعضاء بنفس النسب المئوية لمساهماتهم في رأس المال الصندوق الحصص، وهذا يعني استثارة الدول المتقدمة الغنية بنصيب الأسد من الإصدارات حقوق السحب الخاصة.

✘ إن القرارات التي تتخذ لأصدر حقوق السحب الخاصة تستوجب الحصول على نسبة 85 من أصوات المجلس التنفيذي ولا تحصل هذه النسبة المرتفعة إلا بموافقة الدول المتقدمة مجتمعة، وبما أن أمريكا وحدها لديها 25% من القوة التصويتية ففي مقدرها الاعتراض على أي إصدارات لهذه الحقوق لا تخدم مصلحتها.

✘ إن الزيادة في حقوق السحب الخاصة يؤدي إلى حدوث زيادة في معدلات التضخم العالمية .





المبحث الأول: ماهية المؤسسات المالية الدولية

بات من الواضح أنه لا يمكن توقع ديمومة أي نظام قائم، وأن المجتمع الدولي يسعى دائما الى التكيف مع الأوضاع المستجدة نتيجة للتغيرات في موازين القوى الدولية السياسية والاقتصادية والعسكرية، وكان من أبرز نتائج الحرب العالمية الثانية وظهور قوى جديدة على الساحة الدولية إنشاء مؤسسات دولية جديدة تتولى إدارة النظام النقدي العالمي الجديد ولازالت هذه المؤسسات تلعب دورا رئيسيا على الساحة الدولية حتى الوقت الحاضر، ومن خلال هذا المبحث سنتعرف على ماهية هذه المؤسسات وظروف إنشائها والأهداف التي تسعى لتحقيقها .

المطلب الأول: نشأة المؤسسات المالية الدولية

لقد شهد العالم خلال الفترة ما بين الحربين تزايد مستمر في الاعتماد على المعاملات التجارية على المستوى الثنائي بدلا من الاعتماد على المعاملات التجارية متعددة الأطراف، وقد عرفت هذه الفترة اتباع سياسات اقتصادية عرفت "بإفقار الجار"، تلك السياسات استهدفت حل المشاكل الاقتصادية الداخلية على حساب الدول الأخرى، وقد تضمنت هذه السياسات إجراء تخفيضات تنافسية في قيمة العملات الوطنية مما زاد في انخفاض القوة الشرائية للعملات وأدى إلى تقلبات شديدة في أسعار الصرف؛

كما عملت بعض الدول الصناعية آنذاك على الحد من حرية التجارة، مما أدى الى تقييدها على المستوى الدولي حتى انتهى الأمر بظروف الكساد العظيم عام 1929 والذي استمر حتى عام 1933، وقد تضمنت هذه الفترة مجموعة من الأحداث الهامة تمثلت في انهيار قاعدة الذهب وتحول البنوك المركزية من نظام الصرف بالذهب الى نظام النقد الورقي الالزامي واتباع السياسات النقدية والمالية التضخمية من أجل إعادة بناء اقتصادياتها مما أدى الى ظهور ضغوط تضخمية شديدة ؛

وفي ظل هذه الفوضى السائدة والصراعات واللاستقرار على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي قبيل الحرب العالمية الثانية والذي كان سببه اقتصادي وهو عدم التحكم في سعر الصرف والفهم الجيد للموضوع المتعلق بالنقد نادت الدول ذات السيادة وعلى رأسهم "الوم أ" إلى عقد اجتماع في مدينة "بريتن وودز" بولاية "نيوها مشير" الأمريكية عام 1944 بهدف إنشاء نظام نقدي عالمي يعكس عدم الشعور بالرضا الكامل على أداء العمل بقاعدة الذهب ومن ثم الاستغناء عنها ويجاد صيغة جديدة لتكون أساسا للنظام النقدي الجديد وتأسيس إطار متين للتعاون الدولي يحول دون تكرار الأزمات والمشاكل التي شهدتها أسواق العالم واقتصادياتها والتي نتجت عنها نتائج مأساوية كما حدث أثناء فترة الكساد 1929.¹

¹ - محمد سيد عابد، "التجارة الدولية"، مكتبة الإشعاع للنشر والطباعة والتوزيع، الإسكندرية، 2001، ص 407.

وقد عرض خلال هذا المؤتمر أهم مقترحين وهما لكل من الإنجليزي "كينز" والأمريكي "هوايت" وذلك من أجل تحقيق الأهداف التي عقد المؤتمر لأجلها وفيما يلي نستعرض أهم ما جاء به المقترحين .

أولاً : مشروع "كينز"

كان الهدف من المشروع الذي جاء به الاقتصادي كينز هو تسهيل سياسة التوسع النقدي لإصلاح نظام النقد والصراف ولأجل ذلك جاء بمشروع يهدف إلى تسهيل سياسة التوسع النقدي الداخلي والخارجي وزيادة التبادل التجاري وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وللوصول إلى ذلك اقترح "كينز" ما يلي:¹

- إنشاء اتحاد دولي للمقاصة وهو بمثابة بنك للبنوك المركزية وسلطة نقدية فوق الدول، يقوم بخلق القوة الشرائية اللازمة للتبادل الدولي؛

- كما اقترح "كينز" أن تتكون النقود في هذه المؤسسة من وحدات أطلق عليها اسم "بانكوار" وقد أعطى هذا النظام مرونة كبيرة من حيث زيادة السيولة في حال ارتفعت الأسعار العالمية؛

- تتحدد حصة كل دولة في هذا الاتحاد الدولي أساساً بحجم تجارتها الخارجية وكذلك بمقدار صادراتها من الذهب وهذا لتفادي انعدام التوازن في القوة الشرائية يقوم الاتحاد بالضغط على الدول الدائنة والمدينة لتعديل ميزانها كما لا يسمح بتراكم أرصدة "البانكور" "للبلاد الدائنة".

ثانياً: مشروع "هوايت"

أما فيما يخص المشروع الأمريكي والذي اقترحه "هوايت" فتمثل في:²

- التأكيد على ضرورة إنشاء مؤسسات دولية وإلغاء الحواجز والرقابة على الصرف والابتعاد عن سياسة حماية التجارة الخارجية والتقليل من تدخل الحكومات الوطنية في مواجهة التقلبات في مستويات التشغيل والعجز في ميزان المدفوعات؛

- اقتراح تكوين صندوق دولي لنتيبت قيمة العملات للدول الأعضاء المشتركة فيه وأن تكون وحدة التعامل الدولي هي "اليونيتاس" والتي ترتبط قيمتها بوزن معين من الذهب، وعلى الدول أن تحدد قيمة عملتها بالذهب أو "اليونيتاس" وليس لها الحق في تغيير هذه القيمة إلا بموافقة أربعة أخماس أصوات الدول الأعضاء في الصندوق؛

¹ - ضياء مجيد، "اقتصاديات أسواق المال"، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الاسكندرية، 1999، ص 153.

² - بسام حجاز، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003، ص 177.

-تودع الدول الأعضاء حصصا تتكون جزئيا من الذهب و عملاتها المحلية وبعض أذون الحكومات كما اقترح "هوايت" أن يكون حجم الحصة لأي دولة على أساس دخلها القومي وما في حوزتها من ذهب و عملات أجنبية، واقتراح كهذا يعبر عن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الدولة الغنية الدائنة؛

ويتفق "كينز" و "هوايت" على العمل على إقامة نظام دولي شامل يعتمد على أسعار صرف ثابتة وحرية تحويل العملات بهدف تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وتقديم القروض للدول المتضررة والامتناع عن التسابق في تخفيض أسعار الصرف بهدف الحفاظ على مستويات عالية للتوظيف.

-وفي نهاية المناقشات حول مقترحات كلا المشروعين أخذ بالمشروع الأمريكي باعتبار أمريكا هي الدولة التي بمقدورها تقديم السيولة الكافية واللازمة لتوازن وتعديل موازين المدفوعات الدولية ذلك الوقت، وبذلك وضع تقرير خبراء يقترح ميثاقا لمنظمة دولية أصبحت تعرف بصندوق النقد الدولي وعرض ذلك على ممثلي الدول في مؤتمر "بريتن وودز" في جويلية 1944 والذي شاركت فيه 45 دولة وقد ترأس اللجنة الأولى "هوايت" المخصصة لصندوق النقد الدولي واللجنة الثانية المخصصة للبنك الدولي "كينز" وكانت الاتفاقية قد دخلت حيز التنفيذ يوم 27 ديسمبر 1945 وتعتبر مهمة صندوق النقد الدولي وضع مدونة سلوك في الميدان النقدي وهذا بتحديد التزامات الدول الأعضاء في ميدان معدلات الصرف والمبادلات المتمحورة حول الذهب والالتزامات في مجال تحويل العملة و القضاء التدريجي على العوائق التي تعترض عملية الصرف.¹

المطلب الثاني: تعريف المؤسسات المالية الدولية

تهدف المؤسسات المالية الدولية إلى إدارة النظام النقدي والمالي الدوليين وذلك من خلال ضبط ومراقبة السياسات النقدية والمالية الدولية وبذلك فهناك عدة تعاريف لهذه المؤسسات وفيما يلي سنتطرق لبعض هذه التعاريف.

- تعرف المؤسسات المالية الدولية "بأنها مؤسسات تقوم بتحقيق أهداف الأمم المتحدة من أجل تحسين ظروف معيشة الشعوب المختلفة ومحاولة دفع عجلة التنمية في الدول الفقيرة وتقريب الفروق الشاسعة في المستويات الاقتصادية الغنية والدول الفقيرة وكل ذلك يؤدي الى خدمة الهدف الأسمى للأمم المتحدة وهو الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وتوطيد العلاقات الودية بين الدول".²

¹ - زايدي عبد العزيز ، "تأثير المؤسسات المالية الدولية على الوضع الاجتماعي في الجزائر من 1989-2005" ، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة في

العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، فرع التنظيمات السياسية والإدارية ، جامعة الجزائر ، 2006، ص ص8، 9.

² - نفس المرجع ، ص ص10، 11.

- كما تعرف كذلك بأنها "مؤسسات تقوم بضبط ومراقبة السياسات النقدية والمالية من شأنه أن يحقق إلى مدى بعيد نوعاً من الانسجام والنمطية في القواعد والمعايير المستخدمة في مختلف دول العالم فضلاً عما توفره من إزالة القيود والعقبات المعرقة للنشاط الاقتصادي بين مختلف دول العالم وبذلك تصبح المؤسسات المالية الدولية أداة في سبيل تحقيق وتأكيد عالمية الاقتصاد"¹

- وتعرف أيضاً بأنها "منظمات حكومية دائمة ذات إرادة ذاتية وشخصية مستقلة ، تقوم بإنشائها مجموعة من الدول قصد تحقيق أهداف مشتركة يحددها ويبين كيفية الوصول إليها الاتفاق المنشأ للمؤسسة، وتهدف هذه المؤسسات إلى تمويل المشروعات الحكومية والخاصة وتشجيع الاستثمارات الدولية وتسهيل تدفق رؤوس الأموال وتأمين حرية انتقالها وتثبيت سعر الصرف وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات".²

ومما سبق يمكن اعطاء تعريف شامل للمؤسسات المالية الدولية وهي منظمات حكومية تسعى إلى المحافظة على سلامة النظام النقدي والمالي العالمي، ودفع عجلة التنمية في الدول المتخلفة كما تعمل على إزالة العوائق التي تحول دون دمجها في الاقتصاد العالمي، وهي مؤسسات تقوم بتمويل المشروعات الحكومية والخاصة والعمل على استقرار الاقتصاد على المستوى الكلي .

المطلب الثالث: دور المؤسسات المالية الدولية و أهدافها

تلعب المؤسسات المالية الدولية دوراً هاماً في توجيه الاقتصاد العالمي والمحافظة على التوازنات الاقتصادية العالمية ، فصندوق النقد الدولي يهتم بدعم الاستقرار المالي واستقرار الاقتصاد الكلي ، أما البنك الدولي فيركز على مساعدة الدول الأعضاء في تخفيض أعداد الفقراء من خلال التركيز على البرامج الهيكلية والمؤسسية للتنمية ، وفيما يلي سنتعرض للدور الذي تلعبه المؤسسات المالية الدولية والأهداف التي تسعى لتحقيقها في الدول النامية.

الفرع الأول: دور المؤسسات المالية الدولية

تسعى المؤسسات المالية الدولية والمتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى رفع قدرات الدول الأعضاء في دفع الجهود للبناء الشامل الاقتصادي والتنموي ويمكن حصر ذلك من خلال:³

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، "النظام الاقتصادي العالمي الجديد وأفاته المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص83.

² - الموسوعة العربية، المؤسسات المالية الدولية، المجلد العشرون، سورية، 2000، ص10

من الموقع : <http://www.bing.com> تاريخ الزيارة 2014/02/10، 23:51

³ - عبد العزيز زايد، مرجع سابق ص ص55، 56.

1- توفير التمويل وذلك من خلال تقديمها للقروض وبعض المنح لمساعدة الدول على تحقيق الأهداف المتفق عليها وذلك من خلال التشاور مع سلطات البلد بالإضافة إلى أن هذا التمويل يكون مدعماً باستثمارات محددة في البنية الأساسية وقد يكون برنامج مخصص لقطاع معين فالبنك الدولي مثلاً يقوم بتقديم قروض تهدف إلى تمويل مشاريع خاصة بالنقل أو القطاع الزراعي أو الطاقة الكهربائية وغيرها؛

2- تشجع المؤسسات المالية الدولية على وضع وانتهاج المعايير والقوانين المتعارف عليها دولياً والمتعلقة بالأنشطة الاقتصادية والمالية، وهذا الإجراء يطور المؤسسات المحلية ويساعد البلدان على الاندماج في الاقتصاد العالمي لتحقيق وتشجيع التنمية المستدامة؛

3- تدعيم جهود السلطات الوطنية في تصميم سياسات ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة بالتشاور مع الحكومات والقطاع الخاص في الدول النامية وذلك من خلال تبنيها لبرامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي؛

4- توفر المؤسسات المالية الدولية التدريب في إطار مشروع معين تقوم بتنفيذه الدولة التي تريد الاستفادة منه ويمكن أن يتم من خلال مناهج دراسية أو ورشات عمل أو حلقات تعقدها مؤسسات التدريب التابعة لمؤسسات التمويل الدولية؛

5- هناك تعاون بين المؤسسات المالية الدولية مع مختلف الهيئات ومؤسسات التدريب والبحوث الإقليمية مثل "مؤسسة بناء القدرات الإفريقية" و"اتحاد البحوث الاقتصادية الإفريقية" وذلك لتسهيل نقل المعرفة وتدعيم البحوث الاقتصادية.

وقد لاقت المؤسسات المالية الدولية فيما يخص دورها المهم على مستوى الاستقرار الاقتصادي العديد من الانتقادات وأحياناً المشينة من جهة لدور هذه المؤسسات وحتى التشكيك أحياناً في الأدوار التي تقوم بها حيث يسيطر الاتحاد الأوروبي على 25% من المساهمة في هذه المؤسسات المالية الدولية و"الوم أ" تمتلك 20% من المساهمة في رأس مال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فالسيطرة واضحة لصالح هذه المراكز الكبرى على دور وضع سياسات كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لامتلاكهم أكبر حصة وحق النقض فالدول الرأسمالية الغنية هي صانعة سياسات المؤسسات المالية الدولية خاصة "الوم أ" حيث أنها توظف هذه السياسة للضغط على البلدان الأكثر حاجة إلى التمويل وتتحكم بطرق سداد الدين ومقدار الفائدة عليها وشروط

الاقراض لتبرير التدخل في السياسات الداخلية للدول وهذا يشكك في نسبة المصادقية لهذه المؤسسات المالية الدولية.¹

الفرع الثاني: أهداف المؤسسات المالية الدولية

تسعى المؤسسات المالية الدولية من خلال البرامج والسياسات التي تقترحها على الدول الأعضاء إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي كانت سببا في إنشائها.

أولا: الأهداف الرئيسية للمؤسسات المالية الدولية

تدرج تحت سياسات البنك الدولي و صندوق النقد الدولي العديد من الأهداف يمكن ذكرها في:²

- 1- تشجيع وتنمية التعاون الدولي في المجالات الاقتصادية؛
- 2- العمل على تحقيق استقرار أسعار الصرف؛
- 3- العمل على تطوير وتوسيع التجارة الدولية، وتحقيق النمو المتوازن للمساعدة على تحقيق مستويات عالية من العمالة والدخل وتنمية الموارد الانتاجية؛
- 4- العمل على تحقيق الاستقرار النقدي على المستوى الدولي؛
- 5- تقديم المساعدة الفنية والمشورة في شتى المجالات المالية والاقتصادية؛
- 6- تقديم قروض متوسطة وقصيرة الأجل لأغراض متعددة في مقدمتها معالجة الاختلال سواء في الميزانية أو ميزان المدفوعات؛
- 7- العمل على توفير الثقة للدول الأعضاء بجعل موارد الصندوق و البنك متاحة للدول الأعضاء وفق شروط محددة وذلك من خلال التسهيلات التمويلية التي يقدمها صندوق النقد الدولي مثل تسهيل التمويل التعويضي وتسهيلات الصندوق الممتدة وغيرها من التسهيلات والتي تخضع لشروط معينة مقابل الاستفادة منها؛

¹ - عبد العزيز زليدي، مرجع سابق ذكره ص 56، 57.

² - نجم الدليمي، "دور سياسة المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية على اقتصاديات البلدان النامية"، الحوار المتمدن، العدد 4165، دون صفحة من

الموقع: "http://www.alhewar.org"، تاريخ الزيارة 2014/12/10، 58 : 23

8- إن تحقيق هذه الأهداف وغيرها يتم عبر وظيفتين أساسيتين وهما وظيفة تمويلية أي تقديم القروض للدول الأعضاء وفق شروط معينة أما الوظيفة الثانية فهي وظيفة رقابية خاصة بالمحافظة على استقرار سعر الصرف ومراقبة النظام النقدي الدولي وتقديم المشورة في السياسة النقدية للدول الأعضاء؛

هذا فيما يخص الأهداف الرئيسية للمؤسسات المالية الدولية ورغم أنها ظهرت للعالم بأهداف تسعى من خلالها إلى مساعدة البلدان الأعضاء على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي إلا أن لهذه المؤسسات أهداف أخرى خفية تسعى لتحقيقها.

ثانياً: الأهداف الخفية للمؤسسات المالية الدولية

بالرغم من أن المؤسسات المالية الدولية ظهرت للعالم بمجموعة من الأهداف تسعى من خلالها إلى الحفاظ على سلامة النظام النقدي والمالي العالمي إلا أن لهذه المؤسسات أهداف خفية تسعى للوصول إليها نذكرها في:¹

1- تهدف المؤسسات المالية الدولية إلى تبني الرأسمالية كنظام اقتصادي وسياسي واجتماعي للدول النامية بما يخدم البلدان الرأسمالية الكبرى من خلال الأهداف التي ظهرت لأجلها؛

2- القيام باستغلال ثروات الشعوب الطبيعية خاصة المصدرة للنفط بهدف تعظيم الربح والتحكم في هذه الأموال من قبل البنوك والشركات الأجنبية بما يخدم مصالحها في ظل غياب التكافؤ في العلاقات الاقتصادية والمالية بين البلدان الكبرى والدول النامية؛

3- بالرغم من أن هدف هذه المؤسسات هو مساعدة البلدان الأعضاء خاصة النامية منها على معالجة المشاكل الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي إلا أن هذه المؤسسات في واقع الأمر حولت البلدان النامية إلى سوق لتصرف فائض الانتاج الرأسمالي بهدف حصولها على الأرباح ودفع هذه البلدان إلى مزيد من التبعية والتخلف.

ثالثاً: دور سياسات الانفتاح الاقتصادي في تحقيق أهداف المؤسسات المالية الدولية

إن تحقيق أهداف المؤسسات المالية الدولية يتم من خلال ما يسمى بسياسة الانفتاح الاقتصادي ويتمثل جوهر هذه السياسة في:²

¹ - نفس المرجع السابق، دون ذكر الصفحة

² - خباياة عبد الله، "السياسة السعيرية في إطار العولمة الاقتصادي"، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، 2009، ص 333، 334.

1- العمل على إبعاد دور الدولة من الحياة الاقتصادية والاجتماعية حيث يوصي كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بإعطاء فرصة للقطاع الخاص مكان القطاع العام وذلك للكفاءة التي يتمتع بها بما يساهم في زيادة الناتج الوطني؛

2- العمل على تخفيض الدعم الحكومي وبالتدرج للقطاعات الانتاجية والخدمية وذلك لأن تخفيض الدعم من خلال تخفيف النفقات له آثار إيجابية على مستوى الخزينة العمومية بالإضافة إلى يساهم في التقليل من نسبة التضخم حسب صندوق النقد الدولي؛

3- العمل على إيجاد سوق حرة للنقد الأجنبي ومن دون رقابة وإشراف بين الدول أي حرية انتقال النقد الأجنبي وذلك بهدف مساعدة الشركات المتعددة الجنسيات على الاستثمار في البلدان النامية حيث اليد العاملة الرخيصة وتوفر الموارد اللازمة لعملية الإنتاج بأثمان زهيدة؛

إلا أن تطبيق هذه السياسة في البلدان النامية قد أدى إلى ظهور نوع من عدم الاستقرار الاقتصادي و السياسي والاجتماعي في هذه البلدان بالإضافة إلى إضعاف القرار والسيادة الوطنية لهذه الدول.

المطلب الرابع: أشكال المؤسسات المالية الدولية

سعت الدول من خلال مؤتمر "بريتن وودز" والمنعقد سنة 1944 إلى إيجاد مؤسسات مالية دولية تسهر على سلامة الاقتصاد العالمي والمحافظة على النظام النقدي والمالي العالمي، وقد انبثق عن هذا المؤتمر إنشاء كل من صندوق النقد الدولي إلا أن دراستنا ستقتصر على دراسة صندوق النقد والبنك الدوليين باعتبارهما المؤسستين الماليتين الأكثر تأثيراً على اقتصاديات الدول النامية واللذان سنعرض لهما تباعاً .

الفرع الأول: صندوق النقد الدولي

يعتبر صندوق النقد الدولي منظمة دولية أنشأت بموجب معاهدة "بريتن وودز" سنة 1944 تسهر على إدارة النظام النقدي الدولي، يقع مقره في واشنطن ويبلغ عدد أعضائه 184 دولة¹، مهمته الأساسية تقديم يد العون للدول الأعضاء والتي تعاني من خلل أو من مشاكل في ميزان المدفوعات كما يستهدف الصندوق منع وقوع الأزمات في النظام النقدي عن طريق تشجيع البلدان المتخلفة على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة كما يهدف الى تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية وتحقيق استقرار أسعار الصرف وتجنب التخفيض التنافسي لقيم

¹ -مورد خاي كريانين، تعريب محمد ابراهيم منصور وآخرون، "الاقتصاد الدولي"، دار المريخ للنشر، دون طبعة، القاهرة، 2007، ص37.

العملات¹، ومع اتساع عضوية الصندوق وإلى جانب التغيرات التي شهدتها الاقتصاد العالمي فقد تطلب من الصندوق أن يتكيف مع المستجدات بسبل مختلفة وأصبح يركز على السياسات الهيكلية التي تؤثر على أداء الاقتصاد الكلي والتعجيل بالتقدم نحو تخفيف حدة الفقر للبلدان المتخلفة الاعضاء في الصندوق.

الفرع الثاني: البنك الدولي

يعتبر البنك الدولي إحدى الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة يضم في عضويته 188 دولة عضو، انبثق عن "مؤتمر بريتن وودز" عام 1944 ويعتبر البنك الدولي أحد أكبر ممول للتنمية في العالم،² وهو مؤسسة إقراض غايتها المساعدة في دمج البلدان الأعضاء ضمن منظومة الاقتصاد العالمي، وتعزيز النمو الاقتصادي على المدى البعيد من خلال تقديم قروض للبلدان النامية،³ وقد كان الهدف من إنشائه هو تعمير وتنمية اقتصاديات الدول التي دمرتها الحرب العالمية الثانية وتشجيع ومساعدة الاستثمارات الخاصة والمساعدة في تنمية التجارة الدولية، ويشترط في تقديمه القروض ألا تكون لأغراض سياسية أو لعلاج أزمة مالية وإنما للقيام بمشروعات محددة تستهدف التعمير والانشاء والتنمية وبتساع نطاق عضويته أصبح البنك الدولي يوجه اهتمامه نحو تخفيض أعداد الفقراء وتحسين مستويات المعيشة في العالم.⁴

يعتبر كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مكملًا لبعضهما البعض من خلال أداءهما لبرنامج التثبيت والتصحيح الهيكلي المسطر بالتعاون السلطات النقدية والمالية للبلد، إذ تعتبر هذه السياسات من أهم ما يركز عليه صندوق النقد الدولي في البلدان النامية حيث أنه قبل تنفيذ أي برنامج تعديل هيكلي فإنه لابد من تنفيذ برنامج التثبيت الاقتصادي ولهذا يعتبر عمل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مكملًا لبعضه البعض، ومن خلال المبحث الموالي سنتعرف أكثر على صندوق النقد الدولي.

¹ سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلوني، "النقود والبنوك والمصارف المركزية"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، دون طبعة، الأردن، 2010، ص298.

² محمد أحمد الكايد، "الإدارة المالية الدولية والعالمية"، كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، بدون السنة، ص 228 .

³ -اسماعيل محمد سلطان، "الاقتصاد السياسي"، دار الرابرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص103.

⁴ -عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، "أساسيات الاقتصاد الدولي"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص218.

المبحث الثاني: صندوق النقد الدولي

إن من مظاهر الإصلاح الدولي للنظام النقدي هو إيجاد جهاز تنظيمي مهمته تحقيق الاستقرار للنظام النقدي الدولي ومعالجة المشاكل النقدية والاقتصادية التي خلفتها الحرب العالمية الثانية وقد تبلور ذلك في اتفاقية "بريتن وودز" وذلك من خلال إنشاء صندوق النقد الدولي والذي سنتطرق إليه في هذا المبحث .

المطلب الأول: أساسيات حول صندوق النقد الدولي

يعتبر صندوق النقد الدولي مؤسسة نقدية أنشأت بموجب اتفاقية بريتن وودز عام 1944 للسهر على سلامة النظام النقدي العالمي وهذا ما سنوضحه من خلال هذا المطلب .

الفرع الأول: تعريف صندوق النقد الدولي

تتعدد التعاريف فيما يخص صندوق النقد الدولي إلا أننا سنتطرق لبعض هذه التعاريف :

صندوق النقد الدولي هو "وكالة متخصصة من منظومة الأمم المتحدة أنشئ بموجب اتفاقية "بريتن وودز" عام 1945 للعمل على تعزيز وسلامة الاقتصاد العالمي وهو يعد مؤسسة مركزية في النظام النقدي الدولي هدفه الرئيسي منع وقوع الأزمات وأطلق عليه اسم صندوق حتى يتمكن أن يستفيد من موارده الدول الأعضاء الذين يحتاجون إلى التمويل المؤقت لمعالجة ما يتعرضون له من مشكلات طارئة في ميزان المدفوعات"¹.

كما يعرف صندوق النقد الدولي بأنه "مؤسسة نقدية دولية تأسست عام 1944 بموجب اتفاقية "بريتن وودز" وهو يعتبر بمثابة بنك مركزي دولي أو اتحاد للبنوك المركزية في بداية مناقشات تأسيسه وهو نتيجة للأوضاع الاقتصادية والنقدية الدولية المتردية التي حصلت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية"².

ومما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل لصندوق النقد الدولي ويمكن القول:

يعتبر صندوق النقد الدولي منظمة دولية أنشأت بموجب معاهدة دولية عام 1944 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي والسعي إلى استقرار النظام النقدي الدولي بالإضافة إلى أنه يعمل على مساعدة الدول الأعضاء على مواجهة ما يتعرضون له من مشاكل تخص ميزان المدفوعات أو على مستوى الاقتصاد الكلي من خلال توفير موارد الصندوق لهذه الدول وتبني سياسات وبرامج خاصة بالتصحيح والتثبيت الهيكلي.

الفرع الثاني: أهداف صندوق النقد الدولي

¹- كريمة محمد الزكي، " آثار سياسة صندوق النقد الدولي على توزيع الدخل القومي " ، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2004، ص15.

²- زايدي عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 35.

حددت المادة الأولى من الاتفاقية المنشأة لصندوق النقد الدولي أهدافه على النحو التالي:¹

1 - منح الثقة للأعضاء عن طريق إتاحة موارد الصندوق لهم بضمانات ملائمة وبهذا تساعد الدول الأعضاء على تصحيح الأوضاع غير الملائمة في موازين المدفوعات دون الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تضر بالاقتصاد القومي ؛

2- تشجيع التعاون الدولي في مجال العلاقات النقدية الدولية عن طريق مؤسسة دائمة تقدم للدول إطار للتشاور والتفاوض فيما بينهما لحل المشكلات النقدية الدولية؛

3- العمل على تقصير أمد الفترات التي تختل فيها موازين المدفوعات للدول الأعضاء والحد من درجة اختلال هذا التوازن وللوصول إلى هذا الهدف فإن الصندوق يقوم بإمداد الدول الأعضاء بالعملة الأجنبية كي تتغلب الدول على الصعوبات التي تواجهها نتيجة عجز ميزان المدفوعات ؛

4- العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين البلدان الأعضاء وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات؛

وكانت البلدان التي انضمت إلى الصندوق فيما بين عامي 1945 و 1971 قد اتفقت على إبقاء أسعار صرفها (أي قيمة عملاتها بالدولار الأمريكي) مربوطة بأسعار قابلة للتعديل في حالة واحدة وهي تصحيح "اختلال جذري" في ميزان المدفوعات وبموافقة صندوق النقد الدولي، ويطلق على هذا النظام اسم "نظام بريتن وودز لأسعار الصرف".²

الفرع الثالث: وظائف صندوق النقد الدولي

من أهم الوظائف التي يقوم بها صندوق النقد الدولي ما يلي:³

1- تقديم المعونة الفنية عن طريق تخصيص بعض موظفيه وإرسالهم لعدد من الدول لفترات تتراوح بين بضعة أسابيع وبين أكثر من عام لتقديم النصائح الفنية في العديد من المشكلات وفي صدد رسم وتنفيذ السياسات النقدية والمالية وإعداد تشريع للبنك المركزي وإعادة تنظيم البنوك المركزية وتطوير الإحصاءات المالية و المساعدة في تنفيذ البرامج المتعلقة بالتسهيلات التي وافق عليها الصندوق للدول المعنية؛

¹-غازي عبد الرزاق النقاش، "التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية"، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2006، ص91.

²- محمد ابراهيم عبد الرحيم ، "منظمات اقتصادية دولية في زمن العولمة" مؤسسة شباب الجامعة، دون طبعة، الإسكندرية، 2008، ص55.

³- محسن أحمد الخضيري، "العولمة الاجتياحية"، مجموعة النيل العربية للطباعة والشر والتوزيع، القاهرة، 2001، ص ص 102، 103.

- 2-التنسيق الفعال ما بين نشاط الصندوق ونشاط البنك الدولي لخدمة الاقتصاد العالمي ؛
- 3-توفير السيولة الدولية اللازمة لتسوية المدفوعات الدولية من خلال زيادة الاحتياطات الدولية وقد ابتدع في ذلك ما يسمى بحقوق السحب الخاصة حيث أنشأت هذه الأخيرة نتيجة مشكلة السيولة؛
- 4-اقتراح السياسات التصحيحية التي يجوز للدولة العضو اتباعها وتطبيقها لتحقيق التوازن الخارجي والمرتبط بتحقيق التوازن الداخلي من خلال زيادة قدرتها على رسم السياسات الاقتصادية السليمة ؛
- 5-مراقبة النظام النقدي الدولي من خلال رسم سياسات المالية العامة والسياسة النقدية وسياسات أسعار الصرف ؛
- 6-المساعدة في وضع أنظمة مصرفية فعالة ومراقبة القواعد الدولية في البلدان ذات الأسواق الناشئة والبلدان النامية والبلدان التي في طريقها للتحوّل الى بلدان صناعية،
- هذا وقد زاد الدور الإشرافي للصندوق ، وأصبحت برامج التعديل الهيكلي محور اهتمام خاص من جانبه كما تنوعت التسهيلات التي يقدمها إلى أعضائه، بالإضافة إلى أن وظائف الصندوق قد تغيرت عبر الزمن فمن الإشراف على حسن سير النظام النقدي العالمي وثبات أسعار الصرف إلى مراجعة السياسات النقدية والمالية للدول الأعضاء للاستفادة من التسهيلات من منظور الاحتياجات التمويلية للدول التي تعاني من مشاكل واختلالات هيكلية في موازين مدفوعاتها إلا أن الحصول على التسهيلات أمر مهم لهذه الدول ليس للتمويل فقط ولكن للإعلان عن بدء برنامج الإصلاح الاقتصادي تحت إشراف الصندوق وتأييده.¹

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي

¹-عادل المهدي، "عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003، ص 84.

نصت اتفاقية "بريتن وودز" على أن باب العضوية مفتوح لجميع دول العالم، شريطة المساهمة برأس مال الصندوق وإتباع تعليماته، وتقوم بإدارة صندوق النقد الدولي الأجهزة التالية:¹

أولاً: مجلس المحافظين

يعتبر هذا المجلس بمثابة السلطة التشريعية، وجرت العادة أن تقوم كل دولة عضو بتعيين محافظ ومحافظ مناوب يمثلها في مجلس المحافظين ويحتل هذا المنصب عادة وزير المالية (أو الخزانة) أو محافظ البنك المركزي أو أحد الشخصيات البارزة في البلاد و أهم مهام وصلاحيات مجلس المحافظين:

1- قبول الأعضاء الجدد وتحديد شروط عضويتهم؛

2- إنتخاب المديرين التنفيذيين؛

3- الموافقة على تعديل عام في أسعار تبادل العملات للدول الأعضاء؛

4- تحديد وتوزيع الإيراد الصافي للصندوق؛

5- مطالبة دولة ما عضو في الصندوق بالانسحاب من الصندوق؛

6- إستئناف القرارات التي يصدرها مجلس المحافظين.

ثانياً: مجلس المديرين التنفيذيين

يعتبر هذا المجلس بمثابة السلطة التنفيذية للصندوق والتي بيدها مسؤولية اتخاذ القرارات، ووفق اتفاقية الصندوق يجب أن لا يقل عددهم عن اثني عشر مديرا وقد بلغ عددهم في عام 1988 اثني وعشرون مديرا ويتألف من مجلس الإدارة من:²

1- خمسة أعضاء دائمين يمثلون الدول الخمسة التي تملك أكبر الحصص في الصندوق وهي (الولايات المتحدة الأمريكية، إنجلترا، ألمانيا، فرنسا، اليابان)؛

2- خمسة عشر مديرا تنفيذيا تنتخبهم بلدان الأعضاء الأخرى ويتم انتخابهم مرة كل سنتين، ويعين كل مدير تنفيذي مديرا تنفيذيا مناوبا ينوب عنه ويمارس جميع سلطاته في حالة غيابه؛

¹ميثم عجام، "التمويل الدولي"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص ص196،197.

² بودريال رفيق، "دور صندوق النقد الدولي في إدارة المديونية الخارجية الجزائرية، دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، 2006، ص11.

ويرأس مجلس المديرين التنفيذيين مدير الصندوق الذي يعتبر في الوقت نفسه رئيس لهيئة الموظفين والخبراء العاملين في الصندوق ولا يحق له التصويت في المجلس إلا في حالات التصويت المرجح كما يختص يختص مجلس المديرين التنفيذيين بالأعمال التالية:

1- إدارة أعمال الصندوق اليومية؛

2- الموافقة على أسعار التبادل الأصلية للعملة والتي تتقدم بها الدول الأعضاء وعلى التعديلات المقترحة؛

3- تحديد أوجه صرف موارد الصندوق؛

4- رسم سياسة الصندوق؛

5- النظر في ميزانية الصندوق إلى الدول الأعضاء.

ثالثا: المدير العام وهيئة الموظفين

من واجبات المحافظين تعيين مدير للصندوق ونائب له، على أن يكون هذا النائب أمريكي الجنسية، ومن شروط اختيار مدير الصندوق أن يكون ذو خبرة واسعة في المجالات المالية والمصرفية

ولا يجوز أن يكون المدير محافظا أو مديرا تنفيذيا علما أن مدة عقد مدير الصندوق هي خمس سنوات قابلة للتجديد ومن أهم أعمال مدير الصندوق ما يلي:¹

1- إدارة أعمال الصندوق كرئيس لهيئة الموظفين والخبراء بالصندوق؛

2- التنسيق بين مجلس المديرين التنفيذيين ومجلس المحافظين والدول الأعضاء في الصندوق والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى؛

3- تنفيذ توجيهات مجلس المديرين التنفيذيين يبين الذي يرأسه هو أيضا؛

ومن بين أعضاء هيئة الموظفين اللجنة المؤقتة ولجنة التنمية والذان سنتطرق لهما فيما يلي:²

رابعا: اللجنة المؤقتة

¹ - نفس المرجع السابق ص 196

² - بودريال رفيق، مرجع سابق ذكره ص 14.

أنشأت سنة 1974 وتتشكل من 24 محافظ من محافظي الصندوق وتجتمع مرتين في السنة لترفع التقارير اللازمة إلى مجلس المحافظين والمتعلقة بإدارة وعمل النظام النقدي الدولي وترفقها بالاقترحات الخاصة بتعديل وإثراء مواد اتفاقية إنشاء الصندوق.

وسميت لجنة مؤقتة لأن نشأتها تعتبر مؤقتة وبديل للمجلس الذي نصت عليه الاتفاقية، وتعتبر الهيئة الدائمة على المستوى الوزاري الذي يشرف على إدارة النظام النقدي الدولي ويقدم اقتراحات لتعديل مواد الاتفاقية؛

خامسا: لجنة التنمية

وهي لجنة مشتركة بين مجلس محافظي البنك الدولي وتتكون من 22 عضوا من وزراء المالية وتعد عادة اجتماعين في السنة مرافقة مع اجتماعي اللجنة المؤقتة ، وتقوم برفع التقارير إلى مجلس المحافظين بكل ما يتعلق بقضايا التنمية والطرق المواتية لنقل الموارد الحقيقية إلى البلدان النامية وتعتبر لجنة التنمية الهيئة المساعدة على تنسيق القرارات والتكامل البرامجي بين الصندوق والبنك الدولي في تعاملهما مع البلدان النامية؛

كما توجد أجهزة أخرى خارج الصندوق يتم تشكيلها من طرف الدول الأعضاء وهي:¹

1- مجموعة الخمسة: وتضم وزراء مالية القوى الاقتصادية الغربية الخمس؛

2- مجموعة السبعة: وتضم مجموعة الخمسة مضافا إليها كندا وإيطاليا وهي الدول التي أصبحت تعقد القمة السنوية الشهيرة للبلدان الأكثر تصنيعا في العالم ثم بعد ذلك انضمت روسيا إلى المجموعة وأصبحت تسمى المجموعة السبع زائد واحد؛

3- مجموعة الإحدى عشر: وهي مشكلة من وزراء مالية أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وهم الدول الغنية (الصناعية) الثمانية زائد وزراء مالية بلجيكا، هولندا وسويسرا والتي انضمت عام 1992 وتحولت من عضو مراقب إلى عضو كامل في صندوق النقد الدولي؛

4- مجموعة "24": وهي التي أنشأتها مجموعة "77" السبعة والسبعين فهي ناطقة باسم الدول النامية تشكلت رسميا في 1952؛

5- مجموعة الثلاثين: شكلها مدير صندوق النقد الدولي سنة 1979 وتضم قادة بنوك وشركات وموظفين دوليين ساميين وجامعيين متخصصين بهدف استشارتهم حول تطوير صندوق النقد الدولي؛

¹ - زايدى عبد العزيز، مرجع سابق ذكره ص22.

وكل هذه المنظمات دورها استشاري فقط ونلاحظ السيطرة واضحة على صندوق النقد الدولي من طرف الدول الغنية خاصة الدول (1+7) والتي تعمل وفقا لمصالحها فالصندوق لا يخدم إلا مصالحها، فهي توظف دورها سياسيا للضغط على الدول الضعيفة وهو ما يبينه تكوين مجلس الإدارة غير الموسع ومدير الصندوق ونائبه، فهو لا يخدم إلا المصالح الغربية من خلال السيطرة على القرارات المتخذة والموجهة لصالحهم وتهميشهم لدول العالم الثالث.

المطلب الثالث: الموارد المالية لصندوق النقد الدولي

يستمد صندوق النقد الدولي أمواله من إشتراكات الدول الأعضاء بالإضافة إلى الاقتراض أو بيع كمية من الذهب لتوفير السيولة للدول الأعضاء وتمثل موارد صندوق النقد الدولي في:

أولاً: اشتراكات الدول الأعضاء

تتمثل موارد الصندوق في اشتراكات الأعضاء وهذه الاشتراكات تكون مجموعة الاحتياطات الدولية من الذهب والعملات الأجنبية حيث تساهم كل دولة عضو بحصة معينة في رأس الصندوق والقيام بدفع 25% من حصته ذهباً أو دولاراً، ويدفع الباقي أي 75% من حصة البلد العضو بعملته الخاصة المقومة بالدولارات.

هذا وقد أوجد الصندوق استثناءات على قاعدة تقديم 25% ذهب من الحصة إذ أن العضو المنظم إلى الصندوق لا يلتزم بتقديم أكثر من 10% من كتلة الذهب التي يمتلكها وهذا عندما يكون ما يملكه البلد يقل 25% من الحصة من الذهب ، وقد بدأ تكوين هذه الحصص مرتبط بصيغة "بريتن وودز" والتي اشتملت على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الأساسية مثل متوسط الواردات والصادرات وحيازات الذهب والأرصدة الدلارية والدخل القومي، ومنذ سنة 1963 استحدث الصندوق مجموعة صيغ أخرى بحساب الحصص استخدمت لتحديد الحصص المبدئية للأعضاء الجدد والزيادات في الحصص مستعينا بذلك ببيانات اقتصادية تتعلق بإجمالي الناتج المحلي ومعاملات الحساب الجاري ومقدار تغير المتحصلات الجارية والاحتياطات الرسمية.¹

ثانياً: الاقتراض

¹ - محمد ساكر العربي، "محاضرات في الاقتصاد الدولي"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص125.

يمكن للصندوق كمنظمة اقتصادية دولية فاعلة أن يقترض أموالاً من الأسواق المالية كي يعوض النقص الذي قد يحدث في رأسماله المكون من مساهمات الدول الأعضاء وبذلك تمكنه الأموال المقترضة من مساعدة الدول الأطراف التي تطلب منه ذلك¹

ثالثاً: بيع الذهب

قد يلجأ الصندوق إلى بيع جزء من أصوله من ذهب بهدف توفير موارد مالية إضافية وهذا ما تم فعلاً في إطار إصلاح نظام "بريتن وودز" الذي أدى إلى إجراء التعديل الثاني سنة 1978.²

ويمكن القول أن صندوق النقد الدولي هو أهم هيئة فاعلة في النظام النقدي الدولي تسهر على استقرار النظام النقدي العالمي واستقرار أسعار الصرف، ومع مرور السنوات واتساع عضويته أصبح يولي اهتماماً للدول النامية إذ أصبح بمثابة الهيئة الموجهة والمشرفة على اقتصاديات هذه الدول وذلك بمساعدة مؤسسة مالية دولية وهي البنك الدولي والتي سنتطرق إليها في المبحث الموالي.

¹ - عبد العزيز قادري، "صندوق النقد الدولي (الآليات والسياسات)"، دار هومة للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر، 2003، ص ص 54، 53.

² - نفس المرجع السابق

المبحث الثالث: البنك الدولي

تمخض عن اتفاقية "بريتن وودز" إنشاء صندوق النقد الدولي إلى جانبه البنك الدولي للإنشاء والتعمير والذي يعد مؤسسة من مؤسسات الأمم المتحدة المتخصصة والتي أوكلت إليها في السنوات الأولى من إنشائها مهمة إعادة البناء والتعمير لدول أوروبا التي خربتها الحرب العالمية الثانية إلا أن دوره تطور إلى أبعد من ذلك وذلك لاتساع نطاق عضويته إذ أصبح البنك الدولي يهتم بمحاربة الفقر عبر العالم.

المطلب الأول: ماهية البنك الدولي

يعتبر البنك الدولي مؤسسة مالية دولية تسهر على تقديم التمويل للدول الأعضاء من خلال مجموعة من القروض تختلف باختلاف المشروع المراد تمويله.

الفرع الأول: تعريف البنك الدولي

توجد عدة تعاريف تخص البنك الدولي وفيما يلي سنتطرق لبعض هذه التعاريف :

يمكن تعريف البنك الدولي بأنه "المؤسسة الاقتصادية العالمية المسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء".¹

وفي تعريف آخر يمكن القول بأن "البنك الدولي هو المؤسسة المتعددة الأطراف والأهداف وأهم مصدر من مصادر التمويل الدولية في العالم، ويعتبر مؤسسة من مؤسسات اتفاقية "بريتن وودز" التي وقعت عام 1945".²

ومما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل للبنك الدولي:

"البنك الدولي هو وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة أنشئ بموجب اتفاقية "بريتن وودز" عام 1945، وبدأ أعماله بتاريخ 25 جوان 1946، ويعتبر مكمل لأهداف صندوق النقد الدولي كما يعمل على تقديم قروض طويلة الأجل لتشجيع حركة الاستثمارات في الدول الأعضاء وعمليات التعمير والبناء الاقتصادي بالإضافة إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة ويعمل على تحقيق النمو المتوازن طويل الأجل للتجارة الدولية".

الفرع الثاني: أهداف البنك الدولي

¹ - مدني بن شهرة، "الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)"، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 83.

² - محسن أحمد الخضيري، "العولمة الإجتياحية"، مجموعة النيل العربية للنشر والطباعة والتوزيع، القاهرة، 2001، ص 104.

يهدف البنك الدولي إلى تمكين الدول الأعضاء التي خربتها الحرب من الحصول على رؤوس الأموال الضرورية لإعادة التعمير كما يسعى إلى النهوض باقتصاديات الدول المتخلفة، ونذكر أهم أهداف البنك الدولي في:¹

1- المساعدة على ترميم أراضي الدول الأعضاء والعمل على تقدمها الاقتصادي بتوفير رؤوس الأموال لأغراض الإنشاء، بما في ذلك إعادة الحياة الاقتصادية التي حطمتها الحرب وتشجيع النشاط الاقتصادي بإنشاء المشروعات التي من شأنها تنمية المرافق الإنتاجية في مختلف البلدان؛

2- تشجيع عمليات الاستثمار الخارجي المباشر عن طريق ضمان هذه الاستثمارات المباشرة، خاصة إذا تقدر على الدولة الحصول على قروض بشروط مناسبة من مصادر أخرى؛

3- تقديم التسهيلات المالية بشروط مناسبة بغية تحقيق أهداف إنتاجية حقيقية ولا بد من التأكد بأن الأموال الممنوحة تستخدم لأغراض إنتاجية طويلة الأمد؛

4- إجراء عملية تصنيف المشروعات الاقتصادية الأكثر نفعاً من أجل إعطائها الأولوية في الانتفاع من القروض والتسهيلات الاستثمارية؛

5- ومع مرور السنوات واتساع عضويته أصبح البنك الدولي يسعى إلى تحقيق أهداف أخرى أهمها محاربة الفقر في العالم وذلك بالعمل على رفع إنتاجية الشعوب الفقيرة ومحاولة إعطاءها دوراً نشيطاً في سيرورة التنمية الاقتصادية.

هذا فيما يخص الأهداف الرئيسية التي يقوم عليها البنك الدولي إلا أن هناك هدفاً آخر للبنك الدولي وهو حماية مصالح وأموال الدول الأعضاء الرئيسيين أي الدول الصناعية الغنية، ومن أجل ذلك فإن القروض لا تمنح إلا للدول السائرة في ركابها وبغض النظر عن مدى نجاح الاستثمارات.

الفرع الثالث: وظائف البنك الدولي

بالإضافة إلى عمليات الإقراض وضمان القروض فإن البنك الدولي يقدم العديد من الوظائف أهمها:²

1- تقديم المعونة الفنية لاختيار المشروعات التنموية وكيفية إعدادها وتقديم الدراسة الكاملة لها مع تحديد الوسائل الكفيلة بتحقيقها ويتم ذلك عن طريق البعثات العامة التي ترسل إلى الدول الأعضاء ويستعين البنك

¹ - موسى سعيد مطر وآخرون، "التمويل الدولي"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص 169.

² - مدني بن شهرة، مرجع سابق ذكره ص ص 89، 90.

الدولي في هذه الدراسات بصندوق النقد الدولي ومنظمات دولية وإقليمية كمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية،... الخ؛

2- تكوين وتدريب موظفي الدول الأعضاء على أساليب الإدارة الاقتصادية الحديثة وذلك عن طريق دورات تكوينية متخصصة، وعليه تم إنشاء معهد التنمية الاقتصادية به مجموعة كبيرة من أهل الاختصاص؛

3- الاهتمام بمجال البحث العلمي حيث يخصص 3% من ميزانيته الإدارية للبحوث الاقتصادية ويتم نشر نتائج البحوث في المجالات المتخصصة أو كتب مطبوعة أو نشرات.¹

4- تشجيع الاستثمار الخاص بما يضمن نمو وتوسيع القطاع الخاص، وبما يساعد على إيجاد قدرة على تشغيل المدخرات بطريقة إنتاجية ، واجتذاب رؤوس أموال إضافية ورجال أعمال إلى محيط النشاط الاقتصادي لدعم نشاط التنمية؛

5- كما يقوم البنك الدولي بإجراء بحوث اقتصادية بشأن قضايا عامة مثل البيئة والفقر والتجارة للدول الأعضاء حيث يقوم بتقييم الآفاق الاقتصادية لكل بلد من خلال دراسة أنظمتها المصرفية وأسواق المالية.

الفرع الرابع: الهيكل التنظيمي للبنك الدولي

يتكون البنك الدولي من ثلاثة أجهزة تقوم بإدارته تتمثل في:²

أولاً: مجلس المحافظين

تقوم كل دولة من الدول الأعضاء بتعيين محافظ ونائب له لمدة 5 سنوات وذلك لتمثيل الدولة العضو في اجتماعات مجلس المحافظين و الذي يعقد اجتماعاً سنوياً خلال شهر سبتمبر من كل سنة في المقر الرئيسي للبنك بواشنطن، كما يقوم مجلس المحافظين برسم السياسة العامة للبنك ، وله كل سلطات البنك الدولي المنصوص عليها في القانون التأسيسي للبنك، ومع ذلك بإمكان مجلس المديرين أن ينوب عنه في الشؤون التالية:

1- قبول الأعضاء الجدد وتحديد شروط العضوية؛

¹ - محمد الخضير، مرجع سابق ذكره، ص ص 89،90.

² - علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2012 ص 423.

2-زيادة أو تخفيض رأس مال البنك؛

3-وقف الأعضاء؛

4- توزيع الدخل الصافي للبنك؛

5-إبرام الاتفاقيات مع المنظمات الدولية؛

ثانيا: مجلس الإدارة

ويضم 20 مديرا تنفيذيا ، منهم خمسة يمثلون الدول التي تمتلك أكبر عدد من الأسهم ، والباقي ينتخبون بواسطة المحافظين على أساس جغرافي غالبا وقد فوض المحافظون الكثير من سلطاتهم إليه ويجتمع هذا المجلس مرة في كل شهر بواشنطن، وقد تضمن القانون التأسيسي للبنك الدولي القواعد المختلفة لكيفية اختيار المديرين التنفيذيين وتمثيل الدول الأعضاء في مجلس الإدارة، وقد قسمت الدول الأعضاء بمقتضى هذه القواعد إلى مجموعتين:¹

المجموعة الأولى: تشمل الدول الخمس(*) المالكة لأكثر الحصص في رأس مال البنك وتقوم هذه المجموعة بتعيين خمسة مديرين تنفيذيين ويكون المدير عادة من جنسية الدولة التي تعينه لكن ليس ما يمنع الدولة من تعيين مدير لا يحمل اسمها؛

المجموعة الثانية: تشمل باقي الدول الأعضاء وتقسم بدورها إلى خمسة عشر مجموعة فرعية تنتخب كل مجموعة فرعية مديرا تنفيذيا يمثلها، ويتم انتخاب المدير التنفيذي داخل كل مجموعة فرعية عن طريق أصوات المحافظين المعينين؛

ثالثا: اللجنة الاستشارية

وهي تضم مجموعة خبراء يختارهم مجلس المحافظين وذلك بهدف دراسة الملفات وطلبات القروض وأوضاع الدول صاحبة القرض وكافة القضايا الاقتصادية والسياسية والإدارية للبنك وعادة ما تكون هذه اللجنة الحكم في حال الخلاف بين المحافظين ومجلس الإدارة، ويبلغ عدد أعضاء اللجنة الاستشارية 7 أعضاء يتم اختيارهم من ذوي الخبرة والكفاءة في المجال المالي والنقدي نظرا لأنهم سيقدمون الاستشارات المالية والمصرفية والنقدية لمجلس المحافظين.

¹ - نفس المرجع السابق 423.

(*) هذه الدول هي الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان، ألمانيا، بريطانيا وفرنسا.

الفرع الخامس: التنظيم المالي للبنك الدولي

يعتبر البنك الدولي مؤسسة عالمية تسهر على توفير الأموال ومنح القروض للدول الأعضاء خاصة الدول النامية وذلك بهدف تمويل المشاريع المختلفة والتي وتتميز بتنوع القروض الممنوحة إليها فإن مصادر أموال البنك متنوعة باعتباره أكبر مؤسسة مالية دولية مانحة للقروض عبر العالم.

أولاً: رأس مال البنك الدولي

يتكون رأس مال البنك الدولي من المصادر التالية:

1-الاكتتاب

حيث تشمل مجموع اكتتابات الدول الأعضاء برأسمال البنك، إلا أن هذه المساهمة لا تشكل إلا نسبة ضئيلة من أموال البنك القابلة للإقراض وقد كان رأس مال البنك عند انشاءه 10 مليار دولار ليصل إلى 184 مليار عام 1996؛

2-التمويل المشترك

وذلك من خلال التنسيق مع عدد من الهيئات الأخرى مثل المنظمات المالية الدولية وكمثال على ذلك البنك الأمريكي للتنمية وبنك التنمية الآسيوية من خلال اقناعها بالإسهام برأسمالها في المشروعات التي يقوم البنك بتقييمها وإعدادها للتمويل إذ تسعى هذه المؤسسات والمنظمات والوكالات إلى استثمار أموالها في مشروعات يتولى البنك الاشراف عليها وذلك لأسباب منها أهمها أن البنك يتشدد في دراسته للمشاريع لضمان نجاحها.¹

3-البنوك التجارية و المؤسسات المالية الأساسية؛

4-مساهمة الحكومات المقترضة في مشروعات البنك مثل إنشاء البنية الأساسية أو توفير نفقات التوظيف.²

ثانياً: الموارد المالية للبنك الدولي

¹ -بشار محمود قبلان ، " أثر سياسات البنك الدولي على التنمية الاقتصادية والسياسية" ، عماد الدين للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 23.

² -موسى سعيد مطر وآخرون، مرجع سابق ذكره ص 170.

يتحصل البنك على موارده من حصة كل عضو التي تحدد وفقاً لحصته في صندوق النقد الدولي ومن الاقتراض من الأسواق العالمية كما أن بيع المستندات التي يصدرها أو يضمنها أو التي يستثمر فيها جزء من موارده تعتبر مورداً هاماً للبنك إضافة إلى الدخل الصافي الناتج من مختلف عمليات البنك من جراء تسديد فوائد القروض التي يمنحها والعمولات المختلفة وبالنسبة لحصص الدول الأعضاء في رأسمال البنك الدولي نجد أن حصة الدولة العضو يتم تحديدها استناداً لحصة الدولة في صندوق النقد الدولي وتحدد بالشكل التالي:¹

1- تدفع الدولة 2% من الحصة ذهباً أو بالدولار؛

2- تدفع الدولة 18% من الحصة بعملات الدول الأعضاء وعادة ما تكون بالعملة الأساسية وأغلب الدول تسدد بالدولار؛

3- 80% من الحصة تبقى لدى البلد العضو وتدفع بالعملة المحلية، ويلجأ إليها البنك الدولي وقت الحاجة، كما أن أموال البنك لها حصانة ضد أي تخفيض في عملة أي بلد عضو ولا يتحمل البنك خسارة انخفاض سعر الصرف وإذا حدث ذلك فإن البنك الدولي يطالب بدفع تعويض يتساوى مع نسبة الانخفاض وذلك لتغطية الخسارة؛

إضافة إلى الفوائد التي يحصل عليها من جراء تسديد فوائد القروض التي يمنحها والعمولات المختلفة كما يلجأ البنك للاقتراض عند الحاجة من الأسواق المالية للدول الأعضاء بشرط أن يحصل على موافقة العضو الذي يقترض من أسواقه، وعلى العضو الذي يقدم القرض بعملته على أن تتضمن الموافقة قابلية القرض للتحويل إلى أي عملة أخرى من عملات الدول الأعضاء، وله السلطة للاقتراض بعملة كل بلد عضو مباشرة بعد موافقة البلد المعني.

المطلب الثاني: مجموعة البنك الدولي

إن توسع البنك الدولي في تقديم قروض للهيئات العامة والخاصة في أقاليم الدول الأعضاء وما يتطلب ذلك من تلبية احتياجات التنمية لجئ البنك إلى إنشاء مؤسسات تابعة له والتي سنتطرق إليها في هذا المبحث وإلى الأهداف التي أنشأت من أجلها.

الفرع الأول: البنك الدولي للإنشاء والتعمير

¹- علي كنعان، مرجع سابق ذكره ص 423.

وهو أول مؤسسة من المؤسسات التابعة لمجموعة البنك الدولي والذي أنشأ عام 1946، وهو بنك لا يستهدف تعظيم الربح كما يركز على منح لقروض للدول ذات الدخل المتوسط والدول الأقل دخلا في العالم والقادرة على إعادة تسديد ديونها ويرتبط التصويت فيه بمساهمات الدول الأعضاء.¹

الفرع الثاني: مؤسسة التمويل الدولية

أنشأ البنك الدولي للإنشاء و التعمير مؤسسة التمويل الدولية عام 1956، بهدف تشجيع الاستثمارات الخاصة والفردية، والمشاركة في تمويل المشروعات الجديدة أو المشروعات القائمة ذات الطبيعة الإنتاجية في الدول الأعضاء خاصة الأقل نمواً، وتقدم هذه المؤسسة القروض للمؤسسات الخاصة لاستكمال رأس مال المشروع المقترح، بشرط أن لا يتوفر لدى المؤسسة الأموال الكافية للبدء بتنفيذه فعليا أو لا تستطيع الحصول عليها بتكاليف الاقتراض الحالية في سوق رأس المال، و تتكون من 172 عضواً،² وفيما يلي أهم الخدمات التي توفرها المؤسسة:³

1- المساعدة في تمويل وتأسيس وتوسيع المشروعات الإنتاجية الخاصة وذلك بالتعاون مع المستثمرين في القطاع الخاص؛

2- تقديم المساعدة الفنية للجمع بين كل فرص الاستثمار ورأس المال المحلي والأجنبي والخبرة الفنية؛

ج- التدخل المباشر بتقديم الخدمات الاستشارية بهدف خلق ظروف محلية مشجعة وملائمة أكثر للاستثمارات الأجنبية في الدول النامية ؛

3- كما أن هناك هدفاً آخر لهذه المؤسسة وهو النجاح والتوسع من أجل البقاء وإيجاد مشاريع مربحة؛

هذا وقد قامت المؤسسة بتقديم تمويل لنحو 2626 مشروعاً حتى عام 2001، ودفعت من مواردها الخاصة أكثر من 21 بليون دولار.

الفرع الثالث: المركز الدولي لتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمار

¹ - بلال علي النصور، "أثر سياسات البنك الدولي على التنمية السياسية في العالم العربي"، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان ، 2012 ص76.

² - إبراهيم مرعى العتيقي، "سياسات مؤسسات النقد الدولية والتعليم" دار الوفاء للطباعة والنشر ، الاسكندرية، 2006، ص89.

³ - ميثم عجام، مرجع سابق، ص266.

أنشأ في عام 1966 من قبل البنك الدولي وهو مركز متخصص لتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمارات وذلك بسبب كثرة المشاكل والنزاعات بين المستثمرين الأجانب وحكومات الدول النامية المستثمر فيها كمشكلة الديون التي لم يتم تسديدها لصالح المستثمرين الأجانب وكذلك مشكلة التحويلات الخارجية للاستثمارات نحو الخارج بالإضافة إلى مشاكل تتعلق بالقوى العاملة وقيود الاستيراد والتصدير ومن وظائف هذا المركز أيضا تقديم الخدمات الاستشارية للتحكيم بين الأطراف المتنازعة ويهدف المركز الدولي لتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمارات إلى:¹

1- تسوية المنازعات بين الدول النامية والمستثمرين الأجانب الذين يلجؤون إلى المركز لحل المشاكل التي لم تحدها العقود المبرمة بين الأطراف المتنازعة؛

2- استخدام طريقة التحكيم لتسوية النزاعات قبل اللجوء إلى المحاكم لتفادي النفقات الباهظة؛

3- تقديم المعلومات المطلوبة من قبل المحاكم لصياغة الأحكام المناسبة لكل قضية؛

الفرع الرابع: الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات

أنشأت هذه الوكالة عام 1985 بغرض تشجيع الاستثمار المباشر في الدول النامية، من خلال تقديم الضمانات ضد المخاطر الغير تجارية مثل الاضطرابات السياسية بالإضافة إلى تقديم خدمة التسويق الدولي للمشروعات الاستثمارية للدول النامية و تضم هذه الهيئة 141 عضواً، وتقوم هذه الوكالة بمجموعة من الوظائف من بينها:²

1- تقديم ضمانات للمستثمرين الأجانب ضد الخسائر الناجمة عن مخاطر غير تجارية في الدولة المستثمر فيها؛

2- تقديم الخدمات الاستشارية للدول الأعضاء لمساعدته على تهيئة مناخ أكثر ملائمة للأجانب بهدف تشجيع تدفق رؤوس الأموال إلى الدول النامية؛

الفرع الخامس: هيئة التنمية الدولية

¹ - إبراهيم مرعى العتيقي، مرجع سابق ذكره، ص 90.

² - بلال علي النصور، مرجع سابق، ص 77.

أنشأت هيئة التنمية الدولية سنة 1960 عند رأي أن قروض البنك الدولي للدول النامية، وإن كانت توفر لهذه الدول مصدرا للتمويل غيبة قدرتها على الحصول على ذلك التمويل من المصادر التجارية، ولذلك فقد أنشئت هذه الهيئة كنافذة للتمويل الرخيص وطويل الأجل (سعر الفائدة في حدود 0,75 %، ولفترات تصل إلى ثلاثين أو أربعين عاما) وفترة سماح تصل إلى عشر سنوات، وتتكون الموارد المالية لهذه الهيئة من مساهمات الدول الغنية، وعلى الرغم من أن هيئة التنمية الدولية تعتبر في الوقت الحالي المصدر الوحيد متعدد الأطراف الذي يمنح مساعداته بشروط ميسرة إلا أن مواردها لازالت دون المستوى الذي يمكنها من تدعيم برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الأشد فقرا في العالم.¹

المطلب الثالث: سياسات وإجراءات البنك الدولي في منح القروض

يقوم البنك الدولي بمنح قروض متوسطة وطويلة الأجل في عدة مجالات موجهة إلى الدول الأعضاء بعدما كانت في البداية موجهة إلى إعادة إعمار بلدان أوروبا التي خربتها الحرب ويقدم البنك الدولي قروضا عديدة ومتنوعة بهدف تمويل مختلف المشاريع الاستثمارية التي من شأنها أن تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية لهذه البلدان .

الفرع الأول: معايير إقراض البنك الدولي للمشاريع

قبل أن يمارس البنك الدولي أي نشاط إقراضي للدول الأعضاء فإنه يسعى للحصول على وضعية شاملة للوضعية الاقتصادية وآفاق التنمية في الدولة طالبة القرض، ولذلك فإنه يقوم بمجموعة من الاجراءات تتمثل في:²

- 1-يقوم البنك بتقويم موارد البلد الزراعية، الصناعية، المعدنية و البشرية؛
- 2-تقييم البنية التحتية للدولة وحالة تجارتها الخارجية بالإضافة إلى دراسة وضعية ميزان المدفوعات والموازنة العامة؛
- 3-يتناقش كلا من البنك الدولي والدولة المعنية بالقرض حول خطط التنمية المستقبلية وامكانيات تطبيقها؛
- 4-بعد عملية التقويم تأتي مرحلة إعداد التقارير الدورية من خلال لقاءات متكررة بين صانعي السياسة الاقتصادية وخبراء البنك الدولي؛

¹ - نفس المرجع السابق، ص78.

² - نور الدين أعراب، "دور مجموعة البنك العالمي في التعاون المالي والنقدي الدوليين وعلاقتها بالدول النامية" (حالة الجزائر) ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير (غير منشورة)، في العلوم الاقتصادية فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2003، ص 109.

5- يقوم البنك الدولي بإرسال بعثاته إلى الدولة طالبة القرض من أجل مساعدة هذه الأخيرة على إعداد برنامج التنمية الاقتصادية فضلا عن توفير المعلومات الضرورية لتحديد برنامج الإقراض؛

6- تقييم المشاريع من طرف خبراء البنك الدولي بمساعدة موظفي وكالات الأمم المتحدة للتنمية (خاصة برنامج الأمم المتحدة للتنمية) وذلك بعد تحديد مشروع برنامج القرض الموجه للدولة العضو بعد إتمام كل هذه الاجراءات تبدأ مرحلة التفاوض التي تناقش فيها الاقتراحات المقدمة من كلا الطرفين (البنك الدولي والدولة المقترضة) ثم يوضع المشروع على شكل تقرير يقدم لرئيس البنك الدولي لدراسته، ويشمل هذا التقرير معلومات مفصلة عن الوضعية الاقتصادية للدولة طالبة القرض كما يحتوي على وصف فني للمشروع.

الفرع الثاني: شروط الإقراض

يشترط البنك الدولي العديد من الشروط عند قيامه بعمليات الإقراض لأغراض الإعمار أو التنمية أهمها:

1- ضرورة وجود ربط بين قروض البنك وإقامة المشروعات بشكل يتم بموجبه ضمان استخدام القروض في إقامة المشروعات التي يتم تحديدها لذلك الاستخدام ولذلك يقوم البنك قبل الموافقة على الإقراض بدراسة المشروع المراد تمويله وتقدير مدى نجاحه ومدى قدرة الدولة على سداد القرض؛

2- أن تحتل المشروعات التي يطلب من البنك توفير التمويل اللازم لإقامتها أولوية بين المشروعات الأخرى وهو الأمر الذي يقتضي اختيار أكثر المشروعات أهمية وحيوية في مجال توسيع قدرة الدولة المقترضة على الانتاج؛

3- يفرض البنك على قروضه فوائد توازي الفوائد السائدة في السوق باعتبار أن البنك يحصل على جزء من موارده التي يقوم بإقراضها عن طريق الاقتراض من السوق المالية؛

4- تتراوح مدة هذه القروض ما بين 15 و17 سنة مع فترة سماح تقدر بخمسة سنوات، ويحتسب البنك فائدته على هذه القروض والتي تتراوح نسبتها ما بين 7,5 % و 7,75 %¹.

5- في حالة تقديم البنك قروضا فإنه يفتح حسابا باسم المقترض يرصد فيه قيمة القرض يرصد فيه قيمة القرض بالعملة أو العملات التي تم تقديم القرض بها، ثم يسمح للمقترض بالسحب من هذا الحساب لتغطية المصروفات الخاصة بالمشروع حسب نشوؤها فعليا.²

¹ - نبيل حشاد، "العولمة ومستقبل الاقتصاد العربي"، دار إيجي مصر للطباعة والنشر، القاهرة، 2006، ص 200.

² - طارق فاروق الحصري، "الاقتصاد الدولي"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، 2010، ص ص 180، 181.

الفرع الثالث: قروض البنك الدولي

يقوم البنك الدولي بتقديم مجموعة من القروض يمكن ذكرها في النقاط التالية:

1-قروض المشروعات: وهي قروض تمنح لتمويل مشروع معين مثل مشروع ري أو محطة توليد كهرباء وغيرها بالإضافة إلى أن هذه القروض تستحوذ على مساحة واسعة من النشاط الإقراضي للبنك. تخضع وعادة ما تخضع هذه القروض إلى مشروطية ترتبط بالمشروع ذاته مثل حسن تنفيذ المشروع وإدارته؛

2-قروض البرامج: وهي قروض تمنح لتمويل برنامج إنمائي أو قطاعي يشمل مشروعات عدة، أو لتمويل الاستيرادات لصناعة ما أو عدة صناعات وفي ظروف استثنائية يشهدها البلد المقترض وبالتالي فهي في الواقع قروض طوارئ تقدم عند حصول كوارث طبيعية أو أزمات اقتصادية حادة على أثر تدهور مفاجئ في معدل التبادل الدولي لذا فإنه عادة ما تكون هذه القروض عديمة المشروطية.¹

3-قروض التكييف: تشكل التسهيل الخاص بها في عام 1980 بهدف توفير التمويل السريع للدول التي تحاول تسوية الخلل في موازين مدفوعاتها، ولرفع قدراتها على تسديد ديونها وتختلف هذه القروض عن قروض البرامج من حيث أنها تشمل على درجة عالية من المشروطية تتضمن سياسات اقتصادية كلية وتصحيحات هيكلية ولذا فإنها لا تمنح إلا للدول التي تدخل في ترتيبات استعدادية أو ممتدة مع صندوق النقد الدولي؛

4-قروض التكييف القطاعي: تستخدم هذه القروض لحل المشاكل المتعلقة بالاقتصاد الكلي للدول المدينة. وهي تختلف عن القروض السابقة بوضعها ترتبط بتمويل قطاع معين كالزراعة أو الصناعة أو الطاقة وبالتالي فإن مشروطيتها تكون ضمن نطاق محدد بالقطاع المستهدف تمويله.²

¹ - عرفان تقي الحسيني، مرجع سابق ذكره ص 308.

² - نور الدين أعراب، مرجع سابق ذكره ص ص 65، 70.

الفرع الرابع: أهم المشاريع التي يمولها البنك الدولي

يقوم البنك الدولي بتمويل العديد من المشاريع والتي تخص البنية الأساسية و المشاريع الصناعية ومشاريع النفط والغاز بالإضافة إلى مشاريع الزراعة والتنمية الريفية ومشاريع الإسكان في المدن، ويمكن إيجاز هذه المشاريع فيما يلي:¹

أولاً: مشاريع البنية الأساسية

تعتبر مشاريع البنية الأساسية مثل مشاريع النقل، الاتصالات والطاقة الكهربائية المجالات الأكثر استقطاباً لقروض البنك ويمكن إيجاز أنواع مشاريع البنية الأساسية التي يمولها البنك الدولي فيما يلي:

1-النقل: يكتسي قطاع النقل أهمية كبيرة في الاقتصاد والذي يتطلب توفير مرافق لنقل كميات ضخمة من البضائع والمواد على مسافات طويلة، وتعتبر الموانئ والمطارات، السكك الحديدية من بين المرافق التي يمولها البنك الدولي؛

2-الطاقة الكهربائية

تعتبر مشاريع الطاقة الكهربائية من أولى المشاريع التي مولها البنك الدولي، وظلت الطاقة الكهربائية لسنوات طويلة تمثل القطاع الأكبر بالنظر إلى حجم القروض المخصصة لها وكانت هذه المشاريع مناسبة لقروض البنك الدولي لأنها ذات كثافة رأسمالية شديدة وتتطلب معدات باهظة الثمن معظمها مستورد من البلدان المتقدمة؛

ثانياً: المشاريع الصناعية

تعتبر حصة قطاع الصناعة من قروض البنك الدولي متواضعة نسبياً إذا ما قورنت بالاعتمادات المخصصة للقطاعات الأخرى، وتخصيص هذه الحصة لا يرجع إلى إمتناع البنك عن تمويل التنمية الصناعية وإنما هو راجع إلى أن البنك لا يمول مشاريع صناعية في الدول التي تفرض حماية الصناعة المحلية من التغلغل الرأسمالي الدولي؛

¹ - نفس المرجع السابق، ص 70.

ثالثاً: مشاريع النفط والغاز

ظل البنك الدولي لأعوام طويلة يرفض تقديم القروض للبلدان الأعضاء لغرض التنقيب على النفط والغاز أو إنتاجهما ويرجع هذا إلى سببين:

أولهما أنه قبل سنة 1973 كان إنتاج النفط في أغلبية الدول النامية غير اقتصادي مقارنة بالأسعار الدولية السائدة، كما أن إنتاج النفط في منطقة الشرق الأوسط كان في فترة متزايدة؛

أما السبب الثاني لعزوف البنك الدولي عن تمويل مشاريع النفط والغاز فيرجع إلى توفر رأسمال الخاص لتمويل مثل هذه المشاريع في تلك الفترة؛

ومع ادراك البنك الدولي لأهمية الطاقة في عملية التنمية الاقتصادية أصبح يخصص ربع القروض لقطاع الطاقة بحيث تجاوزت قروضه لهذا القطاع مبلغ 1,5 مليار دولار سنة 1979 لترتفع إلى 3,5 مليار دولار عام 1985 ووجه نحو ثلثي هذه المبالغ لمشاريع تمويل الكهرباء ومشاريع النفط والغاز والفحم؛

وقد ساعد البنك الدولي الدول الأعضاء على وضع سياسات تنمية كفؤة للقطاع واختيار المشاريع وتنفيذها وتعزيز المؤسسات المنتجة للغاز، ويمكن للبنك الدولي أن يساعد البلدان النامية في هذا المجال عن طريق:

1- مراجعة سياسات تشجيع القطاع الخاص في قطاع الغاز و تمويل مشاريع مشتركة مع المستثمرين الخاص؛

2- تمويل تكاليف نقل الغاز وتوزيعه؛

3- تقديم المساعدة التقنية لتحديد الترتيبات التعاقدية وأسعار انتاج واستهلاك الغاز؛

4- تنمية الموارد اللازمة لتمويل الغاز والتي تؤمنها التدفقات النقدية للمشروع دون اللجوء إلى الحكومة؛

5- تعزيز المؤسسات في قطاع الغاز؛

رابعاً: الزراعة والتنمية الريفية

1- الزراعة: كانت القروض المخصصة للزراعة تحتل مكاناً هامشياً في برامج البنك الدولي خلال أعوامه الخمسة عشر الأولى، فعلى امتداد السنوات 1948 إلى 1963 لم يتجاوز اقراض البنك الدولي للقطاع الزراعي مبلغ 628 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل 8,5% من مجموع اقرضه ، وقد خصصت نسبة كبيرة من المبلغ المذكور لتمويل مشاريع السدود وشبكات الري وقد أصبح البنك الدولي يهتم بتطوير المزارع الصغيرة إلى جانب ترقية الصناعات الزراعية مثل طحن الحبوب وتعليب الخضر والفواكه ، وحفظ اللحوم، إلى غير ذلك من وظائف التخزين والتسويق؛

2- التنمية الريفية: يعد نشاط البنك الدولي في مجال التنمية الريفية نشاطاً واسع المدى، إذ يشمل الإدارة المستديرة للأراضي، والمحاصيل الزراعية، وتربية الماشية بالإضافة إلى مشاريع صيد الأسماك، ومشاريع تحقيق المساواة بين الجنسين في المناطق الريفية؛

ومما سبق يمكن القول بأن البنك الدولي يعتبر المؤسسة الاقتصادية العالمية والمسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي حيث يسعى إلى مساعدة الدول الأعضاء على النهوض باقتصادياتها من خلال منحها القروض بهدف تمويل المشاريع الاستثمارية والانتاجية وغيرها لأجل تحقيق هدف التنمية الاقتصادية ويعتبر عمل البنك الدولي مكملاً لعمل صندوق النقد الدولي من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي المقدمة للدول الأعضاء وهذا ما سنتطرق إليه في المبحث الموالي.

المبحث الرابع: برامج الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي

تهدف سياسات الإصلاح الاقتصادي الموجهة من طرف صندوق النقد والبنك الدوليين إلى إرساء الاستقرار الاقتصادي لدول العالم خاصة الدول النامية وذلك من خلال سياسات إصلاحية تجسدت في برامج التثبيت الاقتصادي والتصحيح الهيكلي بهدف التدخل لمعالجة الاختلالات الداخلية والخارجية التي تصيب الاقتصاد من خلال إجراء تعديلات على مستوى الاقتصاد الكلي .

المطلب الأول: الهدف من تطبيق برامج التكيف من وجه نظر صندوق النقد الدولي

يتمثل الهدف من برامج التثبيت و التكيف الهيكلي التي يعقدها الصندوق مع الدول النامية كشرط لإعادة جدولة ديونها الخارجية في تحقيق مستوى معين للمدفوعات الخارجية القابلة للاستمرار و يتمثل هذا المستوى من وجهة نظر الصندوق في أنه الحد الذي يمكن عنده تغطية العجز في الحساب الجاري عن طريق تدفقات مالية مستمرة

قصيرة و طويلة الأجل بواسطة كل من صندوق النقد و البنك الدولي حيث تقوم برامج التكيف التي يعقدها الصندوق مع الدول النامية المدينة على ثلاث جوانب رئيسية تتمثل في:¹

أولاً: جانب إدارة الطلب الكلي

تتضمن هذه الإجراءات التي يوصى بها الصندوق الدولة المدينة بإتباعها في هذا المجال ضرورة الحد من عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق زيادة الضرائب، وإلغاء الدعم السلعي وزيادة في أسعار الطاقة، وذلك بهدف تحقيق توازن داخلي بمعنى تحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار والعرض الكلي للسلع والخدمات وبين الطلب الكلي الذي يتناسب مع هذا كله ؛

ثانياً: جانب العمل على زيادة العرض : ويخص جانبين هما:

1- مسألة الأسعار المحلية

ويتمثل ما يوصى به الصندوق من إجراءات في مواجهة ذلك في ضرورة تغيير سياسات الأسعار ونظام التسعير وذلك بالاتجاه نحو النظام غير المقيد لقوى العرض والطلب .

2- مسألة سعر الصرف والمعاملات الخارجية

يوصي الصندوق الدول بضرورة إجراء تخفيض جوهري ومحسوس في سعر صرف العملة الوطنية مع إلغاء كافة القيود المفروضة على المعاملات الخارجية.

ثالثاً: تحويل هيكل الإنتاج القومي نحو التصدير

يتضمن هذا العنصر العمل على تحويل هيكل الإنتاج القومي نحو التصدير حتى يمكن أن تسدد الدولة ديونها للصندوق أو للبنك الدولي أو غيرهما من المؤسسات من خلال ما يدره عليها قطاع الصادرات بعد تنميته من نقد أجنبي.

¹- عرفان تقي الحسيني، "التمويل الدولي"، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، 1990، ص ص 300، 301.

المطلب الثاني: برنامج التثبيت الاقتصادي لصندوق النقد الدولي

لقد تطورت مهام صندوق النقد الدولي من مجرد قيامه بالحفاظ على استقرار أسعار الصرف العالمية إلى مساعدة الدول الأعضاء في حل مشاكلها الاقتصادية في إطار برامج التثبيت الاقتصادي التي تختلف من حالة اقتصادية إلى أخرى.

الفرع الأول: برنامج التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي لصندوق النقد الدولي

تعد برامج التثبيت الاقتصادي في مقدمة اهتمامات صندوق النقد الدولي وتهدف هذه السياسات إلى ضمان النمو المتكافئ بالنسبة للعرض والطلب حيث أن كل زيادة في الطلب الكلي ستؤدي إلى ارتفاع الأسعار، بما يؤدي إلى ضغوط تضخمية وعجز في ميزان المدفوعات، وبالتالي فإن هذه السياسة تهدف إلى تحقيق استقرار الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات في آن واحد، بالرغم من كون تخفيض التضخم يحدث تناقض بين تخفيض الطلب وأهداف النمو في الأجل القصير. إلا أن المهم في نظر الصندوق هو كيفية إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات بمراعاة حجم الواردات الأمتل الذي يأخذ في الحسبان معدل نمو العرض وتدفق رؤوس الأموال باعتماد نظام اقتصادي يحقق استقرار السوق وليس اعتماد تمويل العجز بالاستدانة.¹

الفرع الثاني: أهم محاور برنامج التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي

يمكن ذكر أهم محاور برنامج التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي الخاصة بصندوق النقد الدولي في:²

1- تخفيض قيمة العملة المحلية للبلاد حيث يتخذ هذا الإجراء عند بداية تنفيذ البرنامج من أجل رفع الصادرات وتقليل الواردات مع موازنة المنتج المحلي بالمنتج الخارجي، رغم أن هذا الإجراء سيؤدي إلى تقليل الطلب الداخلي، بالإضافة إلى أن كل تخفيض لقيمة العملة سيؤدي إلى تقليل القدرة الشرائية، رغم هذا إلا أن معظم الدول أقبلت على خفض عملتها بعد تبني برنامج الاستقرار الاقتصادي؛

2- تحرير الأسعار الداخلية وتوقيف الدولة لإعاناتها فيما يخص المواد الأساسية وتشجيع الإنتاج المحلي؛

3- إصلاح السوق المالي وتخص تحسين سير السياسة النقدية وتشجيع فعالية الادخار الداخلي بالعمل على تحرير إجمالي لمعدلات الفائدة وتأطير القرض وحوصلة النظام البنكي وتمويل الاستثمارات الخاصة؛

¹ -سيد أحمد كبداني، "أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية : دراسة تحليلية وقياسية" ، جامعة الجزائر 2008، دراسة تحليلية وقياسية، جامعة تلمسان ، 2012، ص225.

² - نفس المرجع

4- تحرير التجارة الخارجية عن طريق الانفتاح التدريجي للاقتصاد نحو المنافسة الدولية وذلك بتحفيز الانضمام إلى المنظمات التجارية الدولية، في إطار هذا على سبيل المثال بذلت المكسيك جهود جديده في سبيل تطوير التجارة الخارجية، فعملت على توقيع اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية بعد تبنيها برنامج الاستقرار؛

5- ترشيد النفقات العمومية والمتمثلة في تسير عقلائي للنفقات بتخفيضها وخاصة في المجالات غير الإنتاجية (كالنفقات العسكرية، الصحة، التعليم... الخ) وإعطاء أولوية لنفقات القطاعات التجهيزية وكذا تنظيم سوق العمل.

الفرع الثالث: التسهيلات التي يقدمها صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التثبيت الاقتصادي

يقدم صندوق النقد الدولي للدول الأعضاء مجموعة من التسهيلات التمويلية في إطار برنامج التثبيت الاقتصادي بهدف معالجة الاختلالات على المدى القصير يمكن ذكرها في:

أولاً: حقوق السحب العادية

أنشأت هذا النوع من التسهيل في 28 جويلية 1968 وبمقتضى حقوق السحب العادية فإنه يحق للدولة العضو إذا ما كانت تمر بأزمة أو صادفت صعوبات في ميزان مدفوعاتها أن تلجأ إلى الصندوق طالبة شراء كمية معينة من عملات الدول الأخرى الأعضاء فيه في مقابل دفع عملتها الوطنية وفي ذات الوقت تلتزم بشراء كمية معينة من عملتها الوطنية مساوية للكمية من عملات الدول التي حصلت عليها وفي وقت ما مستقبلا في مقابل دفع قيمتها بالذهب أو بالعملات القابلة للتحويل إلا أن أسلوب حقوق السحب العادية لم يكن يتسم بالسرعة والمرونة حيث كان يجب على الدولة العضو طالبة المساعدة من الصندوق انتظار ثلاث أيام حتى يتم بحث طلبها والدولة التي تمر بأزمة نقدية كبيرة ومفاجئة يصعب عليها انتظار هذه المدة و من هنا نشأت ضرورة البحث عن أسلوب جديد أكثر كفاءة في هذا الصدد و هو ما تحقق بما عرف باتفاقات المساندة.¹

ثانياً: اتفاقات المساندة

تم تنفيذ هذا الأسلوب في 13 فيفري 1952 وهو يعطي الحق للدولة العضو في أي وقت طلب ضمان الصندوق بمساعدتها خلال مدة معينة (من عدة أشهر إلى سنة) فإذا تعرضت الدولة لأزمة خلال هذه الفترة تستطيع أن تقوم بالسحب المباشر للعملات الأجنبية التي تحتاجها من الصندوق ويطلق على الطلب الذي تتقدم

¹ - كريمة محمد الزكي، مرجع سابق، ص 37.

به الدولة إلى الصندوق طالبة المساعدة "باتفاق المساندة" كما أنه لا يتم منح هذا القرض لمواجهة عجز وقع فعلا في ميزان المدفوعات ولكن للوقاية من المشاكل المنتظرة أو المتوقعة وقد نجح هذا الأسلوب نجاحا فائقا نظرا لانسامه بالمرونة و الفاعلية أكثر من أسلوب حقوق السحب العادية؛

ويجب على الدولة أن تبين سبب اللجوء الى موارد الصندوق و الالتزام بفترة التمويل أي بين عملية الاقتراض و بين سداد القرض و التي لا يجب أن تتعدى ثلاثة أشهر وهذا بالإضافة إلى أنه على الدولة طالبة القرض أن تبرر كيفية استخدام هذا القرض وأن يكون بسبب تدعيم عملتها في أسواق الصرف أو محاولة علاج عجز مؤقت في ميزان المدفوعات، إلا أنها توجد طريقة أخرى يمكن عن طريقها اللجوء الى الموارد المالية للصندوق وهي حقوق السحب الخاصة.¹

ثالثا: حقوق السحب الخاصة

تعد حقوق السحب الخاصة نوعا من الأصول المالية الدولية التي يقوم بإصدارها صندوق النقد الدولي وهي عبارة عن نقد احتياطي دولي، تستخدم كوسيلة جديدة لدعم أصول السيولة الدولية كالذهب و الدولارات والعملة الأجنبية القابلة للتداول لأن الاعتقاد الذي كان سائدا عند وضع اتفاقية الصندوق أن أصول الصندوق سوف تكفي لتغذية السيولة على احتمال أن الدول الاعضاء لن تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها في وقت واحد لكن الأزمات التي تعرضت لها بعض الدول مثل فرنسا في الفترة (1954-1958) وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1960 جعلت الصندوق يعمل على إيجاد الحلول لهذه المشاكل عن طريق زيادة حصص الأعضاء وباقتراحات مختلفة ضمن التعديل الأول لاتفاقية الصندوق بحيث منح صندوق النقد الدولي سلطة تحديد كمية حقوق السحب الخاصة المطلوب إنشاؤها وتوزيعها على البلدان الأعضاء وفقا لحصصهم، كما حدد شروط الاستفادة من حقوق السحب الخاصة بوجود عجز في ميزان المدفوعات أو حدوث تطورات في احتياطات البلد النقدية، كما يمكن للصندوق أن يتخذ قرارا بإيقاف العضو عن استخدام حقوقه في حالة عدم تنفيذه للالتزامات التي تحمل بها بناء على اشتراكه في هذا النظام وتكون قرارات الصندوق بشأن خلق حقوق السحب الخاصة أو إلغاؤها لخمس سنوات مقبلة في المعتاد وذلك بأغلبية 85% من قوة التصويت،² كما تتحدد قيمة حقوق السحب الخاصة يوميا باستخدام سلة من أربع عملات رئيسية وفي سنة 2001 كانت وحدة حقوق السحب الخاصة تساوي \$ 1,26 وقد كانت قيمة الوحدة الواحدة من حقوق السحب الخاصة عند انشائها ما يعادل (88 670 888,0) غرام من الذهب النقي وكانت هذه القيمة الذهبية هي القيمة التعادلية للدولار

¹ - كريمة محمد الزكي ، مرجع سابق ، ص 23.

² - محمد زكي الشافعي، "مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ص ص 272، 273.

الأمريكي التي تم تحديدها سنة 1944، وبعد إجراء تعويم الدولار عام 1973 فإنه لم يعد بالإمكان الاستمرار في تطبيق معيار القيمة الذهبية لصعوبة معرفتها بالنسبة لأي من العملات الرئيسية في العالم.¹

المطلب الثالث: برنامج التصحيح أو التعديل الهيكلي

يعتبر برنامج التصحيح الهيكلي من بين أهم البرامج التي يوصي بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أعضائه باتباعها لإصلاح الاختلالات الداخلية والخارجية التي يعاني منها الاقتصاد.

الفرع الأول: المقصود بالإصلاح أو التعديل الهيكلي

فالإصلاح أو التعديل الهيكلي يقوم على إعادة صياغة الهياكل الاقتصادية وتحضير إطار تشغيلي لاقتصاد السوق الذي يكون مصاغ في برامج مدعومة من قبل صندوق النقد الدولي إلى جانب برامج تكييف قطاعي يدعمها البنك الدولي، أو في برامج غير مدعومة تكون بهدف إصلاح هيكل الاقتصاد الكلي للبلد الذي يعرف اختلالات هيكلية ويكون هذا بغية إعادة التوازن وبعد ملائمة البيئة الاقتصادية في شتى ميادين الاقتصاد الكلي؛

الفرع الثاني: أهم المحاور التي يقوم عليها برنامج التصحيح أو التعديل الهيكلي

تتدرج برامج الإصلاح الهيكلي على تغيرات هيكلية مهمة تتركز ضمن برنامج مالي متوسط الأجل (عادة ما يتراوح بين 3 إلى 4 سنوات) وميادين أخرى وفق معايير أداة محددة، إذ تتوقف إمدادات التمويلات المقدمة من قبل الصندوق على مدى احترام تطبيق البلد لمعايير الأداء الكمية والنوعية المحددة في البرنامج والتي تركز على تعزيز دور قوى السوق بغية إزالة التشوهات التي تعيق نمو الصادرات وبالتالي تحرير التجارة الخارجية، وكذا تدابير من شأنها أن تقلل من فعالية الإنفاق الحكومي بعد تقليل دور الدولة والتحول نحو القطاع الخاص (الخصوصية) التي تيسر بعد الاطلاع على إصلاحات مالية رئيسية والأخذ بنظم التمويل الكامل الفعلي من أجل المستثمرين الأجانب وتحرير المعاملات المالية وغيرها من التدابير التي من شأنها أن تخفف من الاختلالات وتعزز إمكانيات تحقيق النمو.²

¹ - غازي عبد الرزاق النفاش، مرجع سابق ذكره، ص 97.

² - بوشة محمد، 'محاولة لتقييم نتائج السياسة النقدية في ظل الإصلاحات الاقتصادية حالة الجزائر فترة (1990-1998)'، أطروحة مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، فرع قياس اقتصادي، ص 147.

الفرع الثالث: سياسات برنامج التعديل الهيكلي

تتلخص السياسات التي يطلب صندوق النقد الدولي التركيز عليها في إطار برنامج التعديل الهيكلي في:¹

1- السياسة المالية والنقدية: التي تقوم على إتباع سعر صرف مرن وواقعي واقتراح تخفيض قيمة العملة مع مكافحة التضخم؛

2- السياسة التجارية أو الأسعار: والتي تقوم على تشجيع التبادل الخارجي وتشجيع المنافسة بعد تحرير الأسعار وتحرير التجارة الخارجية؛

3- سياسة النظام الضريبي والنظام المالي والتجاري وذلك قصد رفع الإيرادات العامة،

4- سياسة تحسين النظام الإنتاجي: وذلك بإعادة هيكلة القطاع العام (الخصوصية)؛

5- السياسة الاقتصادية: الموجهة لتأطير الأموال العمومية بترشيد الإنفاق العام وتشجيع الواردات إلى جانب إعادة توازن الميزانية العامة.

الفرع الرابع: التسهيلات التي يقدمها صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التعديل الهيكلي

على غرار التسهيلات التمويلية المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي فإن هذا الأخير يقدم تسهيلات على المدى المتوسط والطويل نذكرها في:

أولاً: تسهيل التمويل التعويضي

أنشأ هذا التسهيل عام 1963، وأطلق فعليا في 1996، وهو تسهيل يقدم للدولة العضو بشروط معينة لمساعدة الدول الأعضاء المصدرة للمواد الخام عندما يحدث لها تدهور مفاجئ في صادراتها، نتيجة لظروف تخرج عن إرادتها في الأجل القصير بحيث لا يرتبط هذا النوع من التسهيل لمساعدة الدول الأعضاء في حال هبوط مفاجئ في صادرات البلد العضو ومن ثم عدم قدرته على استيراد المواد الأولية اللازمة للصناعة الوطنية لذلك تسحب هذه المبالغ لتمويل العجز في ميزان المدفوعات كما أن حدود السحب من هذا التسهيل تكون بنسبة 83% من حصة الدولة العضو لدى صندوق النقد الدولي؛

¹- نفس المرجع السابق، ص 147.

ثانيا: تسهيل التكيف الهيكلي

أنشأ هذا التسهيل عام 1986 استجابة لحاجة الدول النامية التي تواجه أزمات اقتصادية خانقة بسبب نقص المداخيل ومنها مشاكل حادة في ميزان المدفوعات ويقدم هذا التسهيل بسعر فائدة يقدر بـ 0,5% سنويا وفترة سداد تتراوح بين 05 إلى 10 سنوات وتقديم القروض بشرط ميسرة للدول الأعضاء لدعم برنامج التصحيح الهيكلي ذات الأجل المتوسط على مستوى الاقتصاد الكلي؛

ثالثا: التسهيلات الموسعة (التمويل الممتد)

ابتكره صندوق النقد الدولي عام 1974 ، وهو لا يرتبط بمعالجة العجز المؤقت في ميزان المدفوعات وإنما يرتبط بمعالجة العجز الهيكلي لميزان المدفوعات والصعوبات التي يواجهها والتي يتطلب حلها فترة طويلة تمتد من ثلاثة إلى أربعة سنوات التي يسمح بها الصندوق في ظل السياسات القائمة فهذا النوع من التسهيلات يمثل نوعا من القروض متوسطة الأجل ، ويشترط الصندوق للحصول على هذه التسهيلات أن تقدم الدولة المعنية برنامجا اقتصاديا تعترف بتنفيذه للقضاء على الاختلال الهيكلي في ميزان مدفوعاتها؛

رابعا: مساعدات الطوارئ والتعويضات

استحدث صندوق النقد الدولي هذا التسهيل عام 1988 لتمكين الدول الفقيرة من الاقتراض لمواجهة المتغيرات الخارجية الطارئة والتي تزيد من عجز موازين مدفوعاتها ، كارتفاع أسعار الفائدة على القروض الخارجية أو ارتفاع أسعار وارداتها أو انخفاض الطلب على صادراتها، ولا يقتصر هذا التسهيل على مواجهة انخفاض أسعار الصادرات فقط (كالتمويل التعويضي) بل يسمح هذا التسهيل الجديد بالسحب من الصندوق في حدود 105% من حصة الدولة لدى الصندوق وليس في حدود 83% فقط، كما هو الحال بالنسبة للتمويل التعويضي وإن كان الصندوق يشترط التزام الدولة باتباع برنامج الإصلاح الهيكلي مقابل منحها هذا التمويل؛

خامسا: تسهيل النمو والحد من الفقر

يعتبر هذا النظام من الفقر حديث نسبيا وتم تطبيقه بهدف تقديم المساعدة إلى الدول الأشد فقرا والتي تعاني من مشاكل في موازين مدفوعاتها ومقابل أسعار فائدة منخفضة ويعمل الصندوق على تعويض التكاليف البسيطة التي تتحملها الدولة المقترضة من الموارد المحققة مع بيع الصندوق لكميات من الذهب أو المنح التي تقدمها بعض الدول الغنية خصيصا لهذا الغرض.¹

¹ - يونس أحمد البطريق، "السياسات الدولية في المالية العامة"، الدار الجامعية ، الاسكندرية، 1986، ص ص 74 ، 75.

سادسا: تسهيلات التحول الاقتصادي

أنشئ هذا النوع من التسهيل عام 1993 وقد خصص للدول التي اخذت في التحول من النظام الاشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق الحر، وتبلغ الموارد المتاحة منه حوالي 50% من حصة البلد العضو وبيدأ تسديد القرض من أربع سنوات ونصف إلى عشر سنوات ومساعدة الدول وقد بلغ ما قدمه صندوق النقد الدولي من هذا التسهيل عام 2004 ما قيمته 154 مليون وفي 2005 ما قيمته 18 مليون فقط في أزماتها المالية، وقد انتهى العمل بهذه الآلية عام 2005، ورغم تقديم هذه القروض من طرف صندوق النقد الدولي إلا أن سياسة الإقراض التي ينتهجها الصندوق تقع في إطار دقيق وعسير، فهذه القروض تقتصر على إصلاح الخلل في ميزان المدفوعات والحصول عليها يخضع لشروط عسيرة من ضمنها خضوع البلد المقترض لما يقترحه الصندوق من سياسات لإصلاح الخلل، والتعهد بالامتثال عن استعمال القروض المتحصل عليها بوصفه حلا سريعا للمشاكل القائمة وتأجيل اتخاذ القرارات الصعبة لتصحيح الخلل، والصندوق عادة لا يقوم بصرف القرض على دفعة واحدة وإنما تتناسب مع قيام الدولة المقترضة بإنجاز السياسات التي يقترحها الصندوق.¹

هذا ما يتعلق بسياسات التثبيت الاقتصادي وسياسات التعديل الهيكلي التي يقدمها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للدول الأعضاء بهدف تحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي وهذا ما سنتطرق إليه بجزء من التفصيل في الفصل الثاني.

المطلب الرابع: الأهداف المتوخاة من التسهيلات المقدمة في إطار برامج التثبيت والتصحيح الهيكلي

إن تطبيق الدول التي تعاني من اختلالات اقتصادية تلجئ إلى الصندوق لبحث مختلف المؤشرات الاقتصادية التي تخص برنامج التعديل الهيكلي ويمكن ذكر الأهداف في:²

الفرع الأول: السياسات المتعلقة بعلاج اختلال ميزان المدفوعات

يعتبر الصندوق تخفيض العجز في ميزان المدفوعات هدف رئيسي لسياسات التثبيت والتصحيح التي يتبناها، ويسعى من وراء ذلك إلى تحقيق وضع قابل للنمو بميزان المدفوعات، وهذا الوضع يعني بالنسبة للعديد من

¹ - زايدي عبد العزيز، مرجع سابق ذكره، ص 35.

² - على سماي، "مكانة صندوق النقد الدولي في النظام الاقتصادي"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، نفود ومالية، جامعة الجزائر، 2007، ص ص 206، 207.

الدول النامية وجود عجز في ميزان المدفوعات يمكن تمويله بصفة قابلة للاستمرار من خلال التدفقات المالية الصافية والتي تتسجم مع احتمالات النمو في البلد المعني ويكون من خلال تخفيض سعر الصرف و تحرير سعر الصرف وتوحيده؛

الفرع الثاني: السياسات المتعلقة بعجز الموازنة العامة

يرى صندوق النقد الدولي أن تدخل الدولة وزيادة النفقات العامة يؤدي إلى تقليص دور النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص، وزيادة معدلات الضرائب التي يدفعها من موارده، وبالتالي نقص الحوافز على الادخار والاستثمار، كما أن الفجوة بين إيرادات الدولة ونفقاتها أدت إلى لجوء الدولة إلى الاقتراض الخارجي وزيادة الإصدار النقدي لسد هذا العجز في ميزان المدفوعات، مما يعكس الانخفاض في سعر الصرف مستقبلاً، وبالتالي هروب رأس المال للخارج وضعف القدرة على الوفاء بالديون الخارجية؛

الفرع الثالث: السياسة النقدية: تعطي برامج التثبيت لصندوق النقد الدولي أهمية خاصة لضبط نمو عرض النقود ضبطاً محكماً، لأن فائض الطلب المسبب للتضخم يناظره إفراط حاد في السيولة المحلية، ولهذا فإن برامج التثبيت تتضمن سياسة نقدية صارمة تكمن أهم بنودها في البعد عن الإصدار النقدي وزيادة أسعار الفائدة المدنية والدائنة و وضع حدود عليا للائتمان المصرفي وتنمية أسواق المال وتحرير التعامل فيها؛

الفرع الرابع: زيادة معدلات النمو الاقتصادي: يلاحظ أن النمو الاقتصادي كهدف لسياسات الصندوق أصبح موضع اهتمام من الصندوق وبصفة خاصة في السنوات الأخيرة، وكان ذلك بسبب الضغوط الدولية على الصندوق لضرورة تضمين برامجه للإصلاح الاقتصادي بهذا الهدف؛

ومن وجهة نظر الصندوق فإن البرامج التي يقوم بتصميمها تخدم عملية النمو من ناحيتين هما:¹

- إن السياسات التي يتبناها الصندوق تشجع كفاءة استخدام الموارد من خلال إزالة التشوهات التي يعاني منها الاقتصاد وتشجيع الاستثمار، وهذا يسهم في زيادة العرض الكلي في الاقتصاد؛
- إن تنفيذ سياسات الصندوق يؤدي إلى زيادة الدعم المالي المقدم للبلد المعني سواء من خلال الصندوق أو الدائنين الآخرين وهذا يزيد من المواد المالية المتاحة ويلعب دوراً أساسياً في زيادة معدلات النمو.

¹ - نفس المرجع السابق